الكـــشف الحـــثيث

عـــن
عـــــلل الحــديث

إعــداد

الدكتور: محمد سيد أحمد شحاته

مدرس الحديث الشريف وعلومه

في كلية أصول الدين بأسيوط

الطبعة الأولى

1431هـ - 2010م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّـا بَعْـدُ:

فإذا كان كل علم يشرف بمدى نفعه، فإن علم علل الحديث لذلك يعد من أشرف العلوم؛ لأنه من أكثرها نفعاً، فهو نوع من أجل أنواع علم الحديث، وفن من أهم فنونه، ورحم الله الإمام النووي حيث قال: "ومن أهم أنواع العلوم تحقيق الأحاديث النبوية، أعني: معرفة متونها صحيحها، وحسنها، وضعيفها، متصلها، ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلها، ومقلوبها، ومشهورها، وغريبها، وعزيزها، ومتواترها، وآحادها، وأفرادها، معروفها، وشاذها، ومنكرها، ومعللها، وموضوعها، ومدرجها، وناسخها ومنسوخها"(1).

فعلماء الحديث قد اهتموا بالحديث النبوي الشريف عموماً لأنه المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، وقد اهتموا ببيان علل الأحاديث النبوية من حيث الخصوص لأن بمعرفة العلل يعرف كلام النبي ﷺ من غيره، وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه.

قيل لعبد الله ابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال: (تعيش لها الجهابذة)(2).

---

(1) مقدمة شرح صَحِيْح مُسْلِم ج1/ص2 .

(2) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ج1 /ص 103.

ولعلم العلل مزية خاصة فهو كالميزان لبيان الخطأ والصواب، وَالصَّحِيْح من المعوجِّ. وَقَد اعتنى بِهِ العلماء وطلبة العلم قديماً وحديثاً . ولأهمية هَذَا العلم نجد بعض جهابذة العلماء يصرِّحُ بأنّ مَعْرِفَة العلل عنده مقدَّمٌ عَلَى مجرد الرِّوَايَة، وسيأتي قول الإمام الجهبذ عبدا لرحمن بن مهدي.

ومما يدلنا عَلَى أهمية هَذَا العلم وصعوبته أنه من أشد العلوم غموضاً، فلا يدركه إلا من رزق سعة الرِّوَايَة، وَكَانَ مع ذَلِكَ حاد الذهن ثاقب الفهم دقيق النظر واسع المران.

ومعرفة علل الْحَدِيْث من الأمور الَّتِيْ لا تُنَالُ إلا بِممارسةٍ كبيرةٍ في الإعْلالِ والتضعيف، ومعرفة السند الصَّحِيْح من الضعيف، والمتصل من المنقطع، فمن أكثر الاشتغال بعلم الْحَدِيْث وحفظ جملة مستكثرة من المتون حَتَّى اختلطت بلحمه ودمه وعرف خفايا المتون والأسانيد ومشكلاتها؛ استطاع أن يميّز الْحَدِيْث الصَّحِيْح من الْحَدِيْث المعل .

ودراسة علل الحديث، ومناهج الحفاظ في التعليل –مع صعوبتها وغموضها– لا غنى لطالب علم الحديث عنها؛ لأنها تورثه ملكة وقدرة على تمييز الأسانيد والمتون ومعرفة الصحيح من السقيم منها.

فأردت أن أُساهم في إبراز علم العلل بصورة علمية عملية، تكشف بعض خفاياه وغوامضه، وتُقرّبه من خلال هذا العمل الموجز.

هذا وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تأتي في مقدمة، وتمهيد، وسبعة فصول، وخاتمة.

المقدمة: طبيعة الدراسة، وأهميتها.

الفصل الأول: تعريف العلة، وأهمية علم العلل، وميدان العلة.

الفصل الثاني: وسائل كشف العلة وطرق معرفتها.

الفصل الثالث: أقسام العلة وأنواعها .

الفصل الرابع: أسباب العلة في الحديث.

الفصل الخامس: ما تزول به العلة.

الفصل السادس: ذكر أمثلة تطبيقية للعلل في الحديث.

الفصل السابع: أشهر علماء هذا الفن.

الفصل الثامن : المصنفات في العلل.

الخاتمة: أهم النتائج.

الفصل الأول: تعريف العلة وميدانها:

تعريف العلة لغة:

العلة: في اللغة تطلق على معان: منها **العلة**:

(1) المرض .

وصاحبها مُعْتَلّ.. وقال ابن الأعرابي: العَلّ الضعيف من كبر أو مرض.

(2) الشربة الثانية.

ومنها: عله بالشراب إذا سقاه مرة ثانية.

(3) العائق يَعوق.

قال الخليل: العِلَّة حَدَثٌ يَشغَل صاحِبَه عن وجْهه، ويقال: اعتلَّه عن كذا أي أعاقه(1).

وقد أنكر بعض العلماء استعمال كلمة " معلول " للحديث الذي توجد فيه العلة، فقال ابن الصلاح: والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة (2)، وتبعه النووي فقال: إنه لحن (3).

---

(1) راجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج4/ص12 – ص15، والقاموس ج4/ص21، وتاج العروس ج8/ص32.

(2) علوم الحديث: 79.

(3) التقريب للنووي مع التدريب ج1/ص251.

في الاصطلاح:

العلة في اصطلاح المحدثين لها معان:

(1) "عبارة عن سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث الذي ظاهره السلامة منها".(1).

والحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها(2).

شرح التعريف :

(سبب خفي غامض) أي: غير ظاهر، فيخرج بهذا الشرط الإعلال بضعف الراوي أو فسقه أو كذبه، أو بجرحه.

(يقدح في صحة الحديث) أي: سنداً أو متناً، أو كليهما، وبهذا الشرط تخرج العلل غير القادحة.

---

(1) معرفة علوم الحديث ص112 – 113، علوم الحديث ص81، التقييد والايضاح ص116، النكت لابن حجر ص226، النكت الوفية ج2/ص159 ، فتح المغيث للسخاوي ج1/ص210، تدريب الراوي ج1/ص252، توضيح الافكار ج2/ص26 – 27، الباعث الحثيث ص65.

(2) منهج النقد في علوم الحديث ص447.

علاقة المعنى اللغوي بالاصطلاحي:

(مع أن الظاهر السلامة منها) أي: مع أن الناظر للسند للوهلة الأولى لا يفطن إلى وجود علة خفية في السند، إذ العلة لا تظهر للناقد إلا بتتبع الطرق وجمع روايات الحديث، والمقارنة بين أسانيده ومتونه، وسبرها جميعاً، فحينئذ تظهر العلة الخفية([1]).

فالحديث المعلول يُشترط فيه شرطان :

الأول: أن تكون العلة في الحديث خفية غامضة .

الثاني: أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث .

ولذا قال الذهبي في الموقظة: ".. فإن كانت العِلّةُ غيرَ مؤثِّرة، بأن يَرويَه الثَّبْتُ على وجهٍ، ويُخالِفَه واهٍ، فليس بمَعْلُول . وقد ساق الدارقطنيُّ كثيراً من هذا النمط في (كتاب العِلَل)، فلم يُصِب، لأنَّ الحُكم للثَّبْت."([2]).

وقال ابن حجر معقباً على تعريف ابن الصلاح للحديث المعلول: "وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود"([3]).

---

(1) شرح علل الحديث للمبتدئين ص 7.

(2) الموقظة ص50.

(3) النكت على كتاب ابن الصلاح ج2/ص710.

تعريفات أخرى للمعل

.

هناك علاقة بين المعنيين تظهر لنا فيما يلي :

فعلاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي الأول :

وهو المرض علاقة ظاهرة، وذلك أن العلة إذا طرأت في الحديث أوجبت ضعفه.

فالحديث المعلّ مصاب بما يضعفه ويدخله في عداد الأحاديث الضعيفة.

أما علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي الثاني :

وهو التكرار ظاهرة، لأن الحديث المعلول لا يتبين فيه سبب الضعف إلا بعد تكرار النظر فيه، لأن فيه خفاء، ولذا لا بد من تكرار النظر في الحديث حتى تتبين سلامته من العلل الخفية.

فإن العلة ناشئة من تكرار نظر المحدث وإعادته في الحديث مرة بعد مرة .

وأما علاقة المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي الثالث:

وهو العائق يعوق، فإن الحديث المعلول عاقته العلة عن تصحيحه والعمل به . والظاهر مما سبق إيراده أن أقرب هذه المعاني إلى اصطلاح المحدثين هو المعنى الأول .

إلا أن للمعنيين الآخرين علاقة بالعلة عند المحدثين، فالمعنى اللغوي الثاني يدخل في وسيلة تحصيل العلة، والمعنى الثالث هو نتيجة وثمرة وجود العلة .

(1) قال ابن الصلاح : "اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح"(1).

(2) عند الخليلي: هي تطلق على وجود سبب غير قادح في صحة الحديث أيضا كالحديث الذي وصله الثقة الضابط فأرسله غيره(2).

فإنه قال في الإرشاد: " فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من طرق شتى لا يمكن حصرها، فمنها: أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً، وينفرد به ثقة مسندا، فالمسند صحيح وحجة ولا تضره علة الإرسال".

ثم مثل للصحيح المعلول بحديث مالك في الموطأ أنه قال: بلغنا أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: " للمملوك طعامه وكسوته"(3).

وقال: رواه إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبدالسلام عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

ثم قال فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحا يعتمد عليه وهذا من الصحيح المبين بحجة ظهرت (4).

(2) هو ما نقل عن الإمام الترمذي: بأنه جعل النسخ أيضا من العلة يعني أن النسخ علة في العمل بالحديث(1).

---

(1) علوم الحديث ص84، وانظر: ألفية السيوطي شرح أحمد شاكر ص59–60.

(2) راجع علوم الحديث ص84 التقييدوالايضاح ص122 فتح المغيث للسخاوي ج1/ص218، تدريب الراوي ج1/ص 258، توضيح الافكار: ج3 /ص 33، الباعث الحثيث ص71.

(3) الموطأ كتاب الاستئذان باب الأمر بالرفق بالمملوك ج4/ص395 ح (3593).

(4) راجع: الإرشاد: 4 / 2 – 5 / 1.

(3) قال الحاكم :" وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً"([2]).

(4) وكذا تكلم ابن حجر رحمه الله عن العلة، بحسب الترتيب الذي ابتكره وجرى عليه في كتابه "نخبة الفكر"، ويتحصل من كلامه في "النخبة" و"شرحها" أن العلة: "وهم يقدح في الخبر، يطلع عليه بالقرائن، وبكثرة التتبع، وجمع الطرق([3]).

تلك بعض التعريفات الأخرى للمعل، وإليك توضيح هذه المعاني.

---

(1) راجع: علوم الحديث: 84، التقييد والإيضاح: 122، فتح المغيث للسخاوي: 1 / 219، تدريب الراوي: 1 / 258، توضيح الأفكار: 2 / 34: الباعث الحثيث: 71.

(2) معرفة علوم الحديث ص 175.

(3) شرح نخبة الفكر (نزهة النظر) ص99.

توضيحات لهذه التعريفات:

المعنى الأول عند ابن الصلاح: معنى عام ويراد به الأسباب الظاهرة التي تقدح في صحة الحديث.

فيشمل الحديث المنقطع، والضعيف، والموضوع وجميع الأحاديث التي يوجد فيها سبب يوهيها.فهذا عام لأنه يشمل جميع الأسباب القادحة.

والكتب المؤلفة في العلل تعني بالكشف عن جميع الأسباب الظاهرة والغامضة التي تقدح في الحديث.

وعلى مذهب الخليلي العلة تشمل الحديث الصحيح أيضا، فيجوز أن يكون الحديث صحيحا معلاً، فهو عكس المعنى الأول، فإن الأول ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح، وأما هذا فكان ظاهره الإعلال بالإعضال مثلا فلما فتش تبين وصله (1).

وأما قول الترمذي فهو: يدل على أن العلة عامة تشمل جميع الأسباب التي تكون سببا لوهن الحديث أو عدم العمل به.

فهذا أعم من المعنى الأول مطلقاً، وأعم وأخص من وجه من المعنى الثاني. والله أعلم.

---

(1) الباعث الحثيث: 71.

ويلاحظ في تعريف ابن حجر رحمه الله ما يلي:

(1) أنه أدخل في التعريف الطريقة التي توصل إلى معرفة العلة وهي: النظر في القرائن، وجمع الطرق وتتبع الروايات.

(2) أنه نبّه إلى أن العلة في حقيقتها وهْمٌ من الراوي، سواء كانت في السند أم في المتن.

(3) لا يقال: إنه رحمه الله لم يشر في تعريفه إلى كون العلة خفية أم لا؛ لأنه رحمه الله ذكر أنه "وهم لا يعرف إلا بتتبع الطرق والروايات"، فدل بذلك على أن الظاهر السلامة منها.

(4) ولا يقال: إنه رحمه الله لم يشر إلى كون العلة في السند، أو في السند والمتن؛ لأن قوله: "يقدح في الخبر" يدل على ذلك؛ إذ الخبر مجموع السند والمتن، فالعلة تقدح في السند، كما تقدح في المتن، وإذ قدحت في السند قدحت في المتن، إذا لم يكن له إلا هذا المخرج المعل[1].

عكس المعل:

الحديث المعل الحديث الذي ظاهره الصحة، وقد اطلع فيه على علة خفية قادحة في صحته، وذلك عكس الحديث الذي فيه علة وبعد البحث والتفتيش تبين أنه سالم. قال السيوطي: ومثل الصحيح المعلل بحديث مالك للمملوك طعامه فإنه أورده مالك في الموطأ معضلاً، ورواه عنه إبراهيم بن طهمان، والنعمان ابن عبد

(1) مقالات فضيلة الشيخ د. محمد عمر بازمول ، من خلال شبكة المعلومات العالمية موقع : http://www.uqu.edu.sa/page/ar/111292.

السلام موصولاً، وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة.

قال: فقد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحاً يعتمد عليه.

قيل: وذلك عكس المعلل فإنه ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح، وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال فلما فتش تبين وصله([1]).

اطلاقات العلة:

تطلق العلة على مقتضاها الاصطلاحي: (سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه)([2]).

وقد تطلق العلة على غير مقتضاها الذي قدمناه، ككذب الراوي، وغفلته، وسوء حفظه، ونحوها من أسباب ضعف الحديث، وسمي الترمذي النسخ علة، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال: من الصحيح صحيح معلل كما قيل: منه صحيح شاذ، والله أعلم([3]).

فتطلق العلة على الأسباب الغامضة، وقد تطلق على الأسباب الظاهرة، ولكنها في هذا الحال يذكر معها اسم العلة الظاهرة وسبب التعليل.

---

(1) تدريب الراوي 1/ 258.

(2) أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع ص 184.

(3) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث 1/ 6.

موضوع علم علل الحديث:

يفتش عن العلة غالباً في أحاديث الثقات، وتوجد في أحاديث الضعفاء، ولكنهم قلما يلتفتون إليها عند الضعفاء لأن أمرهم واضح بين.

قال الحاكم في (المعرفة): " إنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإنَّ حديث المجروح ساقط واهٍ. وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير "(1).

وقال ابن الصلاح: ".. ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر"(2).

وتكمن خطورة العلة في كونها بين ثنايا أحاديث الثقات، الذين يتلقى الناس حديثهم بالقبول والتسليم.

قال الحافظ ابن حجر: "الإكثار مظنه الخطأ والثقه إذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطا يعمل به على الدوام للوثوق بنقله فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع"(3). ومن هنا تأتي أهمية الاشتغال بهذا العلم(4).

---

(1) معرفة علوم الحديث ص 175.

(2) المقدمة ص 259.

(3) فتح الباري 201/1.

(4) الوهم في روايات مختلفي الأمصار ص 69 – 70.

ثمرته وغايته :

لكل علم إذا استوى على سوقه ثمرة وغاية، وثمرة علم علل الحديث الرئيسة حفظ السنة، ففي حفظها صيانة لها، ونصيحة الدين، وتمييز ما قد يدخل على رواتها من الخطأ والوهم وكشف ما يعتريهم، وبيان الدخيل فيها، وبها تقوى الأحاديث السليمة ؛ لبراءتها من العلل.

ونستطيع أن نقول من ثمرات وغايات علم العلل:

(1) حراسة السنّة النبوية، وحمايتها من الخطأ والخلل والغلط والسهو الذي يقع من رواة الحديث وحملته، وقد يقع ذلك من الحفاظ ومن الثقات، فربّ خبر ظاهره السلامة لثقة رجاله واتصال سنده من حيث الظاهر، اطلع الحفاظ الجهابذة النقاد، بعد سير طرقه والبحث عن أحوال رواته التفصيلية على علّة قادحة فيه تمنع الحكم بصحته ومن هنا تظهر أهمية هذا العلم وغايته وصعوبته، وذلك أن سقوط حديث الضعفاء والمجروحين واضح. وأما حديث الثقات فظاهره السلامة. فالتنبيه إلى مواضع الخطأ فيها يحتاج إلى علم غزير.

ومعرفة واسعة بطرق الأحاديث. وخبرة تامة بأحوال الرواة في أنفسهم عند تحملهم وأدائهم، فلذا قلّ من تكلّم في هذا العلم من العلماء.

(2) وغاية أخرى الفوز بالدار الآخرة، والشرب من حوض النبيﷺ.

أهمية علم علل الحديث:

إن علم علل الحديث هو أجل علوم الحديث شرفاً وذكرا، وأعظمها فخراً وخطرا، وأرفعها منزلةً وقدرا، وأهمها في بيان درجة الحديث صحةً وضعفاً ، ولذلك تعدَّدتْ أقوال النقادِ في بيانِ أهميةِ علم العلل وشرفهِ وعزته ودقته، فمن الأقوالِ في ذلكَ:

(1) قال عبد الرحمن بن مهدي: " لأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيْثٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْتَفِيْدَ عَشْرَةَ أَحَادِيْثَ"[1]..

وفي رواية أخرى: قال: "لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي"[2].

(2) قال علي بن المديني: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة" ومنها ما قد كفى راويه مؤونته وأبان في أول حاله علته[3].

ولأجل هذا ؛ لم يكونوا يتعجلون الحكم على الحديث، ولا يتسرعون في إطلاق الأحكام على الأسانيد والروايات، ولا يغترون بظواهر الأسانيد، بل كانوا أحياناً يمضون الأيام الكثيرة والأزمنة البعيدة من أجل معرفة ما إذا كان الحديث محفوظاً، أم اعتراه شيء من الخطأ والوهم[4].

---

(1) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء 5/9، الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 314/4 برقم (1588).

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 5 / 192 برقم (1911).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 5 / 49 برقم (1788).

(4) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص 16.

(3) وقال أحمد بن صالح المصري: "معرفة الحديث بمنزلة الذهب والشبه فان الجوهر انما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت: ان هذا الجيد والرديء"(1).

(4) وَقَالَ الحاكم أبو عبدالله: "ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث: هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...فإنّ معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم"(2).

(5) وَقال الخطيبُ البغدادي: "معرفةُ العلل أجل أنواع علم الحديث"(3)، وَقَالَ أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلاّ بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد"(4).

(6) وَقال ابنُ الصلاح: "اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"(5).

(7) وَقَالَ ابنُ رجب: ".... وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طوي منذ أزمان"(6).

- وَقال أيضاً: "ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم شرف علم العلل وعزته، وأنّ أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قَالَ أبو عبدالله بن

---

(1) الجرح والتعديل 96/2 .

(2) معرفة علوم الحديث ص140، 148.

(3) الجامع لأخلاق الراوي ج2/ص294.

(4) الجامع لأخلاق الراوي ج2/ص257.

(5) علوم الحديث ص81.

(6) شرح علل الترمذي ج2/ص467.

منده: إنّما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث"(1).

(8) وَقال ابنُ حجر: "المُعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة.."(2).

وكلام الأئمة والنقاد في أهميةِ هذا العلم، وشرفهِ، وعزته ودقته كثير، ولعل ما تقدم كافٍ في بيان ذلك.

ومن خلال ما تقدم من النقول يتبين أنَّ أهمية علم العلل ترجع إلى عدة أسباب أبرزها أمران:

الأوَّل: قلةُ العلماء البارعين والمتمكنين من هذا الفن، لعدة أسباب:

أنَّ العلة أمر خفيّ فلا تدرك إلاّ بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد.

أنَّ معرفة العلة ومأخذها يحتاج إلى دقة فهم وجودة فكر ونظر، قال ابنُ دقيق العيد- بعد أن طوّل النفس على حديث ابن عباس مرفوعاً:"إذا وقع الرجل بأهله وهي حائض فليتصدق بنصف دينار" وبيَّن علله وناقشها: (إذا تنبهت لهذه الدقائق التي ذكرناها في هذا الحديث ظهر لك احتياج هذا الفن إلى جودة الفكر والنظر، فإنَّ الأمر ليس بالهيِّن، لا كما يظنه قوم أنه مجرد حفظ ونقل لا يحتاج إلى غيرهما فيه"(3).

الحاجة في هذا الفن إلى الحفظ الواسع، والتقصي في جمع الطرق، قال ابنُ المبارك: "إذا أردتَ أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"(4).

---

(1) شرح علل الترمذي ج2/ص339.

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص43، وانظر:النكت على كتاب ابن الصلاح 711/2.

(3) الإمام 268/3.

(4) الجامع لأخلاق الراوي ج2/ص295-296.

وقال علي بنُ المديني: "البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"(1).

وقال يحيى بنُ معين:"كتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة"(2).

الدقة في معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

الثـانـي: أثرُ علم العلل الكبير في تصحيح الحديث وتضعيفه، ولاسيما لمَّا تنوعتْ أخطاء وأوهام الرواة وخفيتْ وغمضتْ، وسرت إلى روايات الثقات بقصد-لأسباب عديدة- وبغير قصد. قال ابن مفوّز: "..حديثُ أبي إسحاق من رواية الثوريِّ وغيره فأجمعَ من تقدم من المحدثين ومن تأخر منهم أنه خطأ منذ زمان أبي إسحاق إلى اليوم... وبعض المتأخرين من الفقهاء الذين لا يعتبرون الأسانيد، ولا ينظرون الطرق يجمعون بينهما بالتأويل، فيقولون: لا يمس ماء للغسل، ولا يصح هذا، وفقهاء المحدثين وحفاظهم على ما أعلمتك"(3). وقال ابن رجب: "اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين؛ لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجـه الثـاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"(4).

تنبيه:

ربما يُفْهَم من بعضِ الأقوال المتقدمة أنّ علم العلل يحصل في القلب من فراغ

(1) الجامع لأخلاق الراوي ج2/ص212.

(2) الجامع لأخلاق الراوي ج2/ص212.

(3) تهذيب سنن أبي داود 1/ص154.

(4) شرح علل الترمذي ج2/ص663.

بدون عمل ولا طلب، وهذا الفهم غير مراد قطعاً، لكن لمَّا كان علم العلل خفياً ودقيقاً وبحاجةٍ إلى كثرةِ طلبٍ، وسعةِ حفظٍ، وجودةِ فكر ودقةِ نظر، وتوفيق من الله أولا وآخراً، -وهو ما توافر لأولئك النقاد- أصبح عند من لا يحسنه نوعٌ من الكهانة والإلهام. وهذا التوجيه يتبين من مجموع أقوالهم وأحوالهم، فمن الخطأ أخذ جزء من الكلام وبناء الأحكام عليه، فلا بدّ من ضم الكلام بعضه إلى بعض ليتضح ويتبين المراد، ومما يوضح ذلك قول أبي حاتم لمّا قَالَ له السائل: تدَّعي الغيب؟ قَالَ قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلتُ: سلْ عما قلتُ من يحسن مثل ما أحسن فإن اتفقنا علمتَ أنَّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبوزُرْعة...)[1] فقول أبي حاتم" سلْ عما قلتُ من يحسن مثل ما أحسن" يدل على أنه علم يتعلم ويحسنُ معرفتَه من يأخذ بأسبابه، وكذلك قول عبدالرحمن بن مهدي: "إنكارنا للحديث عند الجهال كهانة"، فتأملْ التعبير "بالجهال" أي ليس عندهم علم بهذا الفن.

قال المعلميُّ: "وهذه الملكة لم يُؤْتَوْها من فراغ، وإنما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ

---

(1) تقدمة الجرح والتعديل ص349-351.

والغلط، ومداخل الخلل. هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة،وغير ذلك)[1][2].

فعلم علل الحديث يميز الصحيح من السقيم.

دقته وصعوبته:

سبق كلام الحافظ ابن حجر الذي أبان فيه أن علم العلل أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً.."[3].

فلذا قصُرت همم كثير من الناس عن تتبع العلل في الأحاديث، والاكتفاء بالحكم المجمل على الأسانيد والمتون، لوعورة هذا المسلك، وعدم ظهور وجه العلة إلا بعد طول الفحص والنظر.

وقال ابنُ رجب -رحمة الله عليه- : .... فإنه علمٌ قد هُجر في هذا الزمان، .... قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طُوي منذ أزمان)[4].

(1) النكت الجياد ح1/ص10، وفتح المغيث ج1/ص273-274.

(2) جُهُودُ المُحَدِّثِينَ فِي بَيانِ عِلَلِ الأحَادِيثِ د.علي بن عبدالله الصياح ص9 وما بعدها.

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص43)، وانظر:النكت على ابن الصلاح (711/2).

(4) شرح علل الترمذي لابن رجب ج:1 ص:52.

ونظراً لغموضه ودقته وصعوبته شاع على ألسنة الكثيرين من النقاد أن هذا

الفارق بين منهج المحدثين ومنهج الفقهاء في علم العلل:

العلم إلهام، وأنه أشبه بالكهانة.

هناك فارق بين منهج المحدثين ومنهج الفقهاء والأصوليين في **"علم عِلَل الحديثِ"**:

أولاً: منهج الفقهاء والأصوليين:

قال ابنُ دقيق العيد: "كثير من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء"(1).

وقال أيضاً: "والذي تقتضيه قواعدُ الأصوليين والفقهاء أنَّ العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز ألا يكون غلطاً وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه"(2).

وقال أبو يعلى: "المحدثون يضعفون بما لا يوجب تضعيفه عند الفقهاء، كالإرسال، والتدليس، والتفرد بزيادة في الحديث لم يروها الجماعة"(3).

---

(1) الاقتراح في بيان الاصطلاح ص186.

(2) النكت على مقدمة ابن الصلاح ج1/ص104.

(3) العدة ج3/ص938.

ثانياً: منهج المحدثين وكبار النقاد:

قال ابنُ دقيق العيد: "وأمَّا أهلُ الحديث فإنهم قد يروون الحديثَ من رواية الثقات العدول، ثم تقومُ لهم عللٌ فيه تمنعهم من الحكم بصحته، كمخالفة جمع كثير له، أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبة الظن بغلطه، ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث، ولهذا أقولُ: إنَّ مَنْ حكى عن أهل الحديث – أو أكثرهم – أنّه إذا تعارض رواية مُرْسِل ومُسْنِدٍ أو واقفٍ ورافعٍ أو ناقصٍ وزائدٍ أنَّ الحكم للزائد فلم نجد هذا في الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما نقول، وأقربُ الناس إلى اطراد هذه القواعد بعض أهل الظاهر"(1).

وقال ابنُ عبدالهادي –منتقداً ابن الجوزيّ في قبوله زيادة الرفع والوصل مطلقاً–: "وهذه الطريقة التي سلكها المؤلف ومن تابعه في أنَّ الأخذ بالمرفوع والمتصل في كل موضع طريقة ضعيفة لم يسلكها أحد من المحققين وأئمة العلل في الحديث"(2).

"ومن ثم فلا بد من التأني عند اعتماد تصحيح أحد الفقهاء والأصوليين لحديث أعله أحد المحدثين، إذ الحكم في علم من العلوم يعود لأصحاب هذا العلم، لا لأهل علم آخر خارج عنه"(3).

---

(1)النكت على مقدمة ابن الصلاح ج1/ص104.

(2) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ج1/ص386.

(3) شرح علل الحديث للمبتدئين ص9.

ميدان وقوع العلة:

(1) تقع في أحاديث الثقات:

ولعل مستندهم في ذلك، هو ما قد يفهم من ظاهر قول الإمام الحاكم، وهذا نصه: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير" اهـ(1).

ولا شك في أنه يفهم من ظاهر هذا النص أن ميدان العلة هو أحاديث الثقات، دون أحاديث الضعفاء، إذ قال "ليس للجرح فيها مدخل " أي ليس لضعف الراوي مدخل في تعليل الحديث؟. يعني بذلك أن العلة تكثر عادة في أحاديث الثقة من جهة كون العلة بعيدة عن شعور من يتلقى الحديث منه ثم يرويه عنه لثقته بحاله، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار حديثه وشهرته بين الحفاظ، وهذا معنى قول الحاكم " وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات"، ولا يعني بذلك أن مرويات الثقات كثيرة العلل حقيقة، وإلا فإن الراوي الذي كثرت في مروياته العلل لا يكون ثقة أبدا، وإنما يكون ضعيفا.

(1) معرفة علوم الحديث، ص:211 .

(2) تقع أيضاً في أحاديث الضعفاء:

كما تقع العلة في أحاديث الثقات تقع في أحاديث الضعفاء. فمن المعلوم أن المجروحين ليسوا كلهم ساقطي الحديث، فمنهم من يكتب حديثه، ومنهم من يسقط حديثه، ولذلك يكون المقصود بالمجروح الراوي المتروك الساقط الحديث دون غيره من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار والمقارنة. ومن تتبع كتب النقاد، وأمعن النظر فيها علم أن الثقة لم يكن شرطا يذكر في تعريف مصطلح الصحيح لاحتراز ما رواه الضعيف، بل يعد شرطا أغلبيا؛ إذ ما رواه الثقات يكون هو الأغلب في الأحاديث الصحيحة، ولذلك لا ينبغي أن يعتبر ما رواه الضعيف ضعيفا إلا إذا كان غريبا قد تفرد به، وقد يتفق هو مع الثقات الآخرين، وبالتالي يكون حديثه صحيحا لخلوه من الشذوذ والعلة، ولذلك فلا يكون التصحيح فرع التوثيق، كما لا يعني تضعيف حديث أن راويه ضعيف عموما، وإنما كان ضعيفا فقط في ذلك الحديث، يعني بذلك أنه قد أخطأ فيه. فرب ثقة يعل حديثه ويضعف(1)، ورب ضعيف يصحح حديثه ويقبل !!!.

ولا داعي لإخراج ما رواه الضعيف من مضمون تعريف العلة أيضاً.

ويستخلص مما سبق أن العلة تتمثل في خطأ الراوي، سواء أكان ثقة أم ضعيفا غير متروك ويبقى ذلك خفيا وغامضا بالنسبة إلى غير المتخصصين، وأما بالنسبة إلى نقاد الحديث ممن جمع بين الحفظ والفهم والمعرفة فتكون العلة واضحة وجلية، ولا يكون للأسباب الظاهرة – كفسق الراوي، وكذبه، أو انقطاع الإسناد بجميع أنواعه – صلة بمفهوم العلة التي نحن بصددها.

---

(1) قال ابن القيم: "ثقة الراوي شرط للصحيح وليس موجبه" (تهذيب السنن 273/3 ، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري).

سبب كثرة العلة في أحاديث الثقات دون الضعفاء:

وجه كثرة العلة في أحاديث الثقات فإن أحاديثهم المعلولة تنتشر ضمن الأحاديث الصحيحة رواية ونقلا بين المحدثين، لكونهم مقبولين عموما، مع بروز تفاوت بين العدل المتقن وبين العدل الضعيف، من حيث كثرة العلة وقلتها، ويكون لبعض المحدثين تحفظ شديد في تلقي الأحاديث عندما يكون راويها ضعيفا، وإذا تبين لهم وهمه في حديث ما فإنهم يضعفون ذلك الحديث.

وأما حديث المجروحين المتروكين فلا يكتب ولا يتلقى، بل يسقط تلقائيا.

وبذلك يكون نص الإمام الحاكم مطابقاً للأمر الواقع في كتب العلل، كما يكون مستوعب الجوانب، إذ عالج نصه ما يتصل بجميع أنواع الرواة الذين ينقسمون إلى قسمين عريضين؛ وهما المقبولون، والمتروكون.([1]).

<u>تنبيه:</u> قول الحاكم: وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، لا يعني بذلك أن مرويات الثقات كثيرة العلل حقيقة، وإلا فإن الراوي الذي كثرت في مروياته العلل لا يكون ثقة أبدا، وإنما يكون ضعيفاً، وذلك لأنه ليس للعلة صلة بما يرويه المجروح الساقط حديثه، ولكن كما سبق بيانه أنه يعني بذلك أن العلة تكثر عادة في أحاديث الثقة من جهة كون العلة بعيدة عن شعور من يتلقى الحديث منه ثم يرويه عنه لثقته بحاله، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار حديثه وشهرته بين الحفاظ،.

معنى الثقة في كلام الحاكم:

معنى الثقة في قوله : "والعلة تكثر في أحاديث الثقات" .

---

(1) الحديث المعلول قواعد وضوابط ص 9.

هو كل عدل لم يعرف في سيرته ما يوجب ترك حديثه وسقوطه من فسق وغيره، فإن هذا القول يكون بمثابة تخصيص العلل بما يرويه الراوي المقبول، سواء أ كان ثقة أم ضعيفا، دون المتروك، وأن الكثرة هنا لن تكون بالنسبة إلى أحاديث المتروكين، وإنما معناها كما جاء في سياق كلامه.

وبالتالي فإن المفهوم المخالف ليس مقصودا هنا، وهو أن العلة تقل في أحاديث المتروكين، إذ ليس للعلة صلة بما يرويه المجروح الساقط حديثه، لكون حديثه قد سقط مباشرة، دون أن يتوقف ذلك على دراسة ومقارنة.

وعليه فإن الحاكم لم يكن من خلال نصه نافيا ولا مثبتا لمدى إطلاق العلة على أحاديث الضعفاء غير الساقطين.

الأمثلة التطبيقية لمعنى العلة:

هذه جملة من الأمثلة، أسوقها لتكون العلة بأبعادها المختلفة واضحة المعالم، وسهلة التصور:

فالمثال الأول لحديث معلول رواه الثقة: وهو ما رواه شعبة بن الحجاج عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنبس عن علقمة بن وائل أن النبي ﷺ قرأ ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ الفاتحة: ٧ فقال: "آمين" وخفض بها صوته(1).

والإسناد الصحيح ما رواه الترمذي عن سُفْيَان عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنْبَسٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ فَقَالَ: (آمِينَ) وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ(2). وقَالَ أَبُو عِيسَى، ومسلم: وسَمِعْت مُحَمَّدًا يَقُولُ حَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي هَذَا وَأَخْطَأَ شُعْبَةُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ:

(1) عَنْ حُجْرٍ أَبِي الْعَنْبَسِ، وَإِنَّمَا هُوَ حُجْرُ بْنُ عَنْبَسٍ وَيُكْنَى أَبَا السَّكَنِ.

(2) وَزَادَ فِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنْبَسٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

(3) وَقَالَ وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ وَإِنَّمَا هُوَ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ .

---

(1) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في التأمين 2/27–29 ، ومسلم في التمييز ص: 133–"تحقيق الدكتور / مصطفى الأعظمي) ، والإمام الدار قطني في سننه ، كتاب الصلاة ، باب التأمين في الصلاة ... 1/334 (تحقيق الشيخ عبدالله هاشم ، ط : دار المحاسن للطباعة ، القاهرة) .

(2) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في التأمين 2/27–29.

فإسناد هذا الحديث ظاهره سليم، بل مكون من الثقات المعروفين، لا سيما أنه قد رواه شعبة بن الحجاج الذي عرف بتشدده وتحفظه ودقته في تلقي الحديث وروايته، حتى اشتهر بين المحدثين أنه لم يكن يحدث حديثا عن شيخ إلا بعد التأكد من أنه قد حفظه، ومع ذلك أطبق الحفاظ على أن شعبة أخطأ في مواضع من الحديث المذكور، ولم يدركوا ذلك إلا عن طريق حفظهم وفهمهم ومعرفتهم وممارستهم الحديثية الطويلة.

هذا وقد صرح بعض الحفاظ بمجموعة من الأسباب الدالة على خطأ شعبة؛ وهي:

(أ) أن شعبة قد خالف أصحاب سلمة بن كهيل، ومن أثبتهم سفيان بن سعيد الثوري الذي اتفق النقاد على أنه أحفظ الناس لأحاديثه، فإذا وقع خلاف بينه وبين شعبة فإن قول سفيان هو الذي يترجح.

(ب) كما أنه قد خالف السنة العملية التي تواترت عن النبي ﷺ، وهي أنه كان يجهر بآمين .

(ت) كذلك خالف شعبة عبدا لجبار بن وائل الذي روى عن وائل ما يؤيد قول سفيان، إذ قال فيه: "مد بها صوته"(1). وقد صرح بذلك كله الإمام مسلم في كتابه التمييز(2). وأما الجمع بين هذه الروايات بناء على التجويز العقلي فمنهج انتهجه كثير من الفقهاء المتأخرين، وتبعهم في ذلك الباحثون المعاصرون(3).

فبهذا المثال تبين أن العلة عبارة عن خطأ الراوي، وقد عبر الإمام مسلم عنه في أثناء شرحه علة ذلك الحديث، وهذا الخطأ لا يظهر من ظاهر السند دون جمع

---

(1) رواه الدار قطني في سننه 334/1-335، وصحح إسناده ، غير أنه منقطع لأن عبدالجبار لم يسمع من أبيه كما في التهذيب .

(2) ص :133 .

(3) راجع تحرير الشيخ أحمد شاكر لحديث شعبة المعلول من سنن الترمذي 29/2 .

طرقه ومقارنة بعضها ببعض، ولا يكتشفه الباحث، أو لا يقتنع به، إلا إذا انتهج منهج المحدثين النقاد.

المثال الثاني:

إذا كان المثال الأول للحديث المعلول من مرويات الثقات فإن المثال الثاني يكون لما رواه الضعيف، وهو ما رواه ابن أبي ليلى عن سلمة بن كهيل عن حجية بن عدي عن علي أنه سمع النبي ﷺ يقول: (آمين) حين يفرغ من قراءة فاتحة الكتاب(1).

يقول أبو حاتم في علل الحديث: "هذا خطأ عندي، إنما هو سلمة عن حجر أبي العنبس(2)عن وائل بن حجر عن النبي ﷺ "هذا إسناد لا يلمس في ظاهره أن ابن أبي ليلى أخطأ في حديثه هذا، مع كونه ضعيفاً، وبهذا تحققت سلامة ظاهر الحديث عن الخطأ، ولم يكن أبو حاتم قد أدرك ذلك لمجرد كونه ضعيفا، بل اكتشف خطأه من خلال القرائن المحيطة بروايته.

ومن القرائن مخالفة ابن أبي ليلى لأصحاب سلمة بن كهيل، إذ قال عنه ما لا يعرفونه، بل كان الجميع من أصحابه قد اتفقوا على أن سلمة بن كهيل إنما حدث بهذا الحديث عن حجر عن وائل، ولو حدث سلمة بن كهيل عن حجية بن عدي أيضا لسمعه سفيان وشعبة وأمثالهما، وما غاب عنهم هذا العلم الجديد، باعتبارهم ألزم الناس لسلمة، وأجمعهم لأحاديثه، ومن المستبعد عادة أن يقع هذا الحديث عن سلمة عند ابن أبي ليلى دون غيره من الثقات، وقول أبي حاتم: "هذا خطأ، إنما هو

(1) أخرجه ابن أبي حاتم في علله 93/1 .

(2) كذا في العلل ، والصواب فيه حجر بن العنبس كما حقق النقاد .

سلمة عن حجر عن وائل" يدل على معرفته بالواقع الحديثي بالنسبة إلى سلمة.وصنيع أبي حاتم في علله هو ذاته صنيع الأئمة النقاد في كتبهم في العلل عموما، لم تكن أحاديث الضعفاء مبعدة عنها، بل هي تشكل موضوعات هذه الكتب كأحاديث الثقات.

المثال الثالث:

يكون المثال الثالث لعلة المتن من رواية الضعيف، وهو حديث رواه إسحاق بن عيسى، حدثنا ابن لهيعة، قال: كتب إِليَّ موسى بن عقبة، يقول:حدثني بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد، قلت لابن لهيعة: "مسجد في بيته"؟ قال: "مسجد الرسول ﷺ"[1].

يقول الإمام مسلم:" وهذه الرواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعا. وابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في إسناده. وإنما الحديث أن النبي ﷺ احتجر [2] في مسجد بخُوصة أو حصير يصلي فيها[3]، ... وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 185/5 ، ومسلم في التمييز ص : 139 .

(2) ومعنى احتجر حجرة أي حوط موضعا من المسجد بحصير ليستره ليصلي فيه ولا يمر بين يديه مار ولا يتهوش بغيره ويتوفر خشوعه وفراغ قلبه(شرح النووي على مسلم 69/6).

(3) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله 70/19 ح(5648)، ومسلم في صلاة المسافرين بَاب اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي بَيْتِهِ وَجَوَازِهَافِي الْمَسْجِدِ183/4ح(1301).

عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه"(1).

ومن الواضح أن الإمام مسلما لم يحكم على حديث ابن لهيعة بالخطأ سندا ومتنا نظرا إلى كونه ضعيفا، وإنما لمخالفته الأمر الواقع في حديث موسى بن عقبة. أما الخطأ في الإسناد فقد قال ابن لهيعة فيه :"عن موسى بن عقبة حدثني بسر بن سعيد"، إذ إن موسى بن عقبة لم يقل: "حدثني بسر"، وإنما قال: "سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد"، وصار هذا الحديث مشهورا عن أبي النضر، حتى أصبح لدى الحفاظ أن صاحب هذا الحديث هو أبو النضر لا غير، وما من راو يقول غير ذلك إلا وقد خالف الواقع، ولا يدرك ذلك إلا من لديه معرفة تامة عن هذا الواقع الحديثي.

وبهذه الأمثلة تبين لنا جليا أن العلة عبارة عن خطأ الراوي، سواء أكان ثقة أم ضعيفا، سواء أكان الوهم في الإسناد أم في المتن أم في كليهما.

---

(1) التمييز ص :14 .

الفصل الثاني : وسائل كشف العلة وطرق معرفتها:

لما كانت العلة سبباً خفياً غامضاً كان لا بد من وجود طرق ترشد إلى وجودها، ووسائل تعين على الوقوف عليها.

أولاً: الوسائل التي تساعد في الكشف عن العلل:

أولاً: مَعْرِفَة من يدور عَلَيْهِ الإسناد من الرُّوَاة .

إنّ مَعْرِفَة من يدور عليهم الإسناد من الرُّوَاة المكثرين الَّذِيْنَ يكثر تلامذتهم وتتعدد مدارسهم الحديثية ، فِيْهِ فائدة عظيمة لناقد الْحَدِيْث الَّذِيْ من همه مَعْرِفَة الاختلافات وكيفية التوفيق بينها ؛ لأن هَذَا يعطي صورة واضحة للأسانيد الشاذة أَوْ المنكرة ، واختلاف الناقلين عن ذَلِكَ المصدر .

وإنا نجد علماء الْحَدِيْث الأجلاء يهتمون بهذا أيما اهتمام ، وَقَدْ اهتم الإمام عَلِيّ بن المديني بهذا الباب ، فذكر فِي علله من يدور عَلَيْهِمْ الإسناد(1).

وبهذا الاهتمام البالغ استطاع الْعُلَمَاء مَعْرِفَة من يدور عَلَيْهِمْ الإسناد ، ومَنْ أَكْثَر الناسُ عَنْهُمْ جمعاً ورواية ، وَقَدْ طبقوا هَذَا المنهج عَلَى الرُّوَاة كافة حَتَّى تعرَّفوا

(1) انظر : العلل ، لابن المديني : 36–39 .

عَلَى أوثق النَّاس فِيْهِ وأدناهم ، كَمَا ثبَّتوا حماد بن سَلَمَة فِي ثابت البناني، وهشام بن حسان في ابن سيرين.

وهذه الأمور تعين الناقد عَلَى مَعْرِفَة الاختلافات ، ثُمَّ كيفية الترجيح والتوفيق بَيْنَ الروايات .

ثانياً: مَعْرِفَة الرُّوَاة:

وهذه النقطة تتفرع إلى صور :

(أ) مَعْرِفَة وفيات الرُّوَاة ومواليدهم :

وهذه الصورة لها خصيصة كبيرة ؛ إِذْ بمعرفة الولادة والوفاة تتضح صورة اتصال التلميذ بالشيخ ، وإمكانية المعاصرة من عدمها .

(ب) مَعْرِفَة أوطان الرُّوَاة :

وهذه الصورة لها أَيْضاً خصيصة عالية إذ إن بعض الرُّوَاة ضُعِّفُوا في روايتهم عن بعض أصحاب المدن خاصة كَمَا في إسماعيل بن عياش فهو غاية في الشاميين ، مخلط عن المدنيين ، وَقَالَ الْحَاكِم: (الكوفيون إذا رووا عن المدنيين زلقوا)[1] .

(ت) مَعْرِفَة شيوخ الرُّوَاة وتلاميذهم:

وهذه الصورة لها أهمية بالغة ؛ إذ بِهَا يعرف السند المتصل من المنقطع من المدلس.ويستطاع من خلال ذَلِكَ التمييز بَيْنَ المجملين[2] في السند.

---

(1) مَعْرِفَة علوم الْحَدِيْث ص115.

(2) المجمل: هُوَ أن يَكُوْن في السند راوٍ يروي عن شيخ ولا يصرح باسم أبيه أَوْ بلقبه أو ما يميزه من غيره من الرُّوَاة الَّذِين رووا عن هَذَا الشيخ ، وَقَدْ عقد الذهبي فصلاً بديعاً في التمييز بَيْنَ

(ث) مَعْرِفَة السابق واللاحق من الرُّوَاة :

وحقيقته مَعْرِفَة من اشترك في الرِّوَايَة عَنْهُ راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتيهما تبايناً شديداً فحصل بينهما أمد بعيدٌ ، وإن كَانَ المتأخر منهما غَيْر معدود من معاصري الأول وذوي طبقته.

ومعرفة هَذَا النوع من علوم الْحَدِيْث لَهُ أهمية كبيرة حَتَّى لا يظن انقطاع ما ليس بمنقطع ولا يجعل الصواب خطأً .

(جـ) مَعْرِفَة الثقات ودرجاتهم ومراتبهم وضبطهم وأيهم الَّذِيْ يقدم عِنْدَ الاختلاف : وهذا الأمر مهم للغاية ومن خلاله يتم الترجيح بَيْنَ الرُّوَاة .

(ح) مَعْرِفَة المتشابه من الأسماء وكذا الكنى :

وهذا الأمر لَهُ أهمية بالغة في مَعْرِفَة الاختلافات . ومن خلال مَعْرِفَة المتشابه يتنبه الناقد إلى عدم الخلط بَيْنَ الرُّوَاة إِذْ قَدْ تتفق الأسماء ويختلف الشخص وعدم الْمَعْرِفَة والتمييز يؤدي إلى الخلط .

(خ) لابد من مَعْرِفَة من اشتهر بالتدليس من الرُّوَاة :

وكذلك من يرسل ، وكذا من ضعِّف حديثه لآفة صحية أَوْ تَغَيَّرَ اوِ اختلط .

ثالثا. جمع الأبواب والموازنة بين الطرق:

لا يمكن للبصير الناقد أن يكشف عن الاختلافات ويقارن بينها إلا بَعْدَ جمع طرق حَدِيْث الباب والموازنة والمقارنة والنظر الثاقب.

فسبيل معرفة العلة وإدراكها ، وكشفها وإظهارها ، جمع طرق الحديث :

وقد كان المحدثون يهتمون بذلك ويؤكدون عليه :

السفيانيين والحمادين وغيرهما في كتابه " السير " 7/463-467 ، وانظر: الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم 1/42 ، والتعريفات ، للجرجاني : 114 .

فهذا يحيى بن معين الذي رآه حمزة الكناني يذم فعله في ذلك، يقول يحيى بن معين هذا: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"([1]).

ويقول الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"([2]).

وقال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه"([3]).

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري([4]): "كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم"([5]). يريد طرقه وعلله واختلاف ألفاظه([6]).

إذا عُلِمَ هذا، فكذلك الراوي الذي أخطأ، أو اضطرب في الحديث، لا نستطيع إدراكه إلا بعد جمع طرق الحديث.

والحفاظ عندما يحكمون بأن المخطئ في هذا الحديث هو فلان، إنما يحكمون بعد وقوفهم على الروايات المختلفة.

وقال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي.

وبمخالفة غيره له. مع قرائن تنضم إلى ذلك .

تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد في ذلك فيه"(7).

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 387/4 برقم (1650).

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 388/4 برقم (1651) .

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 389/4 برقم (1652).

(4) الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري ت249هـ. السير 149/12.

(5) تاريخ بغداد 94/6، سير أعلام النبلاء 150/12.

(6) سير أعلام النبلاء 190/13، وانظر الجامع لأخلاق الراوي ج177/2.

(7) معرفة علوم الحديث 81 – 82، وراجع: تدريب الراوي 252/1 – 253.

الموازنة بين الطرق :

وفي هذه الخطوة يتم المقارنة بين طرق الحديث بعد جمعها، فإن اتفقت الطرق ولم يوجد بينها اختلاف علمنا حينئذ سلامة الحديث من العلة.

قال ابن حجر: " السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة وهو: أن تجتمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"(1).

وإن وجد اختلاف بين هذه الطرق (كالاختلاف بين الوصل والإرسال والوقف والرفع ونحوه) فلابد حينئذ من تحديد الراوي الذي اختلف عليه ومعرفة الأوجه التي رويت عنه، ثم يكون الترجيح بين هذه الطرق بقرائن كثيرة لا يمكن حصرها.

قال العلائي: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده، والله أعلم"(2).

وقد سبق قول ابن الصلاح.

وهناك أحاديث ليس فيها اختلاف في طرقها، وإنما تدرك علتها بأمور أخرى: قال ابن رجب: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك . وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة

---

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح 114/1.

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح 2 / 712.

تحصره، وإنما يرجع فيه إلى أهله، إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم"[1].

وعلى كل فالذي نصل إليه في ضوء ما سبق أن العلة لا تظهر، دون جمع الروايات واستحضارها، ومقارنة بعضها ببعض، وفقه ما يحيط بالحديث من قرائن.

وأما قولهم في التعريف "مع أن ظاهره السلامة منها" فلا يعني بالضرورة أن يكون رواة الحديث كلهم ثقات، كما سبق؛ إذ تتحقق السلامة أيضا حين يكون في السند راو ضعيف، فإن معنى السلامة هنا هو أن يكون ظاهر السند سليما من الأسباب الظاهرة التي لها تأثير مباشر في صحة الحديث؛ كأنواع الانقطاع: التدليس، والإعضال، والإرسال، وليس معنى ذلك أن يكون سليما من ضعف الراوي، فإنه لا يلزم من كون الراوي ضعيفا أن يكون حديثه خطأ.

نعم قد يعل الحديث بالتدليس أو بالإرسال أو بالإعضال، لكن في حالة وجود خطأ في وصل ذلك الحديث المنقطع من قبل بعض رواته[2].

---

(1) شرح علل الترمذي 1/ 62.

(2) الحديث المعلول – قواعد وضوابط ص 21.

رابعاً: النظر في استقامة الخبر وعدم نكارته سنداً أو متناً:

معنى هذا أن يكون في متن الحديث ما تُستنكر نسبته إلى النبي ﷺ، أو في سياق سنده ما يُستغرب ويُستنكر، حيث إنَّ حفَّاظ الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتون، وسياق الأسانيد، ونفسٌ حديثيٌ في معرفة النصوص النبوية لفظاً ومعنىً، سنداً ومتناً.

وهو ما عبر عنه الإمام ابن القيم أجمل تعبير، عندما وصف طريقة الأئمة في نقدهم وتعليلهم للمتون : إنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخبر عنه، ويدعو إليه، ويُحبه ويكرهه، ويُشرّعه للأمة، بحيث كأنّه مُخالطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ من أصحابه([1])، وقال ابن أبي حاتم) : نعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة([2]) ...، وهذا ما يُمكن أن يُطلق عليه : النَفَس الحديثي([3]).

ونكارة المتن تارةً تكون لأجل لفظةً فيه، وتارةً تكون النكارة في دلالته وفقهه، وقد يكون السند ظاهره السلامة، ولكن العلة في متنه، وهذا من أدق المسائل وأغمضها، قال العلامة المعلمي: إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة، فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا علة قادحة مطلقا، حيث وقعت، أعلوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذاك المنكر، فمن ذلك : إعلاله بأنّ راويه لم يصرح بالسماع، هذا مع أنّ الرواي غير مدلس. ..

ومن ذلك : الإعلال بالحمل على الخطأ، وإن لم يتبيّن وجهه. ...

---

(1) المنار المنيف: (ص44).

(2) مقدمة الجرح والتعديل ص35.

(3) الوَهَمُ في روايات مُختلفي الأمصار) ص119 لعبد الكريم الوُريكات.

ومن ذلك : إعلالهم بظنّ أن الحديث أُدخل على الشيخ. ...

وحجتهم في هذا : أن عدم القدح بتلك العلة مطلقاً، إنما بُني على أنّ دخول الخلل من جهتها نادرٌ، فإذا اتفق أن يكون المتن منكراً، يغلب على ظن الناقد بُطلانه، فقد يحقق وجود الخلل، وإذ لم يوجد سببٌ له إلا تلك العلة، فالظاهر أنها هي السبب، وأن هذا من ذاك النادر الذي يجيء الخلل فيه من جهتها.

وبهذا يتبين أن ما يقع ممن دونهم من التعقب بأنّ تلك العلة غير قادحة، وأنهم قد صححوا مالا يحصى من الأحاديث، مع وجودها فيها، إنما هو غفلةٌ عمّا تقدم من الفرق، اللهم إلا أن يثبت المتعقب أنّ الخبر غير منكر[1].

وقال ابن الجوزي: واعلم أنّ الحديث المنكر يقشعرُّ له جلد طالب العلم وقلبه في الغالب[2]، وقال أيضاً: المستحيل لو صدر عن الثقات رُدَّ، ونُسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنّه لو اجتمع خلقٌ من الثقات فأخبروا أنّ الجمل قد دخل في سمّ الخياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثّرت في خبرهم؛ لأنّهم أخبروا بمستحيل[3].

وقال الحافظ ابن كثير في معرض وصفه لحال الجهابذة النقاد في هذا الفن:...وذوْقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يُشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادةٌ باطلةٌ يُدركها البصير من أهل هذه الصناعة[4].

وأما العناية باستقامة السند وسلامته من النكارة، فمن معاني النكارة في السند أن يُروى الحديث بوجه ما، فينُصّ الأئمة الحفاظ من خلال استقرائهم أنه خطأ غير

---

(1) مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة ص8 : 9، وانظر طرفاً من تطبيقات هذه القاعدة في فتح الباري لابن رجب 318/2.

(2) الموضوعات 103/1.

(3) الموضوعات 106/1.

(4) يُنظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد شاكر) ص64.

محفوظ، ولا يصحُّ الحديث بهذا الإسناد لغرابة تركيبه، وكثيراً ما يُعبّرون عن غرابة تركيب الإسناد بقولهم): فلانٌ عن فلان لا يجيء، ومن ذلك قول أبي حاتم: أبو سلمة عن ثوبان لا يجيء([1])، وقال أيضاً: واصل عن أبي قلابة لا يجيء([2]).

خامساً: جمع كلام أئمة العلل على الحديث، ومعرفة من صححه ومن أعله، وسبب إعلاله، وفهم كلامهم فيه.

الباحث في هذه الأعصار المتأخرة يحتاج إلى أمر مهم جداً يكشف له عن وجود العلة من عدمها – إضافة إلى ما تقدم – ، وهو تنصيص إمامٍ من أئمة العلل المعتبرين على علة حديث، مع عدم رجحان المخالف له.

فَرَبُّنا عز وجل قد خصَّ بمعرفة هذا العلم نفراً يسيراً من كثيرٍ ممن يدَّعي علم الحديث ([3]).

فإذا ظهر لنا صحة حديث أو ضعفه بعد النَّظر في إسناده وطرقه([4])، ووجدنا أن إماماً أو أكثر من أئمة الحديث على تصحيحه أو تعليله بعلة من العلل، بدون خلاف معتبر بينهم، فإنَّه من المتحتِّم علينا – نحن المتأخرين عنهم –الأخذ بقولهم وترك ما عداه، فإن تصحيحهم لهذا الحديث أو لوجهٍ فيه، أو إعلالهم له، يُعد قرينة

---

(1) العلل لابن أبي حاتم 364/1 .

(2) العلل لابن أبي حاتم 364/1 .

(3) شرح العلل لابن رجب34/1.

(4) قال الحافظ ابن رجب حين ذكر حديثاً اتفق الأئمة على إنكاره...: وأما الفقهاء المتأخرون فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظنّ صحته، وهؤلاء يظنون أنّ كل حديثٍ رواه ثقةٌ فهو صحيحٌ، ولا يتفطنّون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفةٌ من المحدثين المتأخرين كالطحاوي والحاكم والبيهقي فتح الباري.362/1.

لمن أتى بعدهم على قوة هذا الوجه على غيره، أو ضعفه . حيث إنَّ علمهم بالعلل والاختلاف على الرواة وقرائن التَّرجيح، تجعل تصحيحهم وكذا تعليلهم في أعلى درجات القوة .

وهذا يختلف بحسب الإمام ومنهجه في الحكم على الأحاديث، وقوة كتابه الذي اشترط فيه الصحة بالنسبة لجانب التصحيح، فليس حكم الحاكم، والبيهقي –مثلاً – كحكم ابن المديني، والبخاري، ومسلم، وأمثالهم من الكبار.

قال ابن حجر: فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمَّة المرجوع إليهم بتعليله، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صحَّحه... ، وهذا حيث لا يوجد مخالف منهم لذلك المعلَّل... ، وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه(1).

والسبب في ذلك أن الله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقَّاداً تفرَّغوا، فأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين .فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النَّظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفَّاظ الوقت، مع الفهم، وجودة التَّصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى والتواضع، يوجب لك – إن شاء الله – معرفة السُّنن النبوية(2).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد يترك –أي البخاريُّ أو مسلمٌ – من حديث الثِّقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظنُّ من لا خبرة له أنَّ كلَّ ما رواه ذلك الشَّخص يحتجُّ به أصحاب الصَّحيح، وليس الأمر كذلك .فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمَّة الفن(3).

---

(1) النكت لابن حجر 711/2.

(2) فتح المغيث للسخاوي274/1.

(3) مجموع الفتاوى 42/18.

وقال أيضاً ...: فإنهم أيضاً يضعِّفون من حديث الثِّقَة الصَّدوق الضَّابط أشياء تبيَّن لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلُّون بها، ويسمُّون هذا" علم العلل"، وهو أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه قد عُرِفَ(1).

فإذا نصّ إمامٌ من أئمة العلل المعتبرين على أن حديثاً ما مُعلٌ فالأولى قبول قوله، حتى ولو لم يذكر حجته، وذلك لصعوبة توضيح حجته في بعض الأحيان، كما نصَّ على ذلك كبار علماء علل الحديث أنفسهم، وقد تقدم ذكر ذلك في المبحث الثالث .

اللهم إلا إذا ثبت بالأدلة الواضحة البينة خطأ ما ذهب إليه من تعليل الحديث، أو كان له مخالف، فإن كان له مخالف، أُخذ بقول من تشهد له القرائن .

قال الحافظ ابن حجر : قد تَقصُر عبارة المعلل منهم، فلا يُفصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليله فالأولى إتباعه في ذلك، كما نتبعه في تصحيحه إذا صححه، وهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة هذا الشأن في كتبه فيقول " :وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث."

وهذا حيث لا يوجد منهم مخالفٌ لذلك المعلِّل، وحيث يصرِّح بإثبات العلة، فأما إن وُجد غيره صححه فينبغي حينئذ توجه النظر إلى الترجيح بين كلامهما .

وكذلك إذا أشار المعلل إلى العلة إشارة ولم يتبين منه ترجيح لإحدى الروايتين، فإن ذلك يحتاج إلى الترجيح، و الله أعلم(2).

بل كان الشافعي يعتمد قول أحمد بن حنبل في التصحيح و التضعيف، فقد قال أبو حاتم: كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه،

---

(1) مجموع الفتاوى 352/13 : 353.

(2) النكت 711/2.

وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد : حديث كذا و كذا قوي الإسناد محفوظ ؟ فإذا قال أحمد : نعم، جعله أصلاً وبنى عليه[1].

وابن رجب بعد أن ذكر إسناداً ظاهره الصحة استنكره جمهور النقاد، ذكر أنه ينبغي قبول قولهم، وذكر مبررات لهذا، فقال: والمرسل أصح عند أئمة الحفاظ، منهم : ابن معين، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وقال " : ما رأيت أحداً من علماء الحديث يثبت وصله".

وإنما يحمل مثل هذه الأحاديث – على تقدير صحتها – على معرفة أئمة أهل الحديث الجهابذة النقاد، الذين كثرت دراستهم لكلام النبي ﷺ ولكلام غيره، لحال رواة الأحاديث، ونَقَلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وضبطهم وحفظهم.

فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث مختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها، خالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره.

وآية ذلك : أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة، وقد امتحن هذا منهم غير مرة في زمن أبي زرعة وأبي حاتم فوجد الأمر على ذلك، فقال السائل :أشهد أن هذا العلم إلهام.

قال الأوزاعي : كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، و ما أنكروا تركنا[2].

وقال الخطيب البغدادي: المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنما هو علم يحدثه الله ا في القلب، أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم،

---

(1) الجرح والتعديل302/1.

(2) جامع العلوم والحكم256/1.

فإنه لا يُعرف جودة الدينار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دنس، ولانقش، ولا صفة تعود إلى صغر، أو كبر، ولا إلى ضيق، أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به .قال نعيم بن حماد : قلت لعبد الرحمن بن مهدي : كيف تعرف صحيح الحديث من غيره ؟ قال :كما يعرف الطبيب المجنون.

وقال ابن نمير : قال عبد الرحمن بن مهدي :معرفة الحديث إلهام .قال ابن نمير : صدق، لو قلت : من أين ؟ لم يكن له جواب([1]).

ومما يؤكد على قبول تنصيص إمام من أئمة علماء علل الحديث على علة حديث ما، ما قاله ابن رجب قال: حُذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك.

وهذا مما لا يُعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي اختصوا بها عن سائر أهل العلم([2]).

فهذه العبارات تؤكد على أهمية اعتماد أقوال أئمة علم علل الحديث، وأن تَتَبُّع أقوالهم و أحكامهم على الأحاديث من طرق معرفة العلة، وخاصة بالنسبة لمن أتى بعدهم من المتأخرين.

هذه بعض الطرق التي تُدرك بها العلة في الحديث، ولا يعني ذلك أنّه بواسطتها فحسب سيُتوصل حتماً إلى الوهم، نظراً لصعوبة هذا الموضوع ودقته، فأحياناً نجد كبار الأئمة لا يستطيعون الحسم في علة حديثٍ ما، فيتوقفون فيه، أو نجدهم يُدركون علته بعد رحلةٍ طويلةٍ من العناء والمشقة وهم يُفتّشون ويسألون، فقد

---

(1) في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع255/2: 256.

(2) شرح علل الترمذي861/2.

تعيش علة الحديث مع الناقد عمره وهو يسأل عنها، وقد سبق قول الإمام علي بن المديني: رُبما أدركت علة حديثٍ بعد أربعين سنة[1].

.

(1) انظر: علل الأحاديث لصلاح الدين بن عبد الله بن المبارك من خلال شبكة المعلومات .

أوجه الكشف عن العلل:

من خلال ما سبق نرى أن: أوجه الكشف عن العلل:

(1) جمع روايات الحديث الواحد، والموازنة بينها سندًا ومتنًا، فيظهر من الاتفاق والاختلاف مواطن العلل.

(2) النظر في الأسانيد من حيث النقص والزيادة، والعلو والنزول.

(3) أن ينص أحد من الأئمة النقاد على علة في الحديث.

(4) كمال المعرفة والفهم، التي يعرف بواسطتها أحاديث الرواة، مما ينبه على علل خفية، لا يحتمله الرواة في حديثهم، وهذا ليس إلا للحذاق من الحفاظ، لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم.

(5) الإلهام من الله سبحانه وتعالى الناشئ عن الإخلاص لله تعالى وممارسة هذا العلم بحفظ متونه والنظر في رجاله، فيه يستطيع المحدِّث التمييز بين صحيح الحديث من عليله، وقد لا يستطيع المحدث التعبير عن إقامة الحجة على دعواه. قال عبد الرحمن بن مهدي: مَعْرِفَة عِلَلِ الْحَدِيث إِلْهَام، وَلَو قُلتَ لِلعَالِمِ بِعِلَل الْحَدِيث: مِن أَيْنَ قُلتَ هَذَا ؟ لَمْ يَكُن لَهُ حُجَّة" ([1]). وكم من شخص لا يهتدي لذلك.

(6) كثرة الممارسة للحديث ومعرفة رجاله وأحاديث كل واحد منهم يتوصّل به إلى معرفة أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعلّوه الأحاديث بذلك([2]).

---

(1) معرفة علوم الحديث للحاكم ص112 ؛ التدريب ص162.
(2) شرح علل الترمذي 2/757-758.

تفاوت العلل في الظهور والخفاء:

حسب الخلفيات العلمية التي يتميز بها الناقد تتفاوت العلل في مستوى الظهور والغموض، ففي العلل ما هو أغمض وأدق ولا يدركه إلا الجهبذ الفطن لما يتميز به من ذوق حديثي، ولا يملك فيه عبارة توفي بإحساسه في ذلك، أو أسلوبا يقتنع به الباحثون العاديون، وهنا يتحقق القول بأن العلة إلهام أو كهانة، وكثيرا ما يتجسد ذلك في مسألة التفرد بشكل أوضح.

يقول أبو حاتم: جاءني رجل من جِلَّة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي، فقلت في بعضها:هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب ؟ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا ؟ فقلت :لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال قلت:ما هذا ادعاء الغيب، قال : فما الدليل على ما تقول ؟ قلت:سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقا علمت: أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم".

"قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب، فأخذ فكتب في كاغد(1) ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إلي، وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت إنه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد،

(1) القرطاس وهو الصحيفة يكتب فيها.

وما قلت: إنه منكر قال هو منكر كما قلت، وما قلت: إنه صحاح قال أبو زرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما".

"فقلت: فقد ذلك(1) أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقول بأن دينارا نَبهَرجا يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج ؟ ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له من أين قلت أن هذا نبهرج(2)؟ هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار ؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار ؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج ؟ قال: علما رُزِقتُ، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك".

"قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين فيقول: هذا زجاج ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت ؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج ؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغَ هذا زجاجا ؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت ؟ قال: هذا علم رزقت، وكذا نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه"اهـ(3).

وهذه القصة يجب أن تلفت انتباهنا إلى ما تضمنته من النقاط، وهي:

أولا: منهج المحدثين النقاد في التصحيح والتضعيف واحد، إذ يقوم هذا المنهج على الخلفية العلمية الحديثية.

ثانيا: معرفة صحة الحديث وضعفه لا تكون مجازفة، بل تكون كمعرفة الصيرفي بالأحجار الكريمة

---

(1) كذا في الكتاب، وهو غير مستقيم المعنى ولعله (فقد علمت ذلك) .

(2) نَبَهْرَجَ البَهْرَجُ الباطِلُ يقال : بَهْرَجِ السُّلطان دَم فلان أي : أَبْطَلَه وأَهْدَره.(غريب الحديث لابن قتيبة(3 / 706).

(3) تقدمه الجرح والتعديل 1/349-351 .

ثالثا: موقف هذا الفقيه الجليل من فقهاء أهل الرأي تجاه الأحكام التي صدرت من أبي حاتم وأبي زرعة، واعترافه بالتخصص الحديثي؛ حيث رأيناه قد سلم لهما الأمر في تصحيح الحديث وتضعيفه، بعد أن أدرك هذا الفقيه حقيقة علم الحديث، وما يتميز به كل من أبي حاتم وأبي زرعة الرازي من قدرة خاصة على فهم ملابسات الحديث، وكشف ما يقع فيه من الأخطاء .

ولعلنا قد انتبهنا إلى ذلك الخلق النبيل، والتواضع العلمي، والأدب الجم!.

عمق هذا العلم، وأن أصحابه هم المحدثون النقاد، دون غيرهم من أصحاب العلوم الشرعية الأخرى:

يقول الإمام مسلم (رحمه الله): "واعلم (رحمك الله) أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم... وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح"(1)اهـ.

يقول الحاكم :" فرب إسناد يسلم من المجروحين غير مخرج في الصحيح، ثم أورد من طريق أبي حاتم الرازي حدثنا نصر بن علي حدثنا أبي عن ابن عون عن محمد بن سيرين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (صلاة الليل والنهار مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل)(2).

---

(1) مسلم بن الحجاج، التمييز ص: 218.

(2) حديث صلاة الليل مثنى مثنى أخرجه: البخاري في كتاب الصلاة-باب الحلق والجلوس في المسجد-1/179- الحديث 460، 461، وفي كتاب الوتر-باب ما جاء في الوتر-1/337- الحديث 946، في المواضع الثلاثة أخرجه من طريق نافع عن ابن عمر مرفوعا، وباب ساعات الوتر-1/338- الحديث 950، من طريق أنس بن سيرين عن ابن عمر مرفوعا، أخرجه في المواضع الأربعة جزء من حديث، وفي كتاب الكسوف -باب كيف كان صلاة النبي ﷺ وكم كان النبي ﷺ يصلي من الليل-1/382- الحديث 1086، من طريق سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد

هذا حديث ليس في إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر (النهار) فيه وهم والكلام عليه يطول" (1).

وساق أيضا من طريق محمد بن حيان التمار حدثنا أبو الوليد الطيالسي حدثنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: ما عاب رسول الله ﷺ طعاما قط إن اشتهاه أكله وإلا تركه(2).

وقال الحاكم: هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات وهو باطل من حديث مالك، وإنما أريد بهذا الإسناد: ما ضرب رسول الله ﷺ بيده امرأة قط وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك محارم الله فينتقم لله بها.

ولقد جهدت جهدي أن أقف على الواهم فيه من هو فلم أقف عليه، اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حيان البصري، على أنه صدوق مقبول . اهـ (3).

الله بن عمر رضي الله عنهما قال: إن رجلا قال: يا رسول الله كيف صلاة الليل... وذكر الحديث بنحوه.

ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها-باب صلاة الليل مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل-516/1- الحديث 749، من طريق نافع وعبد الله بن دينار و سالم وطاوس وحميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن شقيق و عقبة بن حريث كلهم عن ابن عمر بنحوه.

(1) معرفة علوم الحديث ص : 58 .

(2) الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة. أخرجه البخاري في المناقب باب صفة النبي ﷺ ، ومسلم في الأشربة باب لا يعيب الطعام ، والترمذي في البر باب ترك العيب للنعمة وقال : حسن صحيح ، وابن ماجة في الأطعمة باب النهي أن يعاب الطعام ، وأبو داود كتاب الأطعمة باب كراهية ذمّ الطعام ولفظه : «ما عاب رسول الله ﷺ طعاما قط ، إن اشتهاه أكله ، وإن كرهه تركه».

(3) انظر: معرفة علوم الحديث ص:59-60 .

وعبارة الحاكم: "هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات وهو باطل من حديث مالك،..الخ " وإنما قال: "إنما أريد بهذا الإسناد". ولقد بحثت كثيرا لأجد هذا الحديث "ما ضرب رسول الله - ﷺ -..." الحديث من رواية الوليد فلم أجده وإنما وجدته من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة في مسند أحمد 232/7، وفي سنن أي داود 35 كتاب الأدب 5 باب في التجاوز في الأمر حديث 4786. ومن

وساق أيضا من طريق الحسن بن عيسى حدثنا ابن المبارك حدثنا عبيد الله ابن عمر عن نافع عن القاسم عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا رأى المطر قال: اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا (1).

فقد اختُلِف فِيهِ عَلَى عُبَيدِ الله بنِ عُمَر ، وعَلَى نافِعٍ ؛ فَرَواهُ عَبد الرَّزّاقِ ، عَن عُبَيدِ الله بنِ عُمَر ، عَنِ القاسِمِ بنِ مُحَمدٍ ، عَن عائِشَة وخالَفَهُ ابن المُبارَكُ؛ فَرَواهُ عَن عُبَيدِ الله بنِ عُمَر ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة.

وقِيل : عَنِ ابنِ المُبارَكِ ، عَن عُبَيدِ الله ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة ، ولا يَصِحُّ وقال يَحيَى القَطّانُ ، وعَبَدَةُ بن سُلَيمان : عَن عُبَيدِ الله ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن. عائِشَة ، قالَهُ : ابن أَبِي داوُد ، عَن عَبدِ الله بنِ هاشِمٍ الطُّوسِيِّ ، عَن يَحيَى . وَرَواهُ ، عَقِيلُ بن خالِدٍ ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَةَ.

وكَذَلِك رَواهُ ، عَبد الله بن خالِدٍ بن سَعِيدِ بنِ أَبِي مَريَم أَبو شاكِرٍ ، عَن أَبِيهِ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة.

طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في مسلم 43 كتاب الفضائل 20 باب مباعدته – ﷺ – للآثام حديث 79، 9– كتاب النكاح 51– باب ضرب النساء حديث 1984، وأحمد 229/6، أبو داود 70/2 حديث 2224، والترمذي في مختصر الشمائل ص373(النكت على كتاب ابن الصلاح– ابن حجر – (2 / 877).

(1) الحديث الصحيح في سنن أبى داود –كتاب الأدب – باب مَا يَقُولُ إِذَا هَاجَتِ الرِّيحُ. (113) 487/4 ح(5101) من طريق: ابْن بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِىَّ –ﷺ– كَانَ إِذَا رَأَى نَاشِئًا فِى أُفُقِ السَّمَاءِ تَرَكَ الْعَمَلَ وَإِنْ كَانَ فِى صَلاَةٍ ثُمَّ يَقُولُ « اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا ». فَإِنْ مُطِرَ قَالَ « اللَّهُمَّ صَيِّبًا هَنِيئًا ». ومعناه المطر الخاص بالخير المنهمر المتدفق.

وأصله في الصحيح : ولفظه : عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، «أن رسول الله –ﷺ– كان إذا رأى المطر. قال : اللهم صيبا نافعا». البخاري (1032) اللهم صيبا نافعاً..

وَرَواهُ الأَوزاعِيُّ ، عَن نافِعٍ ، واختُلِف عَنهُ ؛ فَرَواهُ ، ابن أَبِي القاسِمِ بنِ الوَلِيدِ بنِ مُسلِمٍ ، عَنِ الأَوزاعِيِّ ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَةَ.

وَرَواهُ إِسماعِيلُ بن عَبدِ الله بنِ سَماعَة ، عَنِ الأَوزاعِيِّ ، عَن رَجُلٍ ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسم ، عَن عائِشَة وقال البابُلُتِّيُّ ، عَنِ الأَوزاعِيِّ ، عَن مُحَمدِ بنِ الوَلِيدِ الزُّبَيدِيِّ ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة وقال عُقبَةُ بن عَلقَمَة ، عَنِ الأَوزاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة ، وقال عِيسَى بن يُونُس ، وعَباد بن جُوَيرِيَة : عَنِ الأَوزاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة ، وكَذَلِك قال يَعمُرُ بن بِشرٍ : عَنِ ابنِ المُبارَكِ ، عَنِ الأَوزاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة.

والصَّحِيحُ ، عَن عُبَيدِ الله بنِ عُمَر ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة ،

وهَذِهِ الرِّوايَةِ تُقَوِّي رِوايَة ابنِ المُبارَكِ ، عَن عُبَيدِ الله ، عَن نافِعٍ ، عَنِ القاسِمِ ، عَن عائِشَة ، حَفِظ ذَلِك عَنهُ ، فَهُو غَرِيب ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وقَولُ عُقبَة بنِ عَلقَمَة ، عَنِ الأَوزاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَن نافِعٍ ، غَيرُ مَحفُوظٍ ، حَدَّثناهُ ابن مُبَشِّرٍ ، ويَعقُوبُ بن مُحَمدٍ ، والمَحامِلِيُّ ، قالُوا : حَدَّثنا حَفصُ بن عَمرٍو ، قال : حَدَّثنا يَحيَى ، عَن عُبَيدِ الله ، قال : أَخبَرَنِي نافِعٌ ، عَنِ القاسم بنِ مُحَمدٍ ، أَنَّ رَسُول الله ﷺ ، كان إِذا رَأَى المَطَر ، قال : صَيِّبًا هنيئًا(1).

وقال الحاكم: هذا الحديث تداوله الثقات هكذا، وهو في الأصل معلول واه، ففي هذه الأحاديث الثلاثة قياس على ثلاث مائة أو ثلاثة آلاف أو أكثر من ذلك. إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما خفي من علة الحديث . فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في

(1) العلل للدارقطني 14 /242 : 244.

كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته اهـ.

وهذا الجانب العلمي الدقيق هو من سمات منهج المحدثين في تنقية الأخبار والأحاديث، وهذا الحافظ السخاوي يسلط الضوء على ذلك بقوله: "وهو – يعني ما تضمنته قصة أبي حاتم مع أحد جلة فقهاء أهل الرأي– أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدل لهم عنها، ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبدالبر لا ينكر عليهم، بل يشاركهم ويحذو حذوهم، وربما يطالبه الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة".

"هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعنٍّ، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نقادا تفرغوا له وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله ومعرفة مراتبهم في القوة واللين". "فتقليدهم، والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم، وجودة التصور، ومداومة الاشتغال وملازمة التقوى والتواضع، يوجب لك –إن شاء الله – معرفة السنن النبوية ولا قوة إلا بالله"اهـ(1).

وقول السخاوي فيه تلميح إلى دور النقاد في تنقية الأحاديث ونظرتهم الشاملة والثاقبة في خفايا الأمور الإسنادية والحديثية، وإلى تبعية الفقهاء المتأخرين لهم في معرفة الصحيح والسقيم من الأحاديث.(2).

وهذا يدل على عظم منزلة المحدثين، وعلى ما كان عليه أهل العلم قديماً من العلم والعمل والأدب.

---

(1) فتح المغيث 274/1.

(2) الحديث المعلول قواعد وضوابط 1/ 28. :

الفصل الثالث : أقسام العلة وأنواعها:

يمكن تقسيم العلة بعدة اعتبارات :

(أ) تقسيم العلة بحسب تأثيرها:

فالعلة بحسب تأثيرها على قسمين :

(1) علة قادحة: وهي العلة التي يُضعّف الحديث من أجلها .

(2) علة غير قادحة: وهي العلة التي لا يُضعف بها الحديث .

(ب) تقسيم العلة بحسب محلها:

فالعلة بحسب محلها على قسمين أيضاً :

(1) علة في الإسناد: وهي العلة التي تقع في إسناد الحديث .

(2) علة في المتن: وهي العلة التي تقع في متن الحديث .

(ت) تقسيم العلة بحسب تأثيرها ومحلها معاً:

من خلال التقسيمين السابقين يمكن لنا ظهور هذا التقسيم الثالث، وهذا التقسيم هو الذي ذكره ابن حجر في نكته على ابن الصلاح فإنه قال:

"إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن . وكذا القول في المتن سواء .

فالأقسام على هذا ستة:

(1) تقع العلة في الإسناد ولا تقدح مطلقاً:

مثاله: ما رواه مدلس بالعنعنة، فهذا يوجب التوقف عن قبوله فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة(1).

(2) تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن:

مثاله: ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسي عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ: " البيعان بالخيار ".

فغلط يعلى في قوله: عمرو بن دينار إنما هو عبدالله بن دينار كما رواه الأئمة من أصحاب الثوري مثل الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم (2).

---

(1) النكت لابن حجر 288، توضيح الأفكار 2 / 31 - 32.

(2) علوم الحديث: 82 - 83، تدريب الراوي: 1 / 254.

(3) تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معاً:

مثلاً يوجد الإرسال أو الوقف أو إبدال راو ضعيف براو ثقة كما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي – أحد الثقات – ([1]) عن عبدالرحمن بن يزيد ابن جابر – وهو من ثقات الشاميين – ([2]) قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم – وهو من ضعفاء الشاميين – فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر – هما ثقتان – فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد ([3]).

(4) تقع العلة في المتن ولا تقدح فيه ولا في الإسناد:

مثاله: كل ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن الجمع رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنهما([4]).

(5) تقع العلة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد:

ومثاله: ما انفرد به مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة " بسم الله الرحمن الرحيم " (5) فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الاكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر

---

(1) التقريب: 1 / 195.

(2) المصدر السابق: 1 / 502.

(3) النكت لابن حجر: 289، توضيح الافكار: 2 / 32.

(4) النكت لابن حجر: 289، توضيح الافكار: 2 / 32.

(5) صحيح مسلم، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة: 1 / 170.

البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح (1) ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: " كانوا يستفتحون بالحمد لله " أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على فهم وأخطأ.

لان معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر البسملة (2).

على أن الحافظ ابن حجر يرى أن الحديث ليس فيه اضطراب لأنه يمكن الجمع بين الروايات المختلفة بحمل النفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر(3).

وذكر بن القيم في الهدى أن النبي ﷺ كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم تارة ويخفيها أكثر مما جهر بها ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائما في كل يوم وليلة خمس مرات أبدا حضرا وسفرا ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة هذا من أمحل المحال حتى يحتاج إلى التشبث فيه بألفاظ مجملة وأحاديث واهية، فصحيح تلك الأحاديث غير صريح وصريحها غير صحيح انتهى(4).

وقال الصنعاني: "والأصل أن البسملة من القران وأطال الجدال بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب والأقرب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها تارة جهراً وتارة يخفيها"(5).

---

(1) صحيح البخاري، باب ما يقول بعد التكبير: 2 / 226 - 227، وصحيح مسلم، باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة: 1 / 170.

(2) علوم الحديث: 83.

(3) فتح الباري 2/228 .

(4) زاد المعاد 1/ 206- 207.

(5) سبل السلام 172/1.

(6) تقع العلة في المتن وتقدح فيه وفي الإسناد معاً:

مثاله: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعلل الإسناد(1).

نقل الحافظ ابنُ حجر عن العلائي كلاما نفيساً في أنواع الاختلاف فقال: "وقد تكلم الحافظ العلائيُّ في مقدمة الأحكام على الحديث المعلول بكلامٍ طويلٍ مفيدٍ نقلتُ منه ما يتعلق بما نحن فيه هنا ملخصاً لأنه شامل لكل ما يتعلق بتعليل الحديث من اضطراب وغيره.

قال:.والاختلاف تارةً في السند، وتارةً في المتن، فالذي في السند يتنوع أنواعاً:

أنواع الاختلاف في السند والمتن:

أحدها: تعارض الوصل والإرسال:

فإذا روى بعض الثقات الحديث مُرْسَلاً وبعضهم مُتَّصِلاً، فهل يُحكمُ في ذلك للوصل أم للإرسال؟ اختلفَ أهل العلم في ذلك على أقوال:

الأول: أن الحكم في ذلك لمن وصله، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر، أحفظ منه أم لا. وهذا القول صححه: الخطيب (2)، والنووي(3)، والعراقي(4).

---

(1) النكت لابن حجر: 289، وتوضيح الافكار: 2 / 33.

(2) الكفاية: ص 580 - 581.

(3) التقريب: (ص 8).

(4) شرح الألفية: (175/1).

قال ابن الصلاح: "وما صححه – يعني الخطيب – هو الصحيح في الفقه وأصوله"([1]).

القول الثاني: أن الحكم في ذلك لمن أرسل. عزاه الخطيبُ لأكثر أصحاب الحديث([2])، وقال السخاوي – رحمه الله – في توجيه هذا القول: "فسلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ، كما أشار إليه النسائي..." ([3]).

القول الثالث: أن الحكم للأكثر؛ فإن كان من أرسله أكثر ممن وصله، فالحكم للإرسال، وإن كان من وصله أكثر، فالحكم للوصل، قال السخاوي: "لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد"([4]).

القول الرابع: أن الحكم في ذلك للأحفظ.

والذي اختاره الحافظ ابن حجر –رحمه الله–: هو أن الْمُحَدِّثِين– رحمهم الله – ليس لهم في ذلك قانونٌ ثابت؛ فإنهم لا يحكمون في مثل ذلك بحكم مطرد، وإنما يرجحون في مثل ذلك بالقرائن([5]).

ولكن عملهم هذا، وترجيحهم بالقرائن إنما هو فيما يَظْهَرُ فيه الترجيح، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وهذا... إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح: فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة"([6]). يعني أنه هو الذي تجري فيه الأقوال الأربعة الماضية.

---

(1) مقدمة ابن الصلاح: (ص 34).

(2) الكفاية: (ص580).

(3) فتح المغيث: (170/1).

(4) فتح المغيث: (171/1).

(5) انظر: النكت على ابن الصلاح (605/2).

(6) النكت على ابن الصلاح: (605/2).

فالترجيح لا يندرج تحت قاعدة كلية، لكن يختلف الحال حسب المرجحات والقرائن، فتارة ترجح الرواية المرسلة وتارة ترجح الرواية الموصولة .

ومن المرجحات: مزيد الحفظ، وكثرة العدد، وطول الملازمة للشيخ .

وقد يختلفون في ذلك أحياناً فمنهم: من يرجح الرواية المرسلة، ومنهم: من يرجح الرواية الموصولة ومنهم: من يتوقف .

ومن الأمثلة على ترجيح الرواية الموصولة إذا كان صاحبها مشهوراً بالحفظ والإتقان:

حديث يونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ سَارَ لَيْلَهُ حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَّسَ وَقَالَ لِبِلَالٍ اكْلَأْ[1] لَنَا اللَّيْلَ فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَنَدَ بِلَالٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُوَاجِهَ الْفَجْرِ فَغَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتِيقَاظًا فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَيْ بِلَالُ فَقَالَ بِلَالٌ أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ بِنَفْسِكَ قَالَ اقْتَادُوا فَاقْتَادُوا رَوَاحِلَهُمْ شَيْئًا ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَصَلَّى بِهِمْ الصُّبْحَ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: (أَقِمْ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) .[2]

وقد توبع يونس، فقد تابعه معمر بن راشد[3] .

---

(1) اكلأ لنا الفجر هو بهمز آخره أي ارقبه واحفظه واحرسه ومصدره الكلأ بكسر الكاف. (شرح النووي على مسلم (5 / 182).

(2) أخرجه مسلم 138/2 ح(680) ، وأبو داود (السنن : 118/1 رقم 435) ، والنسائي (المجتبى : 296/2) ، من طريق ابن وهب ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، به .

(3) عند أبي داود (السنن : 119/1 رقم 436) ، والنسائي (المجتبى :2/ 296).

وتابعه أيضا الأوزاعي ومحمد بن إسحاق كما نقله ابن عبد البر([1]) .

وخالف الإمام مالك([2]) ومن طريقه الشافعي([3]) فرواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ .... فذكر الحديث –مرسلا– .

فالرواية الراجحة هي الرواية الموصولة ؛لأن يونس ثقة من رجال الستة([4])، وقد توبع .

ومن الأمثلة على ترجيح الرواية المرسلة إذا كان الواصل ضعيفا :

ما رواه الحاكم([5]) من طريق علي بن العباس، قال :حدثنا علي بن سعيد بن مسروق الكندي، قال :حدثنا ابن أبي زائدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ (سورة آل عمران الآية 97 .) – قال :(قيل: يا رسول الله ما السبيل ؟ قال :الزاد والراحلة) .

وقال :حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد تابع حماد بن سلمة سعيدا على روايته عن قتادة . ثم ساق الحاكم متابعة حماد وصحح الحديث من طريق حماد على شرط مسلم .

---

(1) التمهيد 386/6–387 .

(2) (الموطأ رواية يحيى :25) .

(3) المسند : 53/1 و54) .

(4) وذكر الحافظ ابن حجر في التقريب 386/2 : (ان في روايته عن الزهري وهما قليلا) .قلت : وهذا الوهم هنا مغتفر لمتابعة معمر والأوزاعي وابن اسحاق . هذا غير اننا لا نوافق الحافظ ابن حجر على ذكر الوهم في روايته عن الزهري، فهو من رجال الستة المعتمدين المكثرين؛ وقال الذهبي : (احد الاثبات عن الزهري) (الكاشف ، الترجمة، 6480).

(5) المستدرك : 442/1 .

وقد خالفه في ذلك البيهقي[1] فقد ذكر الحديث معلقا وقال عقيبه :(و لا أراه إلا وهما) أي: الرواية الموصولة . ثم ساق بإسناده من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن الحسن، وذكر الحديث مرسلا . ثم ساق المتابعات على ذلك، وقال :(هذا هو المحفوظ عن قتادة، عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً).

و قال الحافظ ابن حجر[2] : (.. وسنده صحيح إلى الحسن، وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس أيضا، إلا أن الراوي عن حماد، وهو أبو قتادة :عبد الله بن واقد الحراني متروك، وقد قال أبو حاتم: منكر الحديث ...) ثم قال: (والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلة).

فرواية الحاكم وهم ومتابعة حماد لا قيمة لها، لأن الراوي عن حماد أبو قتادة: عبد الله بن واقد الحراني ضعفه أبو حاتم وقال عنه الحافظ[3]: (متروك، وكان احمد يثني عليه، وقال لعله كبر واختلط، وكان يدلس)[4].

ثانيها: تعارض الوقف والرفع:

فإذا روى بعض الثقات الحديث موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، فلمن يحكم؟ اختلفَ أهل العلم في ذلك على أقوال:

اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

أولا: يحكم للحديث بالرفع ؛ لأن راويه مثبت وغيره ساكت، ولو كان نافيا فالمثبت مقدم على النافي ؛لأنه علم ما خفي .

ثانيا: الحكم للوقف.

---

(1) السنن : 330/4 .

(2) التلخيص 35/2 .

(3) تقريب التهذيب ص459 .

(4) وانظر ميزان الاعتدال 517/2 ، وتهذيب التهذيب 66/6 .

ثالثا: التفصيل . فالرفع زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة ،إلا أن يقفه الأكثر ويرفعه واحد ؛ لظاهر غلطه .

رابعا: يحمل الموقوف على مذهب الراوي والمسند على أنه روايته فلا تعارض([1]).

والذي يبدو من صنيع النقاد: أنهم في مثل هذه الأحوال لا يجزمون بشيء لأول وهلة، وإنما يوازنون ثم يحكمون، مما يدل على أن الحكم عندهم لا يناط بقاعدة كلية مطلقة .

وقد يروى الحديث مرفوعا وموقوفا وكلاهما ضعيف لكن الحفاظ يرجحون أحدهما على الأخرى ؛ إذا كان أقل ضعفا([2]).

مثال ذلك: حديث الترمذي([3]) قال: حدثنا علي بن حجر، قال :حدثنا الوليد بن مسلم، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ :(لا يؤذن إلا متوضئ) .

ثم ساق سندا آخر([4]): من طريق يونس بن يزيد الأيلي([5])، عن أبن شهاب([6])، قال: قال أبو هريرة :(لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ) .

ثم قال الترمذي :(و هذا اصح([1]) من الحديث الأول).

---

(1) فتح المغيث 177/1 ، التنكيل 22/2 ، شرح ألفية السيوطي ص29 ، قواعد التحديث ص118 ، لمحات في أصول الحديث 279 .

(2) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء – (6 / 15).

(3) جامع الترمذي 389/1 ح(200) . وأنظر تحفة الأشراف 367/10 ح(14603) .

(4) جامع الترمذي390/1 ح(201)، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة 211/1، والبيهقي 397/1.

(5) وهو ثقة انظر تقريب التهذيب 386/2 .

(6) وهو الزهري الذي دار عليه الحديث كما في تحفة الأشراف 367/10 حديث (14603) ، والمسند الجامع 671/16 ، حديث (12966)

وأخرجه البيهقي[2]: من طريق معاوية بن يحيى الصدفي ثم قال: (هكذا رواه معاوية بن يحيى الصدفي، والصحيح رواية يونس بن يزيد الأيلي وغيره، عن الزهري قال: قال أبو هريرة :(لا ينادي بالصلاة الا متوضئ) .

فرواية الرفع خطأ، أخطأ فيها معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف[3]، والموقوفة ضعيفة أيضا للانقطاع[4] بين الزهري وأبي هريرة لكنها أرجح وأقل ضعفا من الرواية المرفوعة .

وقد يروى الحديث مرفوعا وموقوفا وكلا الروايتين صحيحتان، ولا تضر الرواية الموقوفة الرواية المرفوعة .

مثال ذلك :- حديث علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه- :(ينضح من بول الغلام ويغسل بول الجارية).

قال الترمذي في جامعه[5]: (رفع هشام الدستوائي هذا الحديث عن قتادة وأوقفه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة ولم يرفعه) .

وقال الحافظ ابن حجر[6] :(إسناده صحيح إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وفي وصله وإرساله وقد رجح البخاري صحته وكذا الدارقطني) .

والرواية المرفوعة: رواها معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، فذكره مرفوعاً[1] .

---

(1) ليس المراد هنا بالأضحية الاصطلاحية ، لكن الأرجح أو الأقل ضعفا . إعلال السنن 56/1 قواعد التحديث 82 .

(2) السنن الكبرى 397/1 .

(3) تقريب التهذيب 361/2 .

(4) انظر تهذيب التهذيب 477/9 ، والإمام الزهري للدكتور حارث ص98.

(5) 510/2 عقيب حديث (610).

(6) التلخيص الحبير 50/1 .

والرواية الموقوفة: رواها يحيى بن سعيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي ألأسود، عن أبيه، عن علي، فذكره موقوفاً(2).

وهكذا صحح الحديث ابن حبان(3)، والحاكم(4)، ولم يتعقبه الذهبي، ونقل صاحب عون المعبود(5)عن المنذري : (وقال البخاري: سعيد بن أبي عروبة لا يرفعه وهشام يرفعه وهو حافظ).

وهكذا صحح البخاري وغيره رفع الحديث، مع أنه قد صح موقوفا أيضا ؛ وهذا يدل على أن الحديث إذا صح رفعه ووقفه، فان الحكم عندهم للرفع ولا تضره الرواية الموقوفة إلا إذا قامت قرائن تدل على أن الرفع خطأ.

ثالثها: تعارض الاتصال والانقطاع:

قد يرد حديث ما بسند منقطع، ثم يرد نفس الإسناد من طريق آخر متصلا خاليا من الانقطاع ؛ فتختلف لذلك أنظار المحدثين فيه: فمنهم من يرجح الرواية الموصولة، ومنهم من يرجح الرواية المنقطعة، وقد يتوقف بعضهم في ذلك.

والأكثر يعتبرون الوصل زيادة، فإذا كان من ثقة قبل(6).

---

(1) أخرجها أحمد 76/1 و97 و137 ، وأبو داود 103/1 رقم (378) ، وابن ماجه 174/1 رقم (525) ، والترمذي 509/2 رقم (610) ، والبزار (717) ، وأبو يعلى (307) ، وابن خزيمة (284) ، والطحاوي في شرح المعاني 92/1 ، وابن حبان (1375) ، والدار قطني 129/1 ، والحاكم 165/1 ، والبيهقي 415/2 ، والبغوي (296) .

(2) أخرجها عبد الرزاق (1488)، وابن أبي شيبة121/1، وأبو داود103/1 ح(377)، والبيهقي 415/2 .

(3) الاحسان رقم (1375) .

(4) المستدرك 165/1 .

(5) 145/1 .

(6) انظر مقدمة الامام النووي في شرحه لصحيح مسلم 25/1.

لكن صنيع المحدثين يشعر بأنه: ليس لذلك ضابط بل قد تترجح الرواية المنقطعة إذا كان رواتها أكثر أو أحفظ، وقد تترجح الرواية الموصولة إذا كان رواتها أكثر عددا أو اشد ضبطا وما إلى غير ذلك من المرجحات([1]).

مثال ذلك : حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر بن الخطاب، قال:(صلاة السفر وصلاة الفطر، وصلاة الأضحى، وصلاة الجمعة، ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم) .

وقد اختلف العلماء في سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عمر ؛ وسبب اختلافهم في ذلك: اختلافهم في تحديد مولده: فقد نقل بعضهم انه ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر([2]).

بينما نقل آخرون: أنه ولد قبل ذلك، قال أبو نعيم :(و لد في خلافة الصديق او قبل ذلك، وحدث عن عمر) ([3]).

هكذا اختلف في سماعه: فالأثر منقطع على رأي من لا يثبت السماع، ومتصل على رأي من يثبت له السماع .

وقد أخرج الحديث أحمد([4]) من طريق وكيع، قال :حدثنا سفيان، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عمر، به .

---

(1) انظر نصب الراية 336/1 وجامع الترمذي 208/5 عقيب (2995) ، وكلام ابن المبارك عند النسائي في السنن الكبرى 632/1 عقيب (2072) وعلل ابن أبي حاتم 138/1.

(2) تاريخ بغداد 200/10 ، تهذيب التهذيب 261/6 .

(3) حلية الأولياء 353/4 ، وجزم الذهبي في سير أعلام النبلاء 263/4 بنحو قول أبي نعيم.

(4) المسند 37/1 ، وأخرجه النسائي 183/3 ، والبيهقي 200/3 من طريق سفيان ، به . وأخرجه ابن ماجه 338/1 رقم (1063) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار 421/1 ، وأبو نعيم في الحلية 353/4 من طرق ، عن زبيد ، به.

وأخرجه ابن ماجه[1]، والبيهقي[2] من طريق محمود بن بشر، عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن عمر، به .

وهذا إسناده صحيح، وفيه زيادة كعب بن عجرة، زادها يزيد بن زياد بن أبي الجعد[3] وقد رجح أبو حاتم: رواية سفيان الثوري - بدون الزيادة- على رواية يزيد بن زياد بن أبي الجعد[4] لكن أخرجه الطحاوي[5] من طريق سفيان الثوري، عن زبيد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الثقة، عن عمر[6].

رابعها: أن يروي الحديث قوم-مثلاً- عن رجل عن تابعي عن صحابي، ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه:

هذا أحد الأنواع الرئيسة التي تعتري اختلاف الأسانيد، وهو من الاختلافات التي تومئ بعدم ضبط راويها، وتخرج الحديث عن كونه عن رجل إلى رجل آخر.

وهنا نقف أمام أمرين، وهما: هل الراوي أخطأ بهذا الاختلاف فالصواب عن أحدهما والآخر غلط ؟ أم أن هذا الراوي سمع الحديث من كلا الرجلين فتارة يحدّث به عن هذا، وتارة يحدّث به عن الآخر، وكلا هذين الراويين قَدْ سمعاه من هذا الصحابي عينه .

---

(1) السنن 388/1 رقم (1064).

(2) السنن الكبرى 199/3 . أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء - (6 / 35).

(3) وهو يزيد بن زياد بن أبي الجعد الأشجعي الكوفي صدوق من السابعة. التقريب 364/2 .

(4) علل الحديث 138/1 .

(5) شرح معاني الآثار 422/1 .

(6) اثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء - (1 / 143).

مثال ذلك: ما أخرجه الدارقطني(1)، من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن ابن أبي صعير (2)، عن أبي هريرة رواية(3) أنه قال: (زكاة الفطر على الغني والفقير). فهذا الحديث مِمَّا اختلف فيه على الزهري .

فقد رواه سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة(4) .

(1) سنن الدارقطني 148/2 .

(2) هُوَ أبو مُحَمَّد المدني عَبْد الله بن ثعلبة بن صعير ،ويقال: ابن أبي صعير العذري،توفي سنة(87 هـ)،وَقِيْلَ : (89 هـ).تهذيب الكمال 98/4 (3181)، والتقريب(842) .

(3) أي مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال الحافظ ابن حجر في الفتح 336/10 عقيب (5889) : (وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية ، أو يرويه ، أو يبلغ به ، ونحو ذلك محمول على الرفع) . وانظر : شرح التبصرة والتذكرة 33/1 وفتح الباقي 133/1.

(4) هذه الرواية ذكرها الدارقطني في العلل 40/7 .

والحديث أخرجه: عبدالرزاق[1]، وأحمد[2]، والبخاري[3]، والطحاوي[4]، والدارقطني[5]، والبيهقي[6] من طريق معمر، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به . موقوفاً ثم قال: – يعني: معمراً –: وبلغني أن الزهري كان يرويه إلى النبي ﷺ.

والحديث اختلف فيه كثيراً على الزهري غير هذا الاختلاف[7].

خامسها: زيادة رجل في أحد الإسنادين:

إذا روي حديث بأسانيد متعددة، وكان مداره على رجل واحد، وزيد في أحد الأسانيد رجل ونقص من بقية الأسانيد، ولم نستطع الترجيح بين الروايات مما يدل على ان الخطأ من الذي دار عليه الإسناد فرواه مرة هكذا، ومرة هكذا، فتبين لنا ان هذا الراوي لم يضبط هذا الحديث فيحكم على الحديث بالاضطراب ويتوقف الاحتجاج به حتى نجد له ما يعضده من متابعات أو شواهد ترفعه من الضعف إلى حيز القبول[8] .

---

(1) في مصنفه (5761) .

(2) في مسنده 277/2 .

(3) في تاريخه الكبير 37/5 .

(4) في شرح معاني الآثار 45/2 .

(5) سنن الدارقطني 149/2–150 .

(6) السنن 164/4 .

(7) نماذج من الأحاديث المتعارضة باللفظ 1 / 1.

(8) انظر محاسن الاصطلاح ص204 ، توضيح الأفكار 35/2 .

مثال ذلك: حديث :(الفخذ عورة) ([1]).

فالحديث يرويه: زرعة، عن جرهد، عن النبي ﷺ، وقد ساق الزيلعي([2]) الاختلاف في الحديث، ونقل عن ابن القطان قوله :(و حديث جرهد له علتان،

---

(1) أخرجه احمد في المسند : 479/3 ، والطبراني (المعجم الكبير : 2138) من طريق سفيان، عن أبي الزناد، عن زرعة بن عبد الرحمن ، عن جده جرهد :(ان النبي ﷺ مر به ، وقد كشف فخذه فقال : غطها فانها عورة) . وأخرجه الطحاوي (شرح المعاني 475/1) من طريق مسعر، عن أبي الزناد ، عن زرعة ، به.وأخرجه عبد الرزاق (المصنف : 19808) –و من طريقه أحمد (المسند : 478/3) ، والترمذي (الجامع : 103/5 رقم 2798) – عن معمر ، عن أبي الزناد ، قال : أخبرني ابن جرهد ،عن أبيه ، به . وحسنه الترمذي ، وقال :(اسناده عندي ليس بالمتصل) ، ولعله انما حسنه لما له من شواهد . وأخرجه أحمد (المسند : 478/3) ، والحميدي (المسند : 858) ، والدار قطني (السنن : 224/1) من طريق سفيان قال : حدثنا أبو الزناد، قال : أخبرني آل جرهد ، عن جرهد . وأخرجه أحمد (المسند : 479/3) من طريق أبي الزناد ، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن جرهد جده ونفر من أسلم سواه ذوي رضى :ان رسول الله ﷺ مر على جرهد ...وأخرجه الطيالسي (المسند : 1176) عن مالك بن أنس ، عن سالم بن النظر عن ابن جرهد : ان النبي ﷺ مر به ...

وأخرجه أحمد (المسند : 478/3) ، وأبو داود (السنن: 4014) والطحاوي (شرح المعاني475/1) ، والبيهقي (السنن الكبرى:428/2) من طريق مالك ، عن أبي النظر : سالم بن أبي أمية ، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد ، عن أبيه ، عن جده جرهد ...

وأخرجه الدار قطني(السنن : 224/1) من طريق سفيان ، عن أبي النظر ، به .

وأخرجه ابن أبي شيبة (المصنف: 118/9) ، والحاكم (المستدرك: 180/4) من طريق سفيان ، عن سالم أبي النظر ، عن زرعة بن مسلم بن جرهد ، عن جده جرهد .

وأخرجه أحمد (المسند:478/3) ، والترمذي (الجامع 103/5 رقم (2797) ، والطحاوي (شرح المعاني :475/1) من طريق محمد بن عقيل ، عن عبد الله بن جرهد ، عن أبيه .

وقد علقه البخاري (الجامع : 103/1 عقيب (370) بصيغة التضعيف، وقال البخاري بعد أن ذكره وذكر حديث أنس :(ان النبي ﷺ حسر عن ساقه) –قال :(حديث أنس أسند وحديث جرهد أحوط ، حتى يخرج من اختلافهم).

(2) نصب الراية 241/4–242.

أحدهما: الاضطراب المؤدي لسقوط الثقة به، وذلك أنهم مختلفون فيه: فمنهم من يقول: زرعة بن عبد الرحمن، ومنهم من يقول: زرعة بن عبد الله، ومنهم من يقول: زرعة بن مسلم . ثم من هؤلاء من يقول: عن أبيه، عن النبي ﷺ، ومنهم من يقول: عن أبيه، عن جرهد، عن النبي ﷺ، ومنهم من يقول: زرعة، عن آل جرهد، عن النبي ﷺ، وان كنت لا أرى الاضطراب في الإسناد علة، فانما ذلك إذا كان من يدور عليه الحديث ثقة فحينئذ لا يضره اختلاف النقلة عليه: إلى مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو واصل وقاطع، وأما إذا كان الذي اضطرب عليه الحديث غير ثقة أو غير معروف فالاضطراب يوهنه أو يزيده وهنا، وهذه حال هذا الخبر وهي العلة الثانية: ان زرعة وأباه غير معروفي الحال ولا مشهوري العدالة.

فهذا الاضطراب الذي سبق بيانه قادح في صحته، ولكن هناك شواهد للحديث تجبره. منها حديث علي مرفوعا : (لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت)(1).

وله شاهد آخر عن محمد بن عبد الله بن جحش مرفوعا :(غط فخذك ؛فان الفخذ عورة) (2).

---

(1) أخرجه أبو داود 196/3 رقم (3140) و40/4 رقم (4015) واستنكره ، وابن ماجه 469/1 رقم (1460) ، والحاكم 180/4 ، والطحاوي في شرح المعاني 474/1 ، وفي شرح مشكل الآثار 284/2 ، والدار قطني 225/1 ، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند 146/1 ، والبيهقي 388/3 وسنده ضعيف ؛ فان فيه انقطاعا بين ابن جريج وحبيب ، كما أعله أبو حاتم في العلل ج271/2 رقم (2380) ، وقد وجدت الرواية بتصريحه بالسماع منه كما في رواية عبد الله والبيهقي ، لكنها معلولة بجهالة يزيد أبي خالد . وأنظر تعجيل المنفعة ص455.

(2) أخرجه أحمد 290/5 ، والحاكم 180/4 . وقال عنه الزيلعي في نصب الراية 245/4 بعد أن ذكره بسند أحمد :(هذا مسند صالح) .

وله شاهد آخر عن ابن عباس مرفوعا: (غط فخذك ؛فان الفخذ عورة)([1]).

وله شاهد آخر من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعا: (اذا انكح أحدكم عبده أو أجيره، فلا ينظر إلى شيء من عورته، فان أسفل من سرته إلى ركبته من عورته) ([2]).

وله شاهد آخر من حديث محمد بن جحش، قال: مر رسول الله ﷺ على معمر وفخذاه مكشوفتان، قال :(يا معمر ، غط فخذيك ؛ فان الفخذ عورة) ([3]).

فهذه شواهد يشد بعضها بعضا تقوي حديث جرهد فيصح الاحتجاج به([4]).

سادسها:الاختلاف في اسم الراوي ونسبه إذا كان متردداً بين ثقة وضعيف(5):

قد يروى حديث بإسناد، ويختلف الإسناد حول مدار الراوي فيختلف في نسبه واسمه حتى لا يمكن ترجيح إحدى الروايات على الأخرى مثال ذلك: حديث: عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ :(صاع من بر أو قمح على كل اثنين)([6]).

---

(1) أخرجه أحمد 275/1 ، والترمذي 103/5 رقم (2796) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار 474/1 ، والبيهقي228/2، وسنده ضعيف لضعف أبي يحيى القتات ، لينه الحافظ ابن حجر في التقريب 489/2.

(2) أخرجه أحمد 187/2 ، وأبو داود133/1 ح(496) ، والبيهقي 228/2- 229 وسنده قوي

(3) أخرجه أحمد 290/5 ، والبغوي في شرح السنة 21/9 رقم (2251).

(4) اثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء - (1 / 147).

(5) النكت على كتاب ابن الصلاح 777/2-790.

(6) رواه أحمد 431/5 و432 وأبو داود ج114/2 رقم (1619) و(1620) و(1621) والطحاوي في شرح المعاني 45/2 والدار قطني 147/2 وعبد الرزاق (5785) والحاكم 279/3 . وأنظر ترجمة الراوي في تهذيب الكمال 653/14 .

قال الدار قطني :(هذا حديث اختلف في إسناده ومتنه أما سنده فرواه الزهري واختلف عليه فيه فرواه النعمان بن راشد، عنه عن ثعلبة بن أبي صعير، عن أبيه، ورواه بكر بن وائل عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير، وقيل: عن ابن عيينة، عن الزهري، عن ابن أبي صعير عن أبي هريرة وقيل: عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وقيل عن عقيل، ويونس، عن الزهري، عن سعيد – مرسلا – ورواه معمر، عن الزهري، عن الأعرج عن أبي هريرة([1]).

أثره في اختلاف الفقهاء: مقدار الواجب من البر في زكاة الفطر

اختلف الفقهاء في المقدار الواجب من البر لزكاة الفطر .

فذهب بعض الفقهاء إلى أن الواجب نصف صاع مستدلين بهذا الحديث وكأنهم لم يروا الاضطراب قادحا في صحته، وهو مذهب كثير من السلف وبه قال أبو حنيفة([2]).

ثم فَصّلَ في أحكام هذه الأنواع، وكيفية التعامل معها، ثم قسم النوع السادس إلى أربعة أقسام قال :"وأمَّا النوع السادس: وهو الاختلاف في اسم الراوي ونسبه فهو على أقسام أربعة :

الأوَّل: أن يبهم في طريق ويسمى في أخرى...

---

(1) العلل 39/2: 40 ونقله الزيلعي في نصب الراية408/2، وقال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق 1448/2 :هذا حديث مضطرب الإسناد والمتن وقد تكلم فيه الامام أحمد بن حنبل وغيره.

(2) عمدة القاري 113/9 عون المعبود 28/2 ، طرح التثريب 52/4 ، المحلى 129/6 ، الهداية 83/1 ، شرح السنة 74/6 ، شرح معاني الآثار 41/2-42 ، تبيين الحقائق 308/1 ، البحر الرائق 273/2 ، اللباب 406/1 ، حاشية ابن عابدين 364/2، وانظر: اثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء - (1 / 150) .

القسم الثاني: أن يكون الاختلاف في العبارة فقط، والمعنى بها في الكل واحد..

القسم الثالث: أن يقع التصريح باسم الراوي ونسبه لكن مع الاختلاف في سياق ذلك...

القسم الرابع: أن يقع التصريح به من غير اختلاف لكن يكون ذلك من متفقين: أحدهما ثقة، والآخر: ضعيف، أو أحدهما مستلزم الاتصال، والآخر الإرسال..."[1].

(ث) تقسيم العلة بحسب صورها:

ذكر الحاكم عشرة أقسام لأجناس العلل فأذكرها باقتضاب، والذي يريد التفصيل فليراجع معرفة علوم الحديث (2) وتدريب الراوي (3) والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (4).

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه .

كحديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "من جلس مجلسا فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك غفر له ما كان في مجلسه ذلك" .

---

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح 785:788/2، انظر: تحقيق علل ابن أبي حاتم ص30.
(2) معرفة علوم الحديث: 113 – 119.
(3) تدريب الراوي: 1 / 258 – 262.
(4) الباعث الحثيث: 67 – 71.

فروى أن مسلما جاء إلى البخاري وسأله عنه فقال: هذا حديث مليح إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وهيب ثنا سهيل عن عون ابن عبدالله قوله: وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل(1).

فالعلة هنا تكمن في وهم الرواة.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلا من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة.

كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً: "أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر الحديث .

قال: فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح، إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلاً. (2).

فالعلة هنا تعارض الوصل والإرسال.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين .

كحديث موسى بن عقبة عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً: إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة .

قال: هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا، وإنما الحديث محفوظ عن رواية أبي بردة عن الأغز المزني. (1).

---

(1) معرفة علوم الحديث 113 :114، التقييد والايضاح 118، النكت لابن حجر 270 :287، فتح الباري544/13، تدريب الراوي258/1 : 259، الباعث الحثيث67 : 68.

(2) معرفة علوم الحديث: 114، تدريب الراوي: 1 / 259، الباعث الحثيث: 68.

فالعلة هنا وهم الرواة الثقات في روايتهم عمن لم يلزموه، ويعرفوا بالرواية عنه.

الرابع: أن يكون محفوظاً عن صحابي فيروي عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته بل ولا يكون معروفا من جهته .

كحديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور .

قال أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان وهو معلول، أبو عثمان لم يسمع من النبي ﷺ ولا رآه، وعثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، وإنما هو عثمان بن أبي سليمان(2).

فالعلة هنا الاختلاف على الرواة.

الخامس: أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة .

كحديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجل من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمى بنجم فاستنار الحديث.

قال وعلته أن يونس مع جلالته قصر به، وإنما هو عن ابن عباس حدثني رجال، هكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري(3).

فالعلة هنا الشذوذ في السند.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

---

(1) معرفة علوم الحديث: 114، تدريب الراوي: 1 / 259، الباعث الحثيث: 68. والاغر هو: ابن عبدالله المزني، التقريب: 1 / 82.

(2) معرفة علوم الحديث: 115، تدريب الراوي: 1 / 260، الباعث الحثيث: 69.

(3) معرفة علوم الحديث: 116، والمصدران السابقان

كحديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قلت يا رسول الله مالك أفصحنا ؟ الحديث .

قال: وعلته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر فذكره .

فالعلة هنا الانقطاع.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

كحديث الزهري عن سفيان الثوري عن حجاج بن فرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم .

قال وعلته ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمة فذكره .(1) .

فالعلة هنا هي الجهالة في الاسناد.

الثـامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه .

كحديث: " أفطر عندكم الصائمون " فقد رواه روح بن عبادة عن هشام ابن أبي عبدالله عن يحيى بن أبي كثير عن أنس أن النبي ﷺ...الخ.

ولا شك أن يحيى بن أبي كثير رأى أنسا ولكنه لم يسمع منه هذا الحديث والدليل على ذلك ما رواه ابن المبارك عن هشام عن يحيى قال: حدثت عن أنس.

فالعلة هنا التدليس.

---

(1) معرفة علوم الحديث: 117، تدريب الرواي: 1 / 260 - 261. وراجع: الباعث الحثيث ففيه كلام على هذه العلة: 69 - 70.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم .

كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبدالله دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم الحديث .

قال أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي(1).

فالعلة هنا سببها لزوم الجادة.

العاشر: أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه .

كحديث أبي فروة يزيد بن محمد حدثنا أبى عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء .

قال وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال سئل جابر فذكره.(2).

فالعلة هنا : تعارض الرفع والوقف.

قال الحاكم: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلتها مثالا لاحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم (3).

تلك تقسيمات العلة بحسب تأثيرها ومحلها وصورها .

---

(1) معرفة علوم الحديث: 117، تدريب الراوي: 1 / 261، الباعث الحثيث: 70.

(2) معرفة علوم الحديث 118 – 119، تدريب الراوي261/1، الباعث الخبيث 70 – 71.

(3) معرفة علوم الحديث: 119.

الفصل الرابع: أسباب العلة في الحديث:

إن أهم أسباب العلة القادحة في الحديث:

(1) الخطأ والنسيان:

فالخطأ والنسيان الذي لا يسلم منه أي بشر مع كونه موصوفاً بالضبط التامّ.

ومثل هذا الخطأ يكون نادراً من الثقة، ومع ذلك ليس من المعقول ولا من المشروع أن يصحح خطأهُ، ويستر عليه ولا يُبين، فالمنهج السليم أن يُعيَّن ويُبيَّن للناس حتى لا يتتابعوا في الخطأ.

قال ابن معين: (من لم يخطئ فهو كذاب). وقال ابن المبارك: (من يسلم من الوهم؟). وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم، وقد جمع الزركشي جزءاً في ذلك أسماه (الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة)(1). وهذا شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي أبو بسطام رحمه الله قال فيه عبدالرحمن بن مهدي: "كان سفيان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث".

وقال الشافعي: "لولا شعبة ما عُرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول: لا تحدث، وإلا استعديت عليك السلطان"، وقال أحمد أيضاً: "شعبة أعلم بحديث الحكم، ولولا شعبة ذهب حديث الحكم ولم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثاً منه، كان قُسِمَ له من هذا حظ"(2).

---

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب (1/ 159 – 160).

(2) تقدمة الجرح والتعديل (ص/12) وما بعده مع أقوال طيبة كثيرة.

وقال أحمد أيضاً: "كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن (يعني في الرجال) وبصره في الحديث وتثبته وتنقيته للرجال"(1)، ولكن مع ذلك قد ضبط الأئمة أخطاءً عليه، وسجلوها في أقوالهم ومصنفاتهم.

ومعلوم أنه من أشد الناس على التدليس والمدلسين، ومع ذلك روى عن شيوخ ولم يسمع منهم.

قال الإمام أحمد: "أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة فقال: مالك بن عُرفُطة، وأخطأ أيضاً في سلَم بن عبدالرحمن، فقال: عبدالله بن يزيد في حديث الشكال في الخيل(2) قلب اسمه.

وأخطأ شعبة: في اسم أبي الثورين فقال: أبو السوَّار، وإنما هو أبو الثورين.

قال عبدالله بن أحمد قلت لأبي من هذا أبو الثورين؟ فقال: رجل من أهل مكة مشهور، اسمه محمد بن عبدالرحمن من قُريْش، قلت لأبي: إن عبدالرحمن ابن مهدي زعم أن شعبة لم يخطئ في كنيته فقال: هو أبو السوار.

قال أبي: (عبدالرحمن لا يدري أو كلمه نحوها)(3).

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (2 / 539) النص (3557).

(2) أما طريق شعبة عن عبدالله بن يزيد فأخرجه النسائي في باب الخيل (6 / 219) وأحمد في مسنده (2/ 205) والمزي في تهذيب الكمال (2 / 756) وأشار إليه الترمذي في الجهاد (3 / 204) وانظر مسائل ابن هاني (2 / 246)، ونحوه قول ابن معين في تاريخه النص (3136)، وطريق سلم بن عبدالرحمن أخرجه مسلم في الإمارة 494/3، وأحمد 250/2 – 467) وأبوداود في الجهاد (3 / 23) والترمذي في الجهاد(3 / 204) والنسائي في الخيل (6 / 219) كلهم من طريق سفيان عن سلم بن عبدالرحمن عن أبي زرعة عن أبي هريرة كان النبي ﷺ......، وعند بعضهم زيادة: والشكال أن يكون التحجيل في الفرس في رجله اليمنى وفي يده اليسرى أوفي يده اليمنى ورجله اليسرى.

(3) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (1 /516).

وقال أحمد أيضاً: "أخطأ شعبة في حديث علي بن زيد عن يوسف بن مهران فقال: يوسف بن ماهك وهو خطأ إنما هو ابن مهران"(1)، ولذلك كانت الرواية من الكتب أصح وأقوى من الرواية بالحفظ قال الخطيب: الاحتياط للمحدث، والأولى به أن يروي من كتابه ليَسْلَم من الوهم والغلط، ويكون جديراً بالبُعد من الزلل.

ثم ذكر بإسناده عن أبي زرعة قال: سمعت أبا نعيم، وذكر عنده حماد بن زيد، وابن عُلية، وأن حماداً أحفظ عن أيوب وابن عُلية كَتَبَ، فقال: ضَمِنتُ لك أن كل من لا يرجع إلى الكتاب لا يؤمن عليه الزلل ثم ذكر بإسناده عن أحمد بن حنبل: ما كان أحدٌ أقل سقطاً من ابن المبارك: كان رجُلاً يحدث من كتاب، ومن حدَّث من كتاب لا يكاد يكون له سقط كبير شيء(2).

فالخطأ لا يكاد يسلم منه بشر كما هو معلوم، حتي رأينا أن الثقة لا يسلم أيضاً من هذا النقص البشري.

(2) خفة ضبط الراوي:

من أسباب وقوع العلل في الحديث: خفة ضبط الراوي.

ونعني بالخفة في الضبط ما يعبّر عن صاحبها بالصدوق أو بـ "لا بأس به" أو "ليس به بأس" أو نحوهما.

(1) العلل ومعرفة الرجال (157/2) النص [1859] وينظر أيضاً في خطئه في النصوص رقم [1903-1932-1935-2284-5490-5695].

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (10/2)، مع أقوال أخرى في المسألة.

وهو الراوي الذي جعل الأئمة حديثه حسناً لذاته، وهو الذي قال ابن حجر في حديثه: فإن خف الضبط أي قلَّ فهو الحسن لذاته(1).

وما مقدار خفة الضبط؟ لا نجد له ضابطاً في كلام الأئمة إلا ما يذكره الأئمة في ترجمة الراوي بعد سبر مروياته، له أحاديث أنكرت عليه، مثل ما قال ابن عدي في ترجمة إبراهيم بن بشار أبي إسحاق الرمادي.

وإبراهيم بن بشار هذا، لا أعلم أنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة وأبي معاوية وغيرهما من الثقات، وهو مستقيم في غير ذلك عندنا من أهل الصدق(2).

وقال في ترجمة أزور بن غالب بن تميم البصري بعد ما ذكر له حديثاً: (وهذا الحديث وإن كان موقوفاً على أنس فهو منكر؛ لأنه لا يعرف للصحابة الخوض في القرآن.

والحديثان الآخران اللذان أَمْلَيْتُهُمَا قبل هذا لم يروهما عن الأزور غير يحيى ابن سُلَيْمٍ، وهو من حديث سليمان التيمي لا يروى إلا من هذا الطريق، والأزور بن غالب غير ما ذكرت من رواية يحيى بن سليم عنه أحاديث معدودة يسيرة: غير محفوظة، وأرجو أن لا بأس به)(3).

فإذا كان الراوي يروي مائة حديث، وأخطأ في حديثين أو ثلاثة؛ لا نطرح باقي مروياته إذا تعينت تلك الروايات التي أخطأ فيها فقد أَمِنّا حفظه وضبطه للروايات الأخرى فتكون صحيحة أو حسنة.

---

(1) نزهة النظر ص (91).

(2) الكامل (1 / 265 – 266).

(3) الكامل (1 / 265 – 266).

ولكن يجب على المحدث أن يضبط تلك الروايات التي حكم الأئمة عليها بالخطأ حتى لا يُصحّح حديثاً خطأً. وهذا لا يحصل لعامة المشتغلين في الحديث، فقد يصحح حديثاً خطأً للراوي لأنه خفي عليه خطؤه.

(3) اختلاط الراوي وتغيره:

من أهم أسباب العلة في الحديث: اختلاط الراوي أو تغيره بآخرته، وهذا السبب متعلق بالضبط أيضاً.

والاختلاط: قال ابن منظور اختلط فلان: أي فَسَدَ عقله، ورجلٌ خَلط بَيّن الخلاطة، أحمق مخالط العقل.

ويقال: خولط الرجل فهو مخالط، واختلط عقله فهو مختلط إذا تغيّر عقله(1).

والاختلاط في اصطلاح أهل الحديث: هو كون الراوي ثقة حافظاً، ثم يطرأ سوء الحفظ عليه لسبب من الأسباب.

قال ابن حجر: (ثم سوء الحفظ إن كان لازماً فهو الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

أو كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي: إما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتبه أو عدمها بأن كان يعتمدها، فرجع إلى حفظه، فساء فهذا هو المختلط)(2).

---

(1) لسان العرب (294/7 – 295)، انظر نحوه في القاموس (2 / 92)، ومثله في تاج العروس (134/5).

(2) نزهة النظر (ص 139).

والاختلاط في الإنسان أمر كوني قدري لا يلام عليه، ولكن الكلام على روايته، فالمُضْعِفُ لرواية الشيخ: أن يروي شيئاً حين اختلاطه، ولم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط ممن روى عنه بعد الاختلاط.

وللاختلاط أسباب وعوارض كما أشار إليه ابن حجر، ولكن لمعرفة وقت الاختلاط ومراحل اختلاط الراوي، طرق مختلفة، وجهود مباركة لأئمتنا، حتى نجد أحدهم يصف بعض المختلطين بأنه بدأ يختلط قليلاً، ولم يختلط، واختلط حتى لا يفهم شيئاً.

فالاختلاط حالة نفسية تطرأ على الإنسان لأسباب وعوارض تؤثر في عقله وحفظه وينظر تفاصيل هذا الفن في الكتب المخصصة له.

فالمختلط له أحوال:

(1) أن يكون الراوي عنه سمع منه قبل الاختلاط، ولم يسمع منه بعد الاختلاط فهذا روايته عنه صحيحة.

قال أحمد بن حنبل: "سمع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً وأبي نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعُهُ جيد"(1).

وأورده ابن الكيال، وقال: "وعلى هذا تُقبل روايةُ كل من سمع منه بالكوفة والبصرة وقبل أن يقدم بغداد، كأميّة بن خالد، وبشر بن المفضل، وجعفر بن عون، وخالد بن الحارث، وسفيان الثوري، وأبي قتيبة سلم بن قتيبة، وطَلْق بن غنام، وعبدالله بن رجاء، وعثمان بن عُمر بن فارس: وعمرو ابن مرزوق، وعمرو بن الهيثم، والقاسم بن معن بن عبدالرحمن ومعاذ بن معاذ العنبري، والنضر بن شميل، ويزيد بن زُرَيْع"(2).

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (1 / 325).

(2) الكواكب النيرات (293 – 295).

وكذلك أحمد بن عبدالرحمن بن وهب بن مسلم القرشي أبو عُبيد الله المصري ابن أخي عبدالله بن وهب المصري، روى عنه مسلم رحمه الله(1).

وذكر الحاكم: أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر (2).

وكذلك إذا ثبت لدينا أن الراوي عن المختلط روى عنه، ومات قبل اختلاط شيخه المختلط؛ وهذا سعيد بن عبدالعزيز التنوخي كان فقيهاً مفتي دمشق وعالمها بعد الأوزاعي؛ مات سنة (167هـ) ولم يذكر ابن الكيال من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط.

قال الدكتور عبدالقيوم في تعليقه على الكواكب النيرات: (لم يذكر المؤلف رحمه الله من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، وقد بحثت كثيراً فما وجَدْتُ من أئمة هذا الشأن نصّاً في المطلوب، إلا أن المزي رحمه الله تعالى ذكر شعبة وسفيان الثوري من جملة تلامذته وهما قد تُوفِّيا قبل سعيد ابن عبدالعزيز لسنواتٍ؛ لأن شعبة توفي في سنة (160هـ) والثوري في سنة (161هـ) وبذلك نستطيع أن نقول: إنهما رَوَيا عنه قبل اختلاطه)(3).

وهذا استنباط جيد مقبول في محله، ولا يقال: لعل اختلاط سعيد التنوخي استمر أكثر من سبع سنواتٍ أو ست سنوات، لأنه لو كان الأمر كذلك لاشتهر عند الأئمة، ولَنَصُّوا عليه فالظاهر أن سماع شعبة والثوري في حال صحته.

(2) أن يكون الراوي عن المخلط سمع منه بعد اختلاطه.

فهذا تُرد روايته وتضعف بانفراده كسائر مَنْ عُرِفَتْ رواياتهم عن المخلطين حال الاختلاط.

---

(1) تقريب التهذيب (ص 94).

(2) ينظر مقدمة شرح صحيح مسلم (1 / 25).

(3) الكواكب النيرات والتعليق عليه، ترجمة سعيد بن عبدالعزيز التنوخي.

فمنهم سعيد بن أبي عروبة أبو النضر(1) البصري فقد نص الأئمة على من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط.

(3) أن يكون الراوي عن المختلط سمع منه قبل الاختلاط وبعده.

فلم تتميز روايته كرواية أبي عوانة: وضاح بن عبدالله اليشكري، قال ابن معين: كان عطاء بن السائب قد اختلط، قال: سَمِعْتُ من عَبيدة ثلاثين حديثاً، فقلت: (عباس الدوري) ليحيى: فما سمع منه جرير وذووه ليس هو صحيح؟ قال: لا. ماروى هو وخالد الطحان -كأنه يُضَعِّفُهم- إلا من سمع منه قديماً.

قال يحيى: وقد سمع أبو عوانة منه في الصحة وفي الاختلاط جميعاً(2).

ونُقل عن ابن معين: قوله: لم يسمع عطاء من يعلى بن مُرَّة، واختلط وما سمع منه جرير ليس من صحيح حديثه، وسمع منه أبو عوانة في الصحة والاختلاط، فلا يحتج بحديثه(3).

(4) أن يكون روى الراوي عن المختلط قبل الاختلاط وبعده، ولكنه تميّزت أحاديثه فما ميز من رواياته قبل الاختلاط فهو صحيح، وما لا فهو ضعيف.

(5) أن يكون الراوي عن المختلط سمع منه بعد الاختلاط لكن لم يرو رواياته التي سمع منه في الاختلاط، فهذا كأنه لم يرو عنه مطلقاً.

قال أبو داود: "إسحاق بن راهويه تغير قبل أن يموت بخمسة أشهر وسمعت منه تلك الأيام ورميت به"(4)(5).

---

(1) الكواكب النيرات (ص 190) وما بعدها.

(2) تاريخ ابن معين برواية الدوري رقم (1577) 403/2 تحقيق وترتيب د أحمد نور سيف.

(3) الكواكب النيرات (ص 323).

(4) تاريخ بغداد (6 / 355).

(5) كذلك عبدة بن سُليمان قال: إنه سمع سعيد بن أبي عروبة في الاختلاط إلا أنه لم يحدث بما سمع منه في الاختلاط. الكواكب النيرات (ص 196).

(6) أن يكون الراوي المختلط لم يحدث حال اختلاطه فهذا جميع رواياته مقبولة صحيحة.

قال عبدالرحمن بن مهدي: (جرير بن حازم (أبو النضر العتكي الأزدي) اختلط، وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً)(1).

وكإبراهيم بن أبي العباس السامري، قال ابن سعد: (اختلط في آخر عمره فحجبه أهله في منزله حتى مات)(2).

وأورده الذهبي في الميزان ثم قال: "فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروي شيئاً زمن اختلاطه"(3).

(7) أن يكون الراوي المختلط لم يحدث إلا من كتابه فهذا لا يتطرق إليه الضعف مثل عبدالرزاق فقد روى عن مصنفه حال اختلاطه.

قال البخاري: "ما حدث عنه عبدالرزاق من كتابه فهو أصح"(4).

وقال السخاوي: (وقال الحاكم: قلت للدارقطني أيدخل في الصحيح (يعني حديث عبدالرزاق الصنعاني) قال: إي والله وكأنهم لم يبالوا بتغير عبدالرزاق لكونه إنما حدثه من كتبه لا من حفظه قاله المصنف)(5).

وهناك قصة طريفة في مسائل البرذعي لأبي زرعة:

قال البرذعي: قلت لأبي زرعة: قرة بن حبيب تغيّر؟ فقال: نعم، كنا أنكرناه بآخره غير أنه كان لا يحدث إلا من كتاب به ولا يحدث حتى يحضر ابنه، ثم

---

(1) الجرح والتعديل (2/ 505).

(2) طبقات ابن سعد (346/7).

(3) ميزان الاعتدال (39/1).

(4) ميزان الاعتدال (610/2).

(5) فتح المغيث (341/3).

تبسم، فقلت: لم تبسمتَ؟ قال: أتيته ذات يوم وأبو حاتم فقرعنا عليه الباب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لنا، فإذا ابنته قد خفّت، وقالت له: يا أبت، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يُغلِّطوك أو يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي يعني علي بن قرة – فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذاك، فقالت: لست أدعك تخرج فإني لا آمنهم عليك، فما زال قرة يجتهد ويحتج عليها في الخروج وهي تمنعه وتحتج عليه في ترك الخروج إلى أن يجيء علي بن قرة، حتى غلبت عليه ولم تدعه، قال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي، قال أبو زرعة: فجعلت أعجب من صرامتها وصيانتها أباها(1).

حكم رواية المختلط: قال ابن حجر: "والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميّز، قُبل، وإذا لم يتميز تُوقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه"(2).

يعني: إذا عرف عن طريق تلامذته أن هذا الحديث بعينه أخذ عنه التلميذ قبل الاختلاط يكون مقبولاً صحيحاً.

وإذا عرف أن التلميذ أخذ عنه بعد الاختلاط، توقف فيه ولم يعمل به، وإذا لم يعمل به، صار في حيّز المردود.

وكذلك إذا لم يعرف، هل أخذ منه التلميذ هذا الحديث بعينه قبل الاختلاط أو بعده، توقف فيه حتى يوجد له متابعات وشواهد توافقه، فتقويه وتصححه، وإلا يبقَ متوقفاً فيه غير معمول به.

وهذا هو مقصود من قال: ترد روايته، أو تسقط روايته.

---

(1) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي (ص575-576)، تحقيق الدكتور: سعدي الهاشمي.

(2) نزهة النظر (ص139).

قال ابن الصلاح: (والحكم فيهم (أي المختلطين)، أن يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يعرف هل أُخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده)(1).

وقال السخاوي: (فما روى المتصف بذلك في حال اختلاطه، أو أبهم الأمر فيه وأشكل بحيث لم يعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به أو قبله؟ سقط حديثه في الصورتين، بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته، هكذا أطلقوه)(2). وقال نحوه في "فتح الباقي"(3).

فليس قصدهم رَدَّ رواية المختلط الذي روى عنه تلميذه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره هل سمع قبل أو بعد؟ وإنما المقصود: أن حديث المختلط من هذا النوع لا يقبل بانفراده، ويبقى متوقفاً فيه للاعتبار، ليس مردوداً مطلقاً، ولا ساقطاً.

(4) الاضطراب:

ومن أسباب العلة في الحديث: الاضطراب، وهو داخل في عدم تمام الضبط.

وهذه العلة أيضاً من الأسباب الخفية المضعّفة لحديث الراوي، لأنها لا تظهر إلا بجمع الطرق والأسانيد وألفاظ المتون.

والاضطراب: افتعال من ضرب، فأصل الكلمة اضْتَرَب، فأُبدلت التاء طاءً، فصار اضطرب فهو مضطرب.

(1) علوم الحديث لابن الصلاح (ص352).

(2) فتح المغيث (3/323-333).

(3) فتح الباقي المطبوع بحاشية التبصرة والتذكرة (3/264).

والاضطراب يأتي بمعنى الاختلاف، يقال: اضطرب الحبل بين القوم إذا اختلفت كلمتهم، واضطرب أمره اختلّ واضطرب تحرك وماج(1).

وأما تعريف المضطرب اصطلاحاً: فقد قال ابن الصلاح: (المضطرب من الحديث، هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له.

وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان)(2).

والاضطراب قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، وتارة فيهما.

قال ابن الصلاح: (يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يكون على شخص واحد، وقد يكون على أكثر من ذلك)(3).

وحكمه: أنه سبب مُضَعَّفٌ للحديث.

قال ابن الصلاح: (والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط)(4).

(5) الانقطاع:

ومن أسباب العلة: ما يتعلق بشرط الاتصال: وهو الانقطاع.

فإن كان ظاهراً لا يدخل في تعريف العلة، ولكن إذا كان الانقطاع خفياً وهو: الذي يسمى مرسلاً خفياً فيدخل في صميم تعريف العلة وهو ما إذا كان الانقطاع

---

(1) تهذيب اللغة (20/12)، ومختار الصحاح (ص379).

(2) علوم الحديث لابن الصلاح (ص84).

(3) علوم الحديث (ص85).

(4) علوم الحديث (ص85).

بين طالب وشيخه الذي سمع منه الكثير، ولازمه، فإذا كان مثل هذا التلميذ روى عن شيخه بواسطة، ثم حذف الواسطة، دخلت العلة هنا، فلا ينتبه لها إلا من له درك وجُهد في جمع الطرق الكثيرة. هذا إذا لم يكن التلميذ معروفاً بالتدليس.

وكذلك إذا كان الراوي أو التلميذ معاصراً، لكنه لم يلق الشيخ وهو في طبقة تلاميذ الشيخ فالانقطاع قد يخفى على الكثير. وكونه منقطعاً في هذه الصورة أمر واضح، إذا ثبت لدى الناس عامة أنه لم يلقه مطلقاً أما إذا كان إمكان السماع حاصلاً ولم نتيقن بسماعه من الشيخ، فإمكان عدم السماع أيضاً حاصل.

ولذا جعل الأئمة شرط البخاري في اشتراط ثبوت اللُّقِيِّ ولو مرة شرطاً أشد وأسد وأقوى من شرط مسلم الذي اكتفى بالمعاصرة.

ودع عنك قول من يقول: ليس ذلك شرط البخاري، فالأئمة كادوا أن يجمعوا على حكاية هذا القول ونسبته إلى البخاري وصنيعه في صحيحه يدل عليه كما يدل عليه عمله في تراجم الرواة في تواريخه، فلا يقال: إن الانقطاع علة ظاهرة لا خفية، فلا يكون علة من علل الحديث على اصطلاح القوم، فقد رأيت أنه قد يخفى الانقطاع، فيدخل في تعريف العلة التي هي القادحة الخفية.

ويدخل في هذه الصورة ما إذا روي الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند ويوصل من وجه آخر ظاهره الصحة، ففيه انقطاع خفي تدخل العلة فيه، وتخفى على كثيرين، ولا تظهر هذه العلة إلا للعالم الخبير بعد سبر الطرق المختلفة على الراوي الذي عليه مدار الرواية.

لأن الثقة قد يَهِمُ فيوصل المرسل، فيدخل الحديث في قسم الضعيف للانقطاع بين التابعي وبين النبي ﷺ، ففقد شرط الاتصال على التعريف الراجح للمرسل وهو: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ (1).

---

(1) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (546/2).

ولا يقال في تعريف المرسل: ما منه الصحابي سقط، لأنه لو تعين لنا أن الصحابي رضي الله عنه هو الساقط، لما ضُعّف المرسل، كأن يظهر من طرق أخرى ذكر التابعي للصحابي في هذه الرواية ذاتها، أو أن يصف التابعي الصحابي بوصف الصحبة كـ "عن صالح بن خوَّات، عمن صلَّى مع النبي ﷺ يوم ذات الرقاع"(1)، أو غزا مع النبي ﷺ، أو وفد إلى رسول الله ﷺ، فإن لم يصفه بالصحبة فلا يكون موصولاً، لاحتمال أن يكون المحذوف تابعياً آخر، فيحتمل أن يكون ضعيفاً، ويحتمل أن يكون ثقة، وعلى الاحتمال الثاني، يحتمل أن يكون حمل الرواية عن صحابي، ويحتمل أن يكون حمل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد إما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهاية له، وإما بالاستقراء فإلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وُجِدَ من رواية بعض التابعين عن بعض(2). روى الذهبي في "معجم شيوخه" من طريق الإمام أحمد(3) قال حَدَّثنا عبدالرحمن بن مهدي عن زائدة عن منصور عن هلال بن يساف عن الربيع ابن خثيم عن عمرو بن ميمون عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن امرأة من الأنصار عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟ فإنه من قرأ قل هو الله أحد في ليلة فقد قرأ ثلث القرآن.

ثم قال الذهبي: (هذا حديث صالح الإسناد من الأفراد، ولا نعلم حديثاً بين أحمد بن حنبل وبين النبي ﷺ فيه تسعة أنفس سواه، وهو مما اجتمع في سنده ستة تابعيون يروي بعضهم عن بعض.

(1) متفق عليه، بلوغ المرام مع السبل (59/2).

(2) نزهة النظر (ص110).

(3) مسند أحمد(5/ 419).

وهذا لا نظير لـه، فإن منصـور بن المعتمر معدود فـي صـغار التابعين، وقد أخرجه الترمذي، والنسائي، من طريق زائدة، وحسنه الترمذي مع أنه معلل)[1].

---

(1) معجم شيوخ الذهبي (2/ 289).

(3) الشذوذ:

ومن أهم أسباب العلة: الشذوذ.

والشذوذ لغة: الانفراد، شذ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذوذاً انفرد عن الجمهور ونَدَرَ فهو شاذ(1). وأمَّا في اصطلاح أهل الحديث فقد اختلف تعريف الشاذ في كتبهم.

قال الحاكم: (فأَمَّا الشاذ فإنه حديثٌ يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابِعٌ لذلك الثقة)(2).

فيظهر من تعريفه أن الشاذ هو الحديث الذي انفرد به الثقة خالف أم لم يخالف؛ ولكن الذي يظهر لي: أن الحاكم أيضاً يشترط المخالفة في الشذوذ وذلك كما يأتي عن الشافعي وذلك لأمرين:

الأول: قوله: "ليس له أصل متابع" فكأنه قال: لم يخالف فلو كان له أصل متابع لما كان مخالفاً.

الثاني: أنه ذكر بعد تعريفه قول الشافعي –رحمه الله– مستشهداً به، فالذي يظهر أنه يشير إلى شرط المخالفة في الشاذ مثل الشافعي والله أعلم.

وعرفه الخليلي فقال: (إن الشاذ ما ليس له إسناد إلا واحد، يشذُّ بذلك شيخ ثقة أو غير ثقة، فما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به ويرد ما شذ به غيره)(3).

وعرفه الإمام الشافعي بقوله: (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره هذا ليس بشاذ إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس هذا الشاذ من الحديث. ذكره الحاكم بإسناده عنه بعد تعريفه)(1).

---

(1) لسان العرب (3/ 494).

(2) معرفة علوم الحديث (ص 119).

(3) الإرشاد للخليلي (1/ 176).

وهذا التعريف الأخير هو الذي اختاره العلماء قديماً وحديثاً وكان العمل في رد ما خالف فيه الثقة لا ما انفرد به غير مخالف.

قال ابن الصلاح: (قلت: أمَّا ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذٌّ غير مقبول، وأما ما حكيناه عن غيره فَيُشْكل بما يتفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث: (إنما الأعمال بالنيات) فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم عنه يحيى بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث؛ وأوضح من ذلك في ذلك: حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر (أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته) تفرد به عبدالله بن دينار.

وحديث مالك عن الزهري عن أنس (أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه مغفر) تفرد به مالك عن الزهري، فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس له إلا إسناد واحد تفرد به ثقة.

وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة، وقد قال مسلم بن الحجاج:

للزهري نحوٌ من تسعين حرفاً يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد. والله أعلم.

فهذا الذي ذكرنا وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم بل الأمر على تفصيل نبيّنه)(2).

فالذي اصطلح عليه العلماء هو قول الشافعي -رحمه الله- في تعريف الشاذ وهو: ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه. قال ابن حجر: (فإن خولف أي

---

(1) معرفة علوم الحديث (ص 119)،ونحوه في علوم الحديث لابن الصلاح (ص 68).

(2) علوم الحديث لا بن الصلاح (ص69- 70).

الراوي بأرجح منه، لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله -وهو المرجوح- يقال له: الشاذ)(1).

والشذوذ يدخل في العلة الخفية لأنه قد لا يظهر لعامة الناس إلا بعد جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف الرواة والاختلاف عليهم من الرواة عنهم.

قال الخطيب البغدادي: (السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم من الإتقان والضبط)(2).

وقال علي بن المديني -رحمه الله-: (الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه)(3)، وقال عبدالله بن المبارك: (إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض)(4)؛ وقال ابن معين: (لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه)؛ وقال أحمد بن حنبل: (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً)(5).

ولا شك أن جمع الطرق المختلفة وموازنة بعضها ببعض، ثم النظر في النقلة واختلافهم ثم وزن هؤلاء بميزان الترجيح كل هذا من مهمة المحدث الجهبذ لا يستطيع أن يقوم به عامة المحدثين ولذلك نجد أفذاذاً وأفرادًا معدودين قد دخلوا في هذا المضمار وسدد الله أقوالهم ووفقهم لتقعيد قواعد في معرفة الصحيح من حديث رسول الله ﷺ على قواعد فطرية تقبلها العقول السليمة.

---

(1) نزهة النظر (ص97).

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 295).

(3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 212).

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 296).

(5) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2/ 212).

كما نجد أن هذا العلم وهو معرفة الخطأ من الصواب في روايات الراوي يحتا ج إلى سبر روايات الراوي الواحد، بحيث يقدر الإمام المحدث أن يقول: روى حديثين أو ثلاثة أو عشرة.

ثم عرض روايته على روايات غيره ممن هم أصوب منه، حفظاً ونقلاً ومعرفة موافقة بعضهم لبعض أو مخالفتهم، أعظم وسيلة لمعرفة الخطأ من الصواب. قال ابن حبان: (سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي يقول: جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتاب حماد بن سلمة فقال: ما سمعتها من أحد؟ قال: نعم حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة فقال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو وهم، وانحدر إلى البصرة واسمع من التبوذكي فقال: شأنك فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل فقال له موسى: لم تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم، علمت أن الخطأ منه لا من حماد فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه)(1).

وقال الإمام أحمد: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري فقال: علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً. وفي كتاب التمييز للإمام مسلم أمثلة كثيرة وفيرة لهذا

---

(1) كتاب المجروحين لابن حبان (1/ 32).

الجانب. قال الإمام مسلم: (ذكر الأخبار التي نقلت على الغلط في متونها)، وقد سبق حديث شعبة الذي أخطأ فيه(1).

هذه أهم أسباب وجود العلل في الأحاديث، لا سيما أحاديث الثقات، الذين اشتهروا بالإتقان، بقي ان نتعرف على ما تزول به العلة، وهذا في الفصل القادم.

(1) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية ص 26 وما بعدها.

الفصل الخامس: ما تزول به العلة:

سبق أن العلة ظاهرة وخفية :

العلة الظاهرة:

قد تزول بالمتابعات(1) والشواهد(2) ، ويكون ذلك بالاعتبار(3) وسبر الطرق، وقد تزول العلة بتلقي أهل العلم للحديث فيقبل الحديث ويزول أثر العلة.

العلة الخفية:

أما العلل الخفية فلا تزول ، وهي على نوعين:

أحدهما: ما سببه المخالفة، فالراجحة محفوظة أو معروفة والمرجوحة شاذة أو منكرة.

وثانيهما: أحاديث أعلت بأسباب أخرى غير المخالفة : كمعارضة القرآن، أو نص صحيح متواتر أو تأريخ مجمع عليه فهذه لا تزول(4) ، ويبقى الحديث معلاً.

---

(1) المتابع : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى مع الاتحاد في الصحابي فان كانت المشاركة من أول السند تسمى متابعة تامة وان كانت المشاركة لا من أول السند تسمى متابعة قاصرة , أنظر ضوء القمر ص39 , وقارن باختصار علوم الحديث ص59 والخلاصة 57-58 والنكت 682/2 .

(2) الشاهد : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي أنظر ضوء القمر ص39 , وقارن باختصار علوم الحديث ص59 والخلاصة 57-58 والنكت 682/2 .

(3) الاعتبار : هو أن يعمد الناقد الى حديث بعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث وذلك بالتتبع والاختبار والنظر في المسانيد والجوامع والمعاجم وغيرها ليعلم هل هنالك للحديث متابع أو شاهد أم لا . تدريب الراوي 202/1 , ضوء القمر ص39 .

(4) كما في حديث الوضوء بالنبيذ عند الترمذي ج147/1 حديث (88) .

فالعلل الظاهرة وهي التي سببها انقطاع في السند ، أو ضعف في الراوي ، أو تدليس ، أو اختلاط تتفاوت ما بين الضعف الشديد والضعف اليسير ، فما كان يسيرا زال بمجيئه من طريق آخر مثله أو أحسن منه .

وما كان ضعفه شديداً فلا تنفعه كثرة الطرق.

وبيان ذلك: أن ما كان ضعفه بسوء الحفظ أو اختلاط أو تدليس أو انقطاع يسير ، فالضعف هنا يزول بالمتابعات والطرق، وما كان انقطاعه شديدا أو قدح في عدالة الراوي فلا يزول .

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى[1] : "لعل الباحث الفهم يقول إنا نجد أحاديث محكوما بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة مثل : "الأذنان من الرأس"[2] ونحوه ، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن، لأن بعض ذلك عضد بعضه بعضا كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق آنفا ؟.

وجواب ذلك: أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه ، بل ذلك يتفاوت فمنه ما يزيله ذلك ؛ بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه ولم يختل فيه ضبطه له ، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ؛ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته ذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب أو كون الحديث شاذا ، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فانه من النفائس العزيزة" .

---

(1) علوم الحديث ص30 .

(2) بل هو قوي , أخرجه أحمد 268/5 , وابن ماجه (444) , والدار قطني 103/1 وذكر طرقه الزيلعي في نصب الراية 18/1 , وقد جمع الحافظ ابن حجر طرقه وأشار الى تقويته معقبا على تضعيف ابن الصلاح للحديث . النكت 410/1-415 .

وقال الحافظ ابن كثير: "لا يلزم من ورود الحديث من وجوه متعددة أن يكون حسنا؛ لأن الضعف يتفاوت : فمنه ما لا يزول بالمتابعات ، ومنه ضعف يزول بالمتابعة ، كما إذا كان راويه سيئ الحفظ أو روى الحديث مرسلا فان المتابعة تنفع حينئذ فيرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة)([1]) .

من هذا يتبين لنا أن الأحاديث الشديدة الضعف إذا كثرت وتعددت تبقى ضعيفة ولا ترتقي إلى درجة القبول .

و قد ذكر السيوطي عن الحافظ ابن حجر أن شديد الضعف بكثرة الطرق ربما يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له إلى درجة المستور السيء الحفظ([2]) .

و قد مشى الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذه القاعدة في بعض تحقيقاته لبعض الأحاديث كما صنع في قصة الغرانيق([3]) حيث قال: (وكلها سوى طريق سعيد بن جبير اما ضعيف واما منقطع ولكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلا"([4]) . و قد أصل السيوطي لها فقال في ألفيته:

ضعفا لسوء الحفظ أو إرسال أو ... تدليس أو جهالة إذا رأوا

مجيئه من جهة أخرى وما ... كان لفسق أو يرى متهما

---

(1) اختصار علوم الحديث ص40 .

(2) تدريب الراوي 177/1 .

(3) قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على جامع الترمذي 465/2 : ((و هي قصة باطلة مردودة كما قال القاضي عياض والنووي رحمه الله وقد جاءت باسانيد باطلة ضعيفة أو مرسلة ليس لها اسناد متصل صحيح وقد أشار الحافظ في الفتح الى أسانيدها ولكنه حاول أن يدعي ان للقصة أصلا لتعدد طرقها وان كانت مرسلة أو واهية وقد أخطأ في ذلك خطأ لا نرضاه له ولكل عالم زلة وعفا الله عنه)) .

انظر لزاماً : القول السديد في دراسة الأسانيد.

(4) فتح الباري 354/8-355 .

يرقـــى عـــن الإنكـــار بالتعـــدد   بـل ربمـا يصـير كالـذي بـدي([1])

وقد تعقب العلامة أحمد شاكر هذا بقوله : (و أما اذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق اخرى من هذا النوع فانه لا يرقى الى الحسن بل يزداد ضعفا الى ضعف ، اذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجح عند الباحث المحقق التهمة ويؤيد ضعف رواياتهم ، وبذلك يتبين خطأ المؤلف وخطؤه في كثير من كتبه([2]) في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي الى الحسن مع هذه العلة القوية)([3]).

وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه ، فان الضعفاء قد يسرق بعضهم من بعض ويشتهر عندهم فقط ، ولا نجده في روايات الثقات الأثبات مما لا يزيد الضعيف إلا ضعفا على ضعف .

وقال ابن جماعة: (والضعف لكذب راويه وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه)([4]).

وقال الجرجاني: (و أما الضعيف لكذب راويه وفسقه لا ينجبر بتعدد طرقه كما في حديث : "طلب العلم فريضة)([1]) قال البيهقي : هذا حديث مشهور بين الناس وإسناده ضعيف وقد روي من أوجه كثيرة كلها ضعيفة)([2]).

---

(1) ألفية الحديث للسيوطي بشرح أحمد شاكر ص15 .

(2) كدفاعه عن كثير من الأحاديث الواهية في اللآليء المصنوعة لكثرة طرقها الواهية , أنظر على سبيل المثال ج4/1 و11 و12 و15 و18 و24 و31 و34 و43 وغيرها . وكما يعلم ذلك من تسويده كتابه الجامع الصغير بالأحاديث الضعيفة والواهية وتقويتها . أنظر انتقاد المناوي عليه في فيض القدير ج1 الأرقام الآتية 53 و62 و202 و231 و486 و507 و581 و668 و696 و728 و840 و847 و871 و919 و924 و926 و934 و950 و960 و1006 و1017 و1018 و1032 و1060 و1071 وغيرها أضعافا كثيرة .

(3) شرح الألفية ص15 . وله نحوه في الباعث الحثيث ص40 فأنظره فإنه من النفائس .

(4) المنهل الروي ص37 .

أما تلقي العلماء لحديث بالقبول فهو من الأمور التي تزول به العلة وتخرج الحديث من حيز الرد الى العمل بمقتضاه ، بل ذهب بعض العلماء الى أن له حكم الصحة ؛ قال الحافظ ابن حجر : " وجزم القاضي أبو نصر عبد الوهاب المالكي في كتاب الملخص بالصحة فيما إذا تلقوه بالقبول"(3) .

وقال ابن عبد البر في الاستذكار –لما حكى عن الترمذي أن البخاري صحح حديث البحر: "هو الطهور ماؤه": وأهل الحديث لا يصححون مثل إسناده لكن الحديث عندي صحيح لأن العلماء تلقوه بالقبول)(4).

وفي التمهيد (روى جابر عن النبي ﷺ : الدينار أربع وعشرون قيراطا)(5).

قال " وفي قبول جماعة من العلماء وإجماع الناس على معناه غنى عن إسناده".

وقال الزركشي: "ان الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع"(6).

وعند الحنفية يعدون الضعيف اذا تلقاه العلماء بالقبول في حيز المتواتر كما نص عليه الجصاص فقد قال عند الكلام على حديث : "طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان"(7) : " وقد تقدم سنده وقد استعملت الأمة هذين الحديثين في

---

(1) بل هو حسن كما نص عليه المزي فيما نقله السخاوي في المقاصد ص424 . وقد جمع السيوطي طرقه في جزء لطيف بلغت خمسين طريقا .

(2) رسالة في علوم الحديث للجرجاني ص76 .

(3) النكت 373/1 .

(4) تدريب الراوي 67/1 أوجز المسالك 72/1 وهي في التمهيد 218/5 و219 ولم اجد هذا النص في الاستذكار .

(5) ج20 /145–146 ونقله عنه السيوطي في التدريب 67/1 والكاندهلوي في أوجز المسالك 72/1.

(6) في نكته على ابن الصلاح 497/2 نقلا عن مناهج المحدثين 22 .

(7) أخرجه أبو داود (2189),والترمذي (1182),وابن ماجه (2080) والحاكم 502/2,والبيهقي 370/7 وفيه مظاهر بن أسلم المخزومي المدني ضعيف من السادسة كما في التقريب ج255/2 .

نقصان العدة وان كان وروده من طريق الآحاد فصار في حيز المتواتر لأن ما تلقاه الناس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا في معنى المتواتر لما بيناه في مواقع "(1).

ويبدو أن الشافعي رحمه الله تعالى هو أول من أشار إلى تقوية الضعيف بتلقي العلماء فقد قال : "فاستدللنا بما وصفت من نقل عامة أهل المغازي عن النبي ﷺ أن "لا وصية لوارث "(2) على أن المواريث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع وإجماع العامة على القول به"(3).

ثم إن الإمام الشافعي قد أشار إلى ذلك عند كلامه عن شروط قبول المرسل فقال : "و كذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عنهم عن النبي ﷺ".

وربما التمس الترمذي ذلك من كلام الشافعي فأخذ يقول في كثير من الأحاديث الضعيفة الإسناد من حيث الصناعة الحديثية "و عليه العمل عند أهل العلم" مشيرا في ذلك –و الله أعلم– الى تقوية الحديث عند أهل العلم لأن عملهم بمقتضاه يدل على اشتهار أصله عندهم .

وقد يلتمس هذا من صنيع البخاري رحمه الله فقد قال في كتاب الوصايا من صحيحه(4) : "و يذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية" . وقد علق على

---

(1) احكام القرآن 386/1

(2) يبدو أن الحديث لم يصل الى الشافعي الا بسند ضعيف والا فهو حديث صحيح ثابت متصل أخرجه الترمذي(2121) وقال: حسن صحيح, وأخرجه النسائي247/6,وقد بوب له البخاري في صحيحه 4/4.

(3) الرسالة ص142.

(4) 6/4 والحديث وصله أحمد رقم (595) , والترمذي (2122) , وابن ماجه (2715) وفيه الحارث الأعور كذبه الشعبي ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف كما في التقريب 141/1 .

ذلك الحافظ ابن حجر قائلا: "و كأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه ، وإلا فلم تجر عادته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج"(1).

وقال ابن الوزير: " وقد احتج العلماء على صحة أحاديث بتلقي الأمة لها بالقبول"(2) .

وقال الحافظ ابن حجر: (من جملة صفات القبول التي لم يتعرض لها شيخنا أن يتفق العلماء على العمل بمدلول حديث ، فانه يقبل حتى يجب العمل به .

وقد صرح بذلك جماعة من أئمة الأصول .

ومن أمثلته قول الشافعي رضي الله عنه : وما قلت من أنه إذا غير طعم الماء وريحه ولونه يروى عن النبي ﷺ من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله ، ولكنه قول العامة لا أعلم بينهم خلافا . وقال في حديث: " لا وصية لوارث" لا يثبته أهل العلم بالحديث ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية"(3) .

فالشافعي رحمه الله تعالى يشير بذلك الى حديث أبي سعيد الخدري إن النبي ﷺ قال : "الماء طهور لا ينجسه شيء"(4).

وقد جاء هذا الحديث من طريق ضعيف عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ "الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه"(5) . فزيادة قوله : "إلا ما غلب على ريحه ... الخ" ضعيفة لأنها من طريق رشدين بن سعد(6) وهو رجل صالح لكن أدركته غفلة فخلط في حديثه فالشافعي رحمه الله تعالى يشير الى هذه

---

(1) الفتح 377/5 .

(2) العواصم والقواصم 397/2 .

(3) النكت 494/1-495 .

(4) أخرجه أحمد في مسنده 31/3 و86 ، وأبو داود في سنة (66) و(67)، والترمذي في سننه(66)، والنسائي في سننه174/1.وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن حزم(التلخيص الحبير 24/1).

(5) أخرجه ابن ماجه (521) .

(6) قال الحافظ في التلخيص 26/1 : (فيه رشدين بن سعد وهو متروك) .

الزيادة ، فهو قد احتج بها مع ضعفها ؛ لأن الأمة تلقتها بالقبول : حيث لا خلاف بين العلماء أن الماء إذا غيرته النجاسة تنجس .

أما حديث الوصية فقد أشرت آنفا الى أنه ثابت ولم يصل للشافعي إلا بطريق ضعيف. و قال الكمال بن الهمام: "و مما يصحح الحديث أيضا : عمل العلماء على وفقه"([1]).

وقال السيوطي في التعقبات على الموضوعات([2]) – بعد أن ذكر حديث حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : "من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر" – أخرجه الترمذي وقال : العمل على هذا عند أهل العلم ؛ فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم ، وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وان لم يكن له إسناد يعتمد على مثله" .

ويبدو من كلام الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : أنه ينبغي التفريق بين الحكم بصحة الحديث وبين قبوله والعمل به ؛ وذلك أن التصحيح على مقتضى الصناعة الحديثية شيء وقبول الحديث شيء آخر ، فإذا وجد حديث مثل هذا فهو مقبول يعمل به لكنه لا يسمى صحيحا .

ورحم الله الحافظ ابن حجر حيث قال : "لأن اتفاقهم على تلقي خبر غير ما في الصحيحين بالقبول ولو كان سنده ضعيفا يوجب العمل بمدلوله"([3]) فقد أشار رحمه الله الى العمل ولم يتكلم عن الصحة الاصطلاحية ، ومن دقق النظر في كلام الشافعي السابق ذكره يجده ينحو نحو هذا الاتجاه ([4]).

---

(1) فتح القدير 143/3 .

(2) ص12 .

(3) النكت 372/1 .

(4) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء 3/ 23 : 31.

فالفقهاء يعملون بمثل هذه الأخبار، ولذلك تجد كثيراً من كتب الفقه تأخذ بهذا في الاعتبار، أما المحدثون فيظل الحديث عندهم على ضعفه.

الفصل السادس: أمثلة تطبيقية للعلل:

ذكر هنا أمثلة تطبيقية للعلل في الحديث في ضوء شروط الصحيح:

الأول: في ذكر أمثلة للأحاديث التي وقعت العلة فيها في معرفة العدل من غيره :

مثال العلة في معرفة الراوي العدل من غيره.

(1) قد يكون الراوي ضعيفاً فيظنه البعض ثقة:

كما ذكر العلامة المحدث محمد ناصر الدين في سلسلته الضعيفة حديث: (اتقوا البول فإنه أول ما يحاسب به العبد في القبر) ثم قال: موضوع.

قال ابن أبي عاصم(1): حدثنا دحيم، ثنا عبدالله بن يوسف عن الهيثم ابن حميد قال: سمعت (رجلاً) يحدث مكحولاً عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ فذكره.

فهذا الإسناد فيه راو لم يسم وبقية رجاله ثقات، فلو عرفنا هذا الرجل المجهول وتبين أنه ثقة فهو سند صحيح، ولو تبين أنه ضعيف فهو سند ضعيف، ولو تبين أن صدوق أو لا بأس به فهو حسن.

وبالبحث وجمع الطرق وجدت طريق أخرى عند الطبراني في مسند الشاميين(2)، إسماعيل بن إبراهيم قال: ثنا أيوب، عن مكحول به.

أخرجه الطبراني أيضاً(1) وإسماعيل هذا هو أبو إبراهيم الترجماني وهو من رجال النسائي وقال هو وغيره: لا بأس به.

---

(1) أخرجه ابن أبي عاصم في الأوائل رقم (93).

(2) ص655.

فإسماعيل بن أيوب الترجماني هذا يروي عن أيوب هو ابن مدرك الحنفي كما في الميزان، وقال: قال ابن معين: ليس بشيء وقال مرة: كذاب، وقال النسائي وأبو حاتم: متروك. فعلى هذا يكون الإسناد ضعيفاً.

غير أن المنذري في الترغيب[2] قال: "رواه الطبراني في الكبير بإسناد لا بأس به".

وقال الهيثمي في المجمع[3]: " رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون".

وبهذا يتبين خطأ قول المنذري والهيثمي فقد تبين أن الرجل الذي لم يسم في الطريق الأولى إنما هو أيوب ابن مدرك في الطريق الأخرى وهو متهم .

ومنشأ هذا الخطأ: أنهم رأوا (أيوب) هذا جاء في السند غير منسوب، فتوهموا أنه أيوب بن أبي علقمة، وهو ثقة حجة، وساعدهم على ذلك أنهم رأوا الراوي عنه إسماعيل بن إبراهيم، فتوهموا أيضاً أنه إسماعيل بن إبراهيم ابن مقسم المعروف بـ (ابن علية) وهو ثقة حافظ؛ لأنهم رأوا في ترجمته أنه روى عن أيوب وهو السختياني وكل ذلك خطأ.

وإنما هذا أبو إبراهيم الترجماني كما تقدم وشيخه أيوب هو ابن مدرك، وليس السختياني كما جاء مصرحاً بهذا كله في الطبراني في حديث آخر قبل هذا.

قال الشيخ الألباني: ثم إن للحديث علة أخرى عند ابن حبان ألا وهي الانقطاع. فقد قال في ترجمة ابن مدرك هذا من كتابه الضعفاء[4] : يروي المناكير عن المشاهير ويدعي شيوخاًلم يرهم ويزعم أنه سمع منهم روى عن مكحول نسخة موضوعة ولم يره.

---

(1) رقم (7607).

(2) ج1/ص 88.

(3) ج1/ص209.

(4) ج1/ص168.

ثم قال الشيخ: واعلم أيها القارئ الكريم أن مثل هذا التحقيق يكشف لطالب هذا العلم الشريف أهمية تتبع طرق الحديث، والتعرف على هوية رواته، فإن ذلك يساعد مساعدة كبيرة جداً على الكشف عن علة الحديث، التي تستلزم الحكم على الحديث بالسقوط "[1].

(2) عكسه قد يكون الراوي ثقة فيظنه البعض ضعيفاً:

لاشتباهه ولاشتراكهما في الاسم، وبخاصة إذا ورد غير منسوب إلى أبيه أو إلى ما يميزه عن سميه.

ذكر السيوطي عن ابن فيل في جزئه حديثاً من طريق المؤمل بن إسماعيل عن (عبد الكريم) عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يدخل الجنة عاق، ولا منان، ولا مرتد أعرابياً بعد هجرة، ولا ولد زنى، ولا من أتى ذات محرم)، ثم قال: لا يصح، عبدالكريم متروك "[2].

ذهب ظن السيوطي أن عبدالكريم هو ابن أبي المخارق وهوضعيف وله فيه عذره، فهو ليس منسوباً. وهذا الموضع يشتبه الأمر على كثيرين، وإنما كان يعرف عبد الكريم بوجهه الصحيح بعد التتبع وبعد الجمع لطرق الحديث.

فقد ظهر بعد التتبع أن تعيينه بعبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف خطأ، وإنما هو عبد الكريم بن مالك الجزري الثقة المشهور، وقد جاء مصرحاً بنسبه عند أبي نعيم في الحلية، فقد رواه من طريق مؤمل أيضاً، ثنا سفيان عن عبدالكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو به.

وهذا النوع من الخطأ خطير جداً، فإذا توهم الراوي في تعيين الراوي فقد ينقلب الإسناد من الضعف إلى الصحة وبالعكس، كما هو واضح ومغبته واضحة.

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة ج4/ص262- 264 ح(1782).

(2) اللآلئ المصنوعة ج2/ص192.

ومن أمثلة العلة فى تعيين العدل من غيره:

ما جاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة فقال: (لا يتوارث أهل ملتين المرأة ترث من دية زوجها وماله وهو يرثها من ديتها ومالها مالم يقتل أحدهما صاحبه عمداً، فإن قتل أحدهما صاحبه عمداً لم يرث من ديته وماله وإن قتل صاحبه خطأً ورث من ماله ولم يرث من ديته).

أخرجه ابن ماجه وابن الجارود في المنتقى والدار قطني في سننه والبيهقي(1).

كلهم من طريق الحسن بن صالح عن (محمد بن سعيد) عن عمرو ابن شعيب قال: أخبرني أبي عن جدي عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وهذا الحديث فيه الحسن بن صالح العجلي وهو الحسن بن سلمة بن صالح العجلي قال ابن حجر: مجهول(2).

ولكن رواه محمد بن يحيى الذهلي كما عند ابن ماجه، ولكن سمى شيخه عمر بن سعيد محمد بن سعيد هذا هو الصواب، وقد قيل عمر بن سعيد وهو خطأ والصواب محمد كما صوَّبه الذهبي في "الكاشف"(3).

ولكن من محمد بن سعيد هذ ؟ .

البعض ذكر أنه المصلوب ومحمد بن سعيد هل هو الشامي المصلوب وهو مكذب ذكر بوضع الحديث(4)، فضعف الحديث وحكم عليه بالوضع

---

(1) سنن ابن ماجه (2/ 914) كتاب الفرائض، باب: ميراث القاتل، والمنتقى (ص 358)،وسنن الدار قطني (4/ 72- 73)، وسنن البيهقي (9/ 263).

(2) التقريب ص238تحقيق أبوالأشبال.

(3) الكاشف 312/2.

(4) تقريب التهذيب (ص 847).

وبه قال غير واحد: قال البوصيري في الزوائد: (في إسناده محمد بن سعيد وهو المصلوب، قال أحمد:حديثه موضوع)[1]. وكذا قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني في تخريج "مشكاة المصابيح": هو محمد بن سعيد المصلوب: قال أحمد: حديثه موضوع[2]، وبناءً عليه حكم في ضعيف ابن ماجه بأنه موضوع[3]. وكذا قلده بعض من علق على الكاشف للذهبي والصواب أنه ليس محمد ابن سعيد المصلوب الشامي المقتول بالزندقة. بل هو (محمد بن سعيد الطائفي) أبو سعيد المؤذن صدوق[4] أو ثقة. والذي بينه هو الدارقطني رحمه الله فقد أخرجه في سننه ثم قال: محمد بن سعيد الطائفي ثقة ثم بإسناد آخر عن الحسن ابن صالح وقال بإسناده مثله، محمد بن سعيد الطائفي ثقة[5]. فقد ظهر بهذا أن محمد بن سعيد هذا ليس المتروك بل هو ثقة أو صدوق فيكون الحكم على الحديث يختلف من الضعف جداً إلى الصحة أو الحسن، إذا لم تكن في الإسناد علة أخرى.

الثاني: مثال علة لأجل ضبط الراوي

من أمثلة عدم الضبط من الثقات المعروفين:

قال ابن معين: حديث أبى البداح يرويه مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه، أن النبي ﷺ رخص للرعاء أن يرموا الجمار ليلاً.

---

(1) حاشية سنن ابن ماجه (2/ 914).

(2) مشكاة المصابيح (2/ 149) تعليقاً على حديث أبي هريرة برقم (3048).

(3) ضعيف سنن ابن ماجه رقم (544).

(4) تقريب التهذيب ص 848.

(5) سنن الدارقطني ج4/ ص73.

ثم قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عبدالله بن أبي بكر عن أبيه عن أبي البداح بن عاصم بن عدي عن أبيه، أن النبي ﷺ رخص للرعاء أن يرموا يوماً ويدعوا يوماً.

قال ابن معين: وكلام سفيان هذا خطأ إنما هو كما قال مالك بن أنس، فكان سفيان لا يضبطه، كان إذا حدث به يقول: ذهب عليّ من هذا الحديث شيء[1].

مثال عدم الضبط في المتن: رفع ما ليس بمرفوع:

حديث: أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياءً عثمان، وأقرؤهم لكتاب الله أبي بن كعب، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل. ألا وإن لكل أمة أمينا، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح.

ذكر ابن حجر في "التلخيص الحبير" طرفاً منه ثم قال: (أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي قلابة عن أنس: (أرحم أمتي بأمتي أبو بكر ...) الحديث وفيه: (وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت) صححه الترمذي، والحاكم، وابن حبان، وفي رواية للحاكم (أفرض أمتي زيد) وصححها أيضاً.

وقد أعلَّ بالإرسال، وسماع أبي قلابة من أنس صحيح إلا أنه قيل لم يسمع منه هذا.

وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي قلابة في العلل ورجح هو وغيره كالبيهقي والخطيب في المدرج أن الموصول منه ذكر أبي عبيدة، والباقي مرسل)[2].

ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول.

---

(1) تاريخ ابن معين براوية الدوري (1/241- 242).

(2) التلخيص الحبير (3/ 79).

وأخرج البخاري في باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح من طريق خالد عن أبي قلابة جزء (إن لكل أمة أمينا ...) إلخ فقط.

قال ابن حجر في الفتح بعد ذكر الحديث بكامله: (إسناده صحيح. إلا أن الحفاظ قالوا: إن الصواب في أوله الإرسال والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري والله أعلم)[1].

ومن أوهام الثقات: رواية الإسناد لمتن آخر:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن مصعب القرقساني عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة قد ألقاها أهلها فقال:(زوال الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها). فقالا: هذا خطأ إنما هو: أن النبي ﷺ مر بشاة ميتة فقال: (ما على أهل هذه لو انتفعوا بإهابها).

فقلت لهما: الوهم ممن؟ قالا: من القرقساني)[2].

وبه عَلَّلَه الإمام أحمد، كما في "المنتخب من العلل" للخلال[3].

وبه علله ابن حبان في المجروحين فقال: وهذا المتن بهذا الإسناد باطل[4].

ومما يدخل في عدم تمام الضبط: الاضطراب:

وهذه العلة من الأسباب الخفية المضعفة لحديث الراوي، لأنها لا تظهر، إلا بجمع الطرق والأسانيد كما تقدم في الباب الأول، ومعرفة الاختلاف على الراوي

---

(1) فتح الباري (7/ 92– 93) مع صحيح البخاري.
(2) علل الحديث لابن أبي حاتم (2/ 135).
(3) المنتخب من العلل (ص 43).
(4) المجروحين(2/ 294).

الذي عليه مدار الرواية، حتى يتعين موضع الاضطراب في السند أو المتن، وممن هو ؟

مثاله: ما أخرجه ابن أبي شيبة ومن طريقه ابن ماجه والدارقطني وأحمد كلهم من طريق وكيع عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة قالت: ذكر عند رسول الله ﷺ قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة فقال: **(أراهم قد فعلوا استقبلوا بمقعدتي القبلة)**[1].

وأورده ابن أبي حاتم[2] من طريق حماد وفيه عن عراك سمعت عائشة مرفوعاً. قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب والصحيح عندي عن عائشة من قولها[3].

وكذا أشار ابن حجر إلى الاضطراب في هذا الحديث في ترجمة خالد بن أبي الصلت[4].

ولا يظهر هذا الاضطراب إلا بعد جمع طرق الحديث، فجمعناها فوجدنا الاضطراب فيه واضحاً.

(1) فقد أخرجه أحمد في مسنده عن عبدالوهاب الثقفي، ثنا خالد عن رجل عن عمر بن عبدالعزيز أنه قال: "ما استقبلت القبلة بفرجي منذ كذا وكذا " فحدث عراك بن مالك عن عائشة أن النبي ﷺ [5] قال .... وكذا عند الطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق حماد عن خالد.

---

(1) مصنف ابن أبي شيبة (1/ 11)، وسنن ابن ماجه (205/1)، ومسند أحمد (137/6) وسنن الدارقطني(1/ 60).

(2) العلل(1/ 29).

(3) زاد المعاد (2/ 385) تحقيق شعيب الأرناؤوط.

(4) تهذيب التهذيب (3/ 97– 98).

(5) مسند أحمد (183/6)، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (151/1)، بهذا الإسناد قول عمر بن عبدالعزيز فقط وشرح معاني الآثار (4/ 234).

(2) وأخرجه الطحاوي أيضاً من طريق آخر عن حمّاد عن خالد الحذّاء عن خالد بن أبي الصلت وفيه، فحدث عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة مرفوعاً[1]. فزاد فيه عروة بن الزبير، بين عراك وعائشة.

(3) وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير، من طريق وهب عن خالد عن رجل أن عراكاً حدث عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ [2].

فهذه الألفاظ المختلفة عن خالد بن أبي الصلت، تدل على عدم ضبطه واضطرابه، فالاضطراب من العلل الخفية التي لا تظهر إلا بالمتابعات وجمع الطرق والشواهد، ومعرفة الراوي الذي عليه مدار الاختلاف لمعرفة صاحب العهدة في الاضطراب.

الثالث: مثال العلة لأجل عدم الاتصال

في ذكر أمثلة وقعت العلة الخفية فيها لأجل عدم الاتصال:

(1) مثال العلة في اتصال السند إذا ثبت فيه انقطاع ظاهره السلامة والانقطاع هو عدم سماع بعض الرواة من البعض، فهو بحسب موقعه في الإسناد يتنوع إلى أنواع ويسمى بأسماء مختلفة:

(1) إذا كان الانقطاع من آخر السند الذي في طرفه الصحابي والنبي ﷺ، فيسمى مرسلاً.

(2) إذا كان الانقطاع في وسط السند وكان الساقط واحداً أو أكثر ولكن من غير التوالي، فيسمى منقطعاً.

---

(1) شرح معاني الآثار (234/4).

(2) التاريخ الكبير (158/2)، وتهذيب السنن لابن القيم (21/1)، وتحفة الأحوذي (19/1).

(3) إذا كان الانقطاع من وسط السند باثنين على التوالي، فيسمى معضلاً.

(4) إذا كان الانقطاع من أول السند كُلاً أو بعضاً منه، فيسمى معلقاً.

(5) إذا كان الراوي معروفاً بالتدليس ففيه خوف الانقطاع فيحكم له بالانقطاع حتى يثبت له سماعه من شيخه.

ولا يدخل في البحث الخاص بالعلة، إلا ما كان الانقطاع فيه خفياً لا ظاهراً.

ولذلك لا نذكر من الأمثلة إلا ما كان الانقطاع فيها خفياً.

مثال الانقطاع الذي فيه إمكان الانقطاع وعدمه:

ما رواه مدلّس، مثل: أبي إسحاق السبيعي، روى الترمذي قال: حدثنا عبدبن حميد، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب، قال: مات رجال من أصحاب النبي ﷺ قبل أن تُحرّمَ الخمر، فلما حُرّمت الخمر قال رجال: كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون الخمر. فنزلت: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [المائدة:93]، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، وقد رواه شعبة عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب.

فنرى أن الترمذي يحسن ويصحح الحديث، وذكر –فيما يظهر والله أعلم– رواية شعبة عن أبي إسحاق بعدها متابعة لإسرائيل لرفع الاختلاط والتدليس عن أبي إسحاق في هذا الحديث؛ لأن شعبة كان أشد الناس على التدليس والمدلسين، ولأنه سمع من أبي إسحاق قبل اختلاطه فيما يظهر.

فقال حدثنا بندار، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال: قال البراء فذكره ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

ولكن هنا خفي الاتصال، وظهر للناظر فيه أن شعبة لم يكن يروي عن المدلسين ومن أوثق الناس فالحديث صحيح، ولكن قد ظهر الانقطاع الخفي بعد جمع الطرق، فقد روى أبو يعلى في مسنده بعد إخراجه هذا الحديث: شعبة قال

لأبي إسحاق: أسمعته من البراء؟ قال: لا[1]. وعليه فالحديث منقطع.

وهذا النوع من الانقطاع الخفي، وأخرجه الدارقطني في سننه[2] من ثلاث طرق:

الأولى: من طريق معاوية بن سعيد التُجيببي ثنا الزهري عن أم عبدالله الدوسية.

الثانية: من طريق الحكم بن عبدالله بن سعد عن الزهري عن أم عبدالله الدوسية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (الجمعة واجبة على أهل كل قرية وإن لم يكونوا إلا ثلاثة رابعهم إمامهم).

وقال الدارقطني في الثانية أي التي فيها التحديث: لا يصح هذا عن الزهري، كل من رواه عنه متروك.

وقال في الثالثة: الزهري لا يصح سماعه من الدوسية، والحكم هذا متروك[3].

فهنا قد يخفى هذا الانقطاع، فإن الزهري وصف بتدليس قليل وبخاصة مع تصريح التحديث في بعض الروايات، فهذا النوع من الانقطاع الخفي داخل في العلة.

ومن أمثلة العلة في اتصال السند إذا ثبت الانقطاع فيه وظاهره السلامة منه:

ما رواه أبو داود: قال حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل والحسن بن علي قالا: ثنا عبدالرزاق –قال أحمد– ثنا معمر أخبرني أشعث، وقال الحسن: عن أشعث بن عبدالله عن الحسن عن عبدالله بن مغفل قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يبولن أحدكم

---

(1) مسند أبي يعلى (266/3).

(2) وانظر أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص65–66).

(3) سنن الدارقطني (19/2).

في مستحَمِّه ثم يَغْتَسِل فيه)، وفي رواية: (ثم يتوضأ فيه فإن عامة الوسواس منه)[1].

قال الحاكم في المستدرك: (صحيح على شرطهما)، ووافقه الذهبي[2].

وقال المنذري في الترغيب: (إسناده صحيح متصل).

وهذا الإسناد الذي حكموا عليه بالصحة لا شك أن رجاله ثقات ولكن له علة خفية، وهي عنعنة الحسن وهو البصري.

قال الذهبي فيه: (كان الحسن البصري كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضَعُفَ احتجاجه، ولا سيما عمن قيل: إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه)[3].

وهو وإن كانوا قد ذكروا له سماعاً من عبدالله بن مُغَفَّل، فليس معنى ذلك أن كل حديث له عنه موصول سمعه منه، بل لا بُدّ من تصريحه بالسماع من كل صحابي، يروي عنه ليكون حجة خالياً من عِلَّةٍ، هذا هو الذي يقتضيه علم مصطلح الحديث[4].

ومن أمثلته: قال مُهنّا قلت لأحمد ويحيى: حدثوني عن عبدالمجيد بن أبي روّاد عن عبيد الله بن عُمر عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (لكل أمة فرعون، وفرعون هذه الأمة معاوية بن أبي سفيان).

---

(1) سنن أبي داود (7/1) باب في البول في المستحم، وهوفي مسند أحمد (56/5).

(2) مستدرك الحاكم (167/1).

(3) ميزان الاعتدال (527/1).

(4) ينظر ضعيف سنن أبي داود (18/1).

فقالا جميعاً: ليس بصحيح، وليس يعرف هذا الحديث من أحاديث عبيد الله ولم يسمع عبدالمجيد بن أبي روَّاد من عُبيد الله شيئاً، ينبغي أن يكون عبدالمجيد دلّسه سمعه من إنسان فحدث به(1).

والانقطاع في الإسناد سبب مضعف للحديث كما هو واضح وهو قد يكون ظاهراً وقد يكون خفياً.

وهنا علّل الأئمة في الأحاديث المذكورة لخفاء الانقطاع.

ويدخل في علة الانقطاع روايات شيوخ ثقات قد سمعوا من شيوخهم أحاديث كثيرة فإذا روى أحدهم من أحد شيوخه حديثاً لم يسمع منه، خفي على الناظر عدم السماع وحكم على الحديث بالاتصال والصحة في حين أن الحديث فقد شرط الاتصال.

وهذا النوع من العلة لا يظهر إلا للجهابذة الذين يتتبعون روايات الشيخ واحدة واحدة.

قال الإمام أحمد: قال سفيان: قلت لرجل: سل زيداً –يعني ابن أسلم– سمعته من عبدالله –يعني ابن عمر– حديث: (دخل النبي ﷺ مسجد بني عمرو ابن عوف، وهِبْتُ أن أسأله، فقال: يا أبا أسامة سمعتَه من عبدالله بن عمر؟ فقال: أما أنا فقد رأيته وكلّمته).

قال أحمد أيضاً: حدثنا سفيان قال: حدثنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه عن عبدالله بن زيد، أن النبي ﷺ توضأ(2).

---

(1) المنتخب من العلل للخلال (ص227).

(2) أخرجه الترمذي (66/1) أبواب الطهارة، باب ما جاء فيمن توضأ بعض وضوئه مرتين وبعضه ثلاثاً: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبدالله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه مرتين مرتين، ومسح برأسه وغَسل رجليه مرتين، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قال سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى منذ أربع وسبعين، فسألت بعد ذلك بقليل، فكان يحيى أكبر منه.

قال أحمد: قال سفيان: سمعت منه ثلاثة أحاديث، وسمعت أنا هذا الحديث من سفيان ثلاث مرار. قال: قال سفيان: لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ في الحمّام والمقبرة. قال الإمام أحمد: قد حدثنا به سفيان دلّسه[1].

وأخرج الترمذي :من طريق إبراهيم النخعي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبدالله الجدلي عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ أنه سئل عن المسح على الخفين، فقال: (للمسافر ثلاثة وللمقيم يوم)، ثم قال: وقد روى الحكم بن (عتيبة) وحماد عن إبراهيم النخعي عن أبي عبدالله الجدلي عن خزيمة بن ثابت، ولا يصح.

وقال: قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع إبراهيم النخعي من أبي عبدالله الجدلي حديث المسح[2].

الرابع: مثال العلة لأجل الشذوذ:

وأما الشذوذ فهو: مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه، أو مخالفته جماعة من الثقات. وهذا السبب كاد أن يكون هو السبب الغالب في إثبات علة الحديث، لذا نرى الأئمة إذا ذكروا حديثاً في بعض الأحيان من طريق واحد أو إسناد خاص أو ذكروا المتن بلفظ خاص فيحشدون لَه طرقاً كثيرة لإثبات العلة وتعيين الصواب فيه.

(1) العلل ومعرفة الرجال (1/191-192).

(2) سنن الترمذي (1/160)، أبواب الطهارة، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم، وأخرجه أحمد(5/213،215)، والبيهقي (1/278) من هذا الطريق.

والشذوذ قد يكون في الإسناد بذكر راوٍ تفرد عنه أحد الرواة في حين خالفه الأكثرون.

وقد يكون في المتن برفع موقوف أو وقف مرفوع أو إرسال موصول، أو وصل مرسل.

وقد مضى قول الأئمة: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن تجمع بين طرقه وتنظر في اختلاف رواته وتعتبر أي الخطأ والصواب بمكانهم من الحفظ.

فأول حديث في علل الدارقطني: سئل الشيخ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ عن حديث عمر بن الخطاب عن أبي بكر في تزويج النبي ﷺ حفصة وقول أبي بكر لعمر: (لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضتَ عليّ، إلا أني علمتُ أن رسول الله ﷺ ذكرها، فلم أكن لأفشِيَ سرَّ رسول الله ﷺ ولو تركها لقَبِلْتها).

قال: يرويه الزهري عن سالم عن أبيه عن عُمر "تأيّمتْ حَفْصة من خُنَيْس[1] بن حذافة السَّهْمي. وهو حديث صحيح من حديث الزهري رواه عنه جماعة من الثقات الحفاظ فاتفقوا على إسناده منهم:

شعيب بن أبي حمزة، وصالح بن كيسان، ويونس وعُقيل ومحمد بن أخي الزهري، وسفيان ين حُسَين، والوليد بن محمد الموقري وعبدالله بن أبي زياد الرصافي، وغيرهم عن الزهري فاتفقوا على لفظ واحد في قول أبي بكر لعمر: (لم يمنعني أن أرجع إليك شيئاً إلا أني قد كنت علمت أن رسول الله ﷺ ذكر حفصة).

ورواه معمر بن راشد عن الزهري بهذا الإسناد فجوّده وأسنده، وقال فيه: (لم يمنعني أن أرجع إليك شيئاً إلا أني كنتُ سمعتُ رسول الله ﷺ يذكرها، ولم أكن أفشي سرَّ رسول الله ﷺ).

---

(1) بخاء معجمة ونون وسين مهملة مصغراً، (المغني في الضبط: ص95).

وهو حديث صحيح عن الزهري أخرجه البخاري في الصحيح من حديث معمر ومن حديث صالح بن كيسان وشعيب عن الزهري.

إلا أن معمراً قال: فيما حكى عنه هشام بن يوسف – قال فيه: حُبيش ابن حذافة، صحّف فيه.

وأما عبدالرزاق فقال عن معمر: خُنيس بن حذافة أو حذيفة. والصحيح أنه خُنَيس بن حذافة بن قيس السهمي أخو عبدالله بن حذافة[1].

ثم ذكر الدارقطني بعده الاختلافات الأخرى في الرواية، فالذي يظهر أن الدارقطني رحمه الله ساق هذا القول لبيان أمرين:

الأول: الاختلاف في قوله: (لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت عليّ)، وهو لفظ الجماعة.

الثاني: في اسم زوج حفصة، فقال الجماعة أن اسمه خنيس بن حذافة، وقال معمر وحده حُبيش بن حذافة، وبه قضى للجماعة، وأثبت به تشذيذه لمعمر في هذين اللفظين، والله أعلم.

ومن أمثلة علة الشذوذ:

سئل الدارقطني عن حديث حمران عن عثمان عن النبي ﷺ، قال: (من علم أن لا إله إلا الله دخل الجنة). فقال يرويه شعبة، واختلف عنه.

فرواه عبدالله بن حمران، عن شعبة، عن بيان عن بشر، عن حمران عن عثمان.

وخالفه غندر وعبدالصمد وغيرهما رووه عن شعبة عن خالد الحذاء عن أبي بشر (العنبري) الوليد بن مسلم عن حمران وهو الصواب[1].

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث (153/1، وما بعدها).

قلت: طريق عبدالله بن حمران، أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة[2].

وكذلك طريق غندر هو وأحمد[3].

وقال النسائي: حديث عبدالله بن حمران خطأ، والصواب طريق غندر.

والطبراني في جزء من حديثه عن النسائي وقال: لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عبدالله بن حمران[4].

ويدخل في باب العلة كل ما خالف فيه راو مقبول من هو أوثق. فتدخل الأنواع الأخرى التي ذكرت سابقاً في المخالفة أعني المنكر والمقلوب والمدرج، والمزيد في متصل الأسانيد والمصحّف والمحرّف.

الخامس: مثال التعليل بعلل عامة

هذا وقد يعلل الحديث بعلل أخرى غير ما ذكرت مأخوذة من شرط الصحيح، فتدخل تلك العلل في اشتراط عدم كونه معللاً في تعريف الصحيح.

كما قال ابن رجب رحمه الله:

حُذَّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك.

---

(1) العلل الواردة في الأحاديث (19/3).

(2) عمل اليوم والليلة (ص597-598).

(3) مسند أحمد (65/1).

(4) نقلاً عن تعليق محقق علل الدارقطني (19/2).

وهذا مما لا يعبّر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم كما سبق ذكره في غير موضع.

قلت: وهذا القول ليس على عمومه ولكن له أصل في مواضع كثيرة والشأن فيه للقرائن، فقد تدل قرينةٌ على صدق قول المحدث فيقبل تعليله، وقد لا تدل قرينة فربما يرد تعليله(1).

ومن أمثلته: أن يروى الحديث بالمعنى، أو يختصر فتدخل العلة في هذا التصرف.

قال الترمذي: فأما من أقام الإسناد وحفظه وغيّر اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغيَّر به المعنى.

وقال ابن رجب في شرحه: وإنما يجوز ذلك لمن هو عالم بلغات العرب، بصيراً بالمعاني، عالماً بما يُحيل المعنى، وما لايحيله، نص على ذلك الشافعي.

وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيّروا المعنى، مثل ما اختصر بعضهم حديث عائشة في حيضها في الحج أن النبي ﷺ قال لها –وكانت حائضاً –: (انقضي شعر رأسك وامتشطي)، وأدخله في أبواب غسل الحيض(2).

وقد أنكر أحمد ذلك على من فعله، لأنه يُخل بالمعنى، فإن هذا لم تؤمر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه بل في غسل الحائض إذا أرادت الإحرام وهي حائض. وروى بعضهم حديث: كنا نؤديه على عهد رسول النبي ﷺ يريد زكاة الفطر – فصحّف "نؤديه"، فقال: "نورّثه"، ثم فسّره من عنده فقال: يعني: الجدّ، كل هذا تصرف سيئ لا يجوز مثله(3).

---

(1) شرح علل الترمذي (756/2).

(2) نعم، أخرجه البخاري في أبواب الحيض، باب امتشاط المرأة عند غسلها من المحيض، وباب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض.

(3) شرح علل الترمذي (149/147/1).

ومن هذا النوع من التعليل: مخالفة الراوي مرويه:

فالأصل فيه أن العبرة بما روى لا بما رأى، لأنه قد ينسى مرويَّه فيخالفه، فيكون من باب من حدث ونسي.

ولكن قد تدل القرائن فتكون مخالفته علة في تصحيح حديثه، قال ابن رجب: في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه، وقد ضعف الإمام أحمد وأكثر الحفاظ أحاديث كثيرة بمثل هذا، فمنها: أحاديث أبي هريرة في المسح على الخفين ضعفها أحمد ومسلم وغير واحد، وقالوا: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين فلا يصح له فيه رواية.

ومنها أحاديث ابن عمر عن النبي ﷺ في المسح على الخفين أيضاً أنكرها أحمد، وقال ابن عُمر أنكر على سعيد المسح على الخفين، فكيف يكون عنده عن النبي ﷺ فيه رواية.

ومنها حديث عائشة عن النبي ﷺ قال للمستحاضة: (دعي الصلاة أيام أقرائك). قال أحمد: كل من روى هذا عن عائشة فقد أخطأ، لأن عائشة تقول: "الإقراء: الأطهار لا الحيض". وذكر ابن رجب أمثلة أخرى[1].

والذي يقال: إن مخالفة الراوي لروايته تكون علة إذا دلت قرائن تظهر أنه نسي ولم يتذكر روايته، أو لم يكن حمل الرواية على محامل أخرى غير الظاهر.

هذا وقد مرت الإشارة إلى أن العلة هي سبب خفي قادح في صحة الحديث، ولكن قد يسمي علة كل سبب مضعف للحديث ظاهراً كان أم خفياً، وهذا أمر شائع عند أهل الحديث. وإظهار العلل الخفية له دور بارز في حفظ سنة رسول الله ﷺ

---

(1) ينظر شرح علل ابن رجب (2/796-801).

وجمعها ومنعها، فبهذا العمل الجليل تصان السنة من أن يُدخل فيها أحدٌ ما ليس منها، سهواً أو عمداً[1].

هذه بعض الأمثلة ومن أراد المزيد فليراجع كتب علل الأحاديث.

(1) انظر هذه الأمثلة علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية إعداد وصي الله بن محمد عباس ص 49 وما بعدها بتصرف واختصار.

الفصل السابع: أشهر علماء هذا الفن

لقد قيض الله تعالى لميدان علم الحديث والعلل أعلاماً فكان :

(1) شعبة بن الحجاج أبو بسطام (المتوفى سنة 160هـ)(1) .

من رواده الأوائل وشعبة هذا قال عنه الإمام الشافعي –رحمه الله– لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق وقال أبو حاتم الرازي إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم بأنه ثقة وقال يحيى بن سعيد كان شعبة أعلم الناس بالحديث

قال ابن رجب في معرض ترجمته لشعبة بن الحجاج: وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها ونقب عن دقائق علم العلل وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم(2).

وقال السمعاني صاحب كتاب الأنساب: هو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين(3)، وهذه العبارة تكفي لأن نعرف من هو شعبة وفي كتب العلل والرجال يتردد اسمه في كل صفحة وكافة النقاد بعده يتسابقون في نقل عباراته والبحث عن نظراته في الرجال والعلل وخلاصة القول في شأن هذا الرجل أن الحديث أصبح صناعة وفنا على يديه(4).

ومن فرسان هذا الميدان وأفذاذه :

---

(1) انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء (7 / 202) ت 80 ، طبقات ابن سعد: 7 / 280 - 281، والتاريخ الكبير: 4 / 244 - 245، الجرح والتعديل: 1 / 126 - 176، 4 / 369 - 371، تاريخ بغداد: 9 / 255 - 266، الكامل لابن الاثير: 6 / 50، تذكرة الحفاظ: 1 / 193 - 197، تهذيب التهذيب: 4 / 338 - 346، طبقات الحفاظ: 83 - 84، شذرات الذهب: 1 / 247.

(2) شرح علل الترمذي 172/1.

(3) الأنساب للسمعاني 4 / 153 .

(4) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 163.

(2) يحيى بن سعيد القطان (المتوفى سنة 198هـ) [1].

خليفة شعبة والقائم بعده مقامه وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن كأحمد وعلي ويحيى بن معين وقد كان شعبة يحكمه على نفسه في هذا العلم هذا قول ابن رجب فيه – رحمه الله–[2].

قال أحمد: لم يكن في زمان يحيى القطان مثله كان تعلم من شعبة، وقال ابن معين قال لي عبدالرحمن بن مهدي لا ترى بعينيك مثل يحيى بن سعيد القطان وقد ترجم له ابن رجب ترجمة تليق بمقامه وترفع شأنه وقد ذكر ابن رجب أن ليحيى القطان كتابا في العلل فيكون بذلك أول من صنف في هذا العلم وقد وصفه ابن الأثير بوصف جامع أوقفني على عظمة هذا الرجل وشدني إلى مزيد من التعرف عليه فقال وهو الذي مهد لأهل العراق رسم الحديث وأمعن في البحث عن الرجال وقد صحب يحيى القطان شعبة مدة عشرين عاما فاكتسب منه مهارة فائقة ظهرت آثارها فيما نقل عنه وفي التلاميذ الذين تلقوا عنه كيحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وقل أن يجد الباحث قضية في العلل والرجال خلت من رأي ليحيى بن سعيد وقد بلغ من علو كعبه في النقد أن قبله شيخه شعبة حكما بينه وبين مخالفيه قال عبدالرحمن بن مهدي.

اختلفوا يوما عند شعبة فقالوا اجعل بيننا وبينك حكما فقال قد رضيت بالأحول يعني يحيى بن سعيد القطان فما برحنا حتى جاء يحيى فتحاكموا إليه فقضى على شعبة فقال له شعبة ومن يطيق مثل نقدك يا أحول ويعلق ابن أبي حاتم على هذه

---

(1) سير أعلام النبلاء (9 / 175) ت (53)، طبقات ابن سعد 7 / 293، التاريخ الكبير 8 / 276، الجرح والتعديل 150/9، حلية الاولياء 8 / 380، تاريخ بغداد 14 / 135، تهذيب الاسماء واللغات 2 / 154، العبر 327/1، طبقات الحفاظ: 125، خلاصة تذهيب الكمال 423، شذرات الذهب 1 / 355.

(2) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 168 .

القصة فيقول هذه غاية المنزلة إذا اختاره شعبة من بين أهل العلم ثم بلغ من دالته بنفسه وصلابته في دينه أن قضى على شعبة(1).

ومن رجال هذا الفن الحاذقين فيه :

(3) عبدالرحمن بن مهدي (المتوفى سنة 198هـ) (2).

وهو الذي قال عنه علي بن المديني: لو أخذت فأحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنني لم أر أحدا قط أعلم بالحديث من عبدالرحمن بن مهدي وقال صالح بن أحمد بن حنبل قلت لأبي أيما أثبت عندك عبدالرحمن بن مهدي أو وكيع قال عبدالرحمن أقل سقطا من وكيع في سفيان قد خالفه وكيع في ستين حديثا من حديث سفيان وكان عبدالرحمن يجيء بها على ألفاظها وكان لعبدالرحمن توق حسن(3).

(4) يحيى بن معين بن عون المري أبوزكريا (المتوفى سنة 233هـ)(4).

إليه انتهى علم العلل حتى قال عنه الإمام أحمد ههنا رجل خلقه الله لهذا الشان ومن آثاره التي وصلتنا التاريخ والعلل وفيه علم غزير ومعرفة واسعة في علم الرجال والعلل ولم يكتب هو بيده شيئا وإنما جمع عدد من تلاميذه أخباره ومسائله في العلل كعثمان الدارمي وعباس الدوري وابن الجنيد ومضر بن محمد وابن محرز وخالد بن الهيثم وقل أن نجد رجلا لم يتكلم ابن معين فيه جرحا أو تعديلا ولقد

---

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 168.

(2) انظر ترجمته: حلية الأولياء – (9 / 3)، تهذيب التهذيب (6 / 250) ت (552) ، تقريب التهذيب ص351 ت (4018)،

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 169.

(4) سير أعلام النبلاء (11 / 71) ت (28)، طبقات ابن سعد 7 / 354، التاريخ الكبير 8 / 307، الجرح والتعديل 1 / 314، 318 و 9 / 192، تاريخ بغداد 14 / 177، 187، طبقات الحنابلة 1 / 402، 407، ميزان الاعتدال 4 / 410، النجوم الزاهرة 2 / 273، طبقات الحفاظ: 185، الرسالة المستطرفة: 129.

عرف أهل زمانه مكانته به بالمدينة والمنادي ينادي هذا الذي ذب الكذب عن أحاديث رسول الله صلى لله عليه وسلم[1].

ومن كبار النقاد ورجال العلل :

(5) أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر المديني (المتوفى سنة 234هـ)[2].

شيخ البخاري قال عنه أو حاتم الرازي كان علي بن المديني علما في الناس في معرفة الحديث والعلل وقد ترجم له ابن رجب في شرح علل الترمذي وذكر له قائمة من الكتب زادت على الثلاثين كتابا معظمها في العلل – مثل:

– علل المسند. – العلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي. – علل حديث ابن عيينة. – الوهم والخطأ. – من حدث ثم رجع عنه. – اختلاف الحديث. –العلل المتفرقة [3].

ومن هؤلاء الأفذاذ:

(6) الإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة 241هـ)[4] .

---

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 175.

(2) سير أعلام النبلاء (11 / 41) ت (22)، التاريخ الكبير 6 / 284، الجرح والتعديل 6 / 193، 194 و 1 / 314، 320، تاريخ بغداد 11 / 458، 473، طبقات الحنابلة 1 / 225، 228، ميزان الاعتدال 3 / 138، 141، البداية والنهاية 10 / 312، تهذيب التهذيب 7/349، 357، النجوم الزاهرة 2/ 276، 277، طبقات الحفاظ: 184.

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 174.

(4) سير أعلام النبلاء (11 / 178) ت(78)، الجرح والتعديل 1 / 292 – 313و 2 / 68، 70، حلية الاولياء 9 / 161، 233، تاريخ بغداد 4 / 412، 423، طبقات الحنابلة 1 / 4، 20، وفيات الاعيان 1 / 63، 65، تذكرة الحفاظ 2 / 431، العبر 1 / 435، البداية والنهاية 10 / 325، 343، شذرات الذهب 2 / 96، 98.

وباعه في الحديث عامة وفي العلل خاصة طويل، ولقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء في العلل وفي سائر فنون الحديث ومن هذه الأجزاء ما كتبه ابنه عبدالله عنه ، وقد ترجم له ابن رجب –رحمه الله– ترجمة تليق بمقامه[1].

(7) الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى سنة 256هـ)[2].

وصفه تلميذه مسلم بن الحجاج بقوله أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله[3].

وله كتاب في العلل ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس له وابن خير في فهرسته. وقال أحمد بن حمدون : (رأيت البخاري ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى والعلل ؟ ومحمد بن إسماعيل يمرّ فيه مثل السهم ، كأنه يقرأ : قل هو الله أحد !)[4].

(8) مسلم بن الحجاج المتوفى (261هـ)[5].

---

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 173.

(2) سير أعلام النبلاء 12 / 391 ت (78)، الجرح والتعديل 7 / 191، تاريخ بغداد 2 / 4، 33، العبر 2 / 12، 13، تذكرة الحفاظ 2 / 555، 557، الوافي بالوفيات 2 / 206، 209، طبقات الشافعية للسبكي 2 / 212، 241، تهذيب التهذيب 9 / 47، 55، مقدمة فتح الباري، النجوم الزاهرة 3 / 25، 26، طبقات الحفاظ: 248، 249، شذرات الذهب 2 / 134، 136.

(3) سير أعلام النبلاء – (12 / 432)– تهذيب الاسماء واللغات " 1 / 70 / 1، و " طبقات السبكي " 2 / 223، و " مقدمة الفتح ": 489.

(4) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 177.

(5) سير أعلام النبلاء 12 / 557 ت(217)،الجرح والتعديل 8 / 182، 183، اتاريخ بغداد 13 / 100، 104، طبقات الحنابلة 1 / 337، 339،وفيات الاعيان 5 / 194، 196، تذكرة الحفاظ 2 / 588، 590، العبر 2 / 23، المنتظم 5 / 32، تهذيب التهذيب 10 / 126، 128، النجوم الزاهرة 3 / 33، طبقات الحفاظ: 260، خلاصة تذهيب الكمال: 375، شذرات الذهب 2 / 144، 145.

فكتابه (التمييز) كتاب في العلل، وله معرفتة الواسعة في الرجال والعلل، وإذا كان شعبة قد رسم لأهل العراق علم الحديث ، فقد جمع شتاته.

(9) أبو زرعة عبيد الله بن عبدالكريم الرازي (المتوفى سنة 264) [1]. وله مسائل في العلل جمعها البرذعي.

قال أبو حاتم أيضاً : (الذي كان يعرف صحيح الحديث وسقيمه ، وعنده تمييز ذلك ، ويحسن علل الحديث أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وبعدهم أبو زرعة كان يحسن ذلك . قيل له : فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً ؟ قال : لا)، وذكر أبو حاتم شيئاً من معرفة الرجال فقال : (ذهب الذي كان يحسن هذا –يعني أبا زرعة– ما بقي بمصر ولا بالعراق أحد يحسن هذا!).

قال أبو حاتم : (وجرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكنت أذكر أحاديث خطأ وعللها ، وخطأ الشيوخ ، فقال لي : يا أبا حاتم قل من يفهم هذا ، ما أعز هذا ، إذا رفعت هذا عن واحد واثنين ، فما أقل ما تجد من يحسن هذا !)[2].

(10) أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي(المتوفى سنة 277)[3].

وعلم كليهما في العلل جمعه .

(11) عبدالرحمن بن أبي حاتم (المتوفى سنة 327هـ)[1] .

---

(1) سير أعلام النبلاء 13 / 65 ت(48)، الجرح والتعديل: 1 / 328 – 349، و 5 / 324 – 326، تاريخ بغداد: 10 / 326 – 337، طبقات الحنابلة: 1 / 199 – 203، المنتظم: 5 / 47 – 48، تهذيب الكمال: خ: 883 – 885، تذكرة الحفاظ: 2 / 557 – 559، العبر : 2 / 28 – 29، البداية والنهاية 11 / 37، تهذيب التهذيب: 7 / 30 – 34، شذرات الذهب: 2 / 148 – 149.

(2) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 176.

(3) سير أعلام النبلاء 13 / 247 ت(129، الجرح والتعديل: 1 / 349 – 375، و 7 / 204، تاريخ بغداد: 2 / 73 – 77، طبقات الحنابلة: 1 / 284 – 286، المنتظم: 5 / 107 – 108، تذكرة الحفاظ: 2 / 567 – 569، الوافي بالوفيات: 2 / 183، تهذيب التهذيب: 9 / 31 – 34، طبقات الحفاظ: 255، خلاصة تذهيب الكمال: 326، شذرات الذهب: 2 / 171.

في كتاب علل الحديث، وقد ترجم ابن رجب في شرح علل الترمذي ترجمة ضافية لأبي زرعة.

(12) يعقوب بن شيبة السدوسي (المتوفى سنة 262هـ)[2] صنف كتابه (المسند المعلل). واشتهر الإمام :

(13) أبو عيسى الترمذي (المتوفى سنة 279هـ)[3] .

بهذا الفن من فنون الحديث ، وجمع مسائله وشوارده ، وهو أول من صنف الحديث على الأبواب المعللة، كما قال ابن رجب عن كتابه الجامع ، وقد أفرد للعلل كتابين :

الأول العلل الصغير وهو ملحق بكتابه الجامع.

والثاني العلل الكبير ومعظمه منتزع من كتاب الجامع.

(14) أبو زرعة عبدالرحمن بن عمرو الدمشقي (المتوفى سنة 281هـ)[4] .

وله في ذلك كتاب التاريخ وعلل الرجال.

---

(1) مقدمة الجرح والتعديل 1/ 4، المقصد الارشد 2 / 105ت (589)، تاريخ دمشق 35 / 357 ت(3934)، ميزان الاعتدال 2 / 587 وتذكرة الحفاظ 3 / 829 ولسان الميزان 2 / 432 وشذرات الذهب 2 / 308 العبر للذهبي 2 / 208 الوافي بالوفيات 18 / 228 طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 3 / 324 البداية والنهاية 11 / 216 ، النجوم الزاهرة 3 / 265 سير أعلام النبلاء 13 / 263.

(2)سير أعلام النبلاء 12 / 476 ت(174)، تاريخ بغداد 14 / 281، 283، تذكرة الحفاظ 2 / 577، 578، العبر 2 / 25، النجوم الزاهرة 3 / 37، طبقات الحفاظ: 254، شذرات الذهب 2 / 146، المنتظم 5 / 43.

(3) ستأتي ترجمته بشيء من التفصيل.

(4) الجرح والتعديل 267/5 ت(1259)، المقصد الارشد 100/2 ت(582) ، تقريب التهذيب ص 347 ت (3965)، الأعلام للزركلي 320/3، معجم المؤلفين 5 / 163.

(15) وللحافظ أبي بكر أحمد عمرو بن عبدالخالق المعروف بالبزار (المتوفى سنة 292هـ)[1] كتاب مهم هو المسند الكبير المعلل.

وقد هذبه ابن حجر وتوجد منه نسخة في مكتبة مراد ملا.

(16) أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (المتوفى سنة 307هـ)[2] وقد ترجم له الذهبي في تذكرته وقال: له كتاب في علل الحديث يدل على تبحره وذكره ابن خير في فهرسته.

(17) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي النيسابوري (المتوفى سنة 365هـ)[3] .

ألف كتابا في العلل وهو مسند كبير مهذب معلل في ألف جزء وثلاثمائة جزء .

وقد نقل الذهبي عن الحاكم قوله هو سفينة عصره في كثرة الكتابة، وقال وعلى التخمين يكون مسنده في خطوط الوراقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء فعندي أنه لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه وكان مسند أبي بكر الصديق بخطه في بضعة عشر جزءا بعلله وشواهده فكتبه النساخ في نيف وستين جزءا. وقد تلقي عنه هذا الفن :

---

(1) الأعلام للزركلي 189/1، الرسالة المستطرفة ص51 ، وتاريخ بغداد 4: 334 وتذكرة الحفاظ 2: 204، وشذرات الذهب 2: 209 ، وميزان الاعتدال 1: 59 .

(2) سير أعلام النبلاء 14 / 197 ت(113)، الجرح والتعديل: 3 / 601، تذكرة الحفاظ: 2 / 710 709، العبر: 2 / 134، ميزان الاعتدال: 2 / 79، طبقات الشافعية للسبكي: 3 / 301 299، ، لسان الميزان 2/ 488 ت(1953) ، الأعلام للزركلي 3 / 47، الرسالة المستطرفة ص148.

(3) سير أعلام النبلاء 16 / 287 ت(203)، المنتظم: 7 / 81، العبر: 2 / 336 - 337، تذكرة الحفاظ: 3 / 955 - 960، البداية والنهاية: 11 / 283، النجوم الزاهرة: 4 / 111، طبقات الحفاظ: 383، شذرات الذهب: 3 / 50، الرسالة المستطرفة: 29.

وقد ضبطت الجيم في الاصل بالفتح، وضبطها السمعاني، وابن الاثير، وابن خلكان، والسيوطي بالكسر.

(18) محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي ، أبو أحمد الحاكم (المتوفى سنة 378هـ)(1) .

وقد صنف : أبو أحمد الحاكم كتابا في العلل ، مخرجا على كتاب المزني.

وصنف الحافظ الكبير :

(19) أبو أحمد بن عدي الجرجاني المعروف بابن القطان (المتوفى سنة 365)(2) كتابه (الكامل في معرفة الضعفاء ، وعلل الحديث) .

وقد اختصره تقي الدين المقريزي (المتوفى سنة 845).

(20) أما الحافظ أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب النيسابوري المقرىء، المعروف بالحجاجي، المتوفى سنة (368هـ)(3). فقد صنف كتابا في العلل يقع في نيف وثمانين جزءا.

(21) وأما الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى سنة 385هـ)(4). فقد انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل ، قال عنه الخطيب : سألت البرقاني : هل كان أبو الحسن يملي عليك العلل من حفظه ؟ قال نعم، وأنا

---

(1) تذكرة الحفاظ للذهبي 3 / 123 ت(914)، العبر: 3/ 9، 10. الوافي بالوفيات: 1/ 115. طبقات الحفاظ: 388. شذرات الذهب: 3/ 93. الرسالة المستطرفة: 121. الأعلام للزركلي 7 /20.

(2) سير أعلام النبلاء 16 / 154 ت(111) ، تاريخ جرجان: 225 – 227، والانساب: 3 / 221 – 222، واللباب: 1 / 270، تذكرة الحفاظ: 3 / 940 – 942، طبقات السبكي: 3 / 315 – 316، النجوم الزاهرة: 4 / 111، طبقات الحفاظ: 380، شذرات الذهب: 3 / 51، هدية العارفين: 1 / 447، الرسالة المستطرفة: 145.

(3) سير أعلام النبلاء 16 / 240 ت(169)، تاريخ بغداد: 3 / 223 – 224، الانساب: 4 / 58 – 59، اللباب: 1 / 341، تذكرة الحفاظ: 3 / 944 – 945، العبر: 2 / 349، الوافي بالوفيات: 1 / 128، النجوم الزاهرة: 4 / 134، طبقات الحفاظ: 381، شذرات الذهب: 3 / 67.

(4) سير أعلام النبلاء 16 / 449 ت(332)، تاريخ بغداد: 12 / 34 – 40، الانساب: 5 / 245 – 247، المنتظم: 7 / 183 – 184، معجم البلدان: 2 / 422، اللباب: 1 / 483، وفيات الاعيان: 3 / 297 – 299، شذرات الذهب: 3 / 116 – 117، الرسالة المستطرفة: 23.

الذي جمعتها وقرأها على الناس ، وقال الخطيب : وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجبك).

(22) وللحاكم أبي عبدالله محمد بن البيع النيسابوري(405هـ)[1] كتاب في العلل وقد أفرد للعلل مبحثا في كتابه معرفة علوم الحديث.

(23) وللحسن بن محمد البغدادي المعروف بالخلال (المتوفى سنة 439هـ)[2] كتاب في العلل.

(24) ولابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد (المتوفى سنة 597هـ) [3] كتاب العلل المتناهية.

(25) وأما عبدالرحمن بن أحمد بن رجب (المتوفى سنة 795هـ)[4] فقد شرح كتاب الترمذي الجامع ثم شرح كتاب العلل الصغير الملحق بالجامع وأضاف عليه إضافات مهمة في علم العلل .

(26)أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(المتوفى سنة 852هـ)[1]

.

(1) سير أعلام النبلاء 17 / 162 ت (100)، تاريخ بغداد 5 / 473، الانساب 2 / 370 – 372 ، المنتظم 7 / 274، 275، اللباب 1 / 198، 199، وفيات الاعيان 4 / 280، 281، تذكرة الحفاظ 3 / 1039 – 1045، ميزان الاعتدال 3 / 608، العبر 3 / 91، لسان الميزان 5 / 232، 233، النجوم الزاهرة 4 / 238، طبقات الحفاظ 409 – 411، شذرات الذهب 3 / 176، كشف الظنون 2 / 1672، هدية العارفين 2 / 59، الرسالة المستطرفة 21.

(2) طبقات الحفاظ 1 / 44، الأعلام للزركلي 2 / 213، تاريخ بغداد 7: 425 ، وكشف الظنون 1: 26 والرسالة المستطرفة 23 واللباب 1: 396 وفيه: (الخلال نسبة إلى عمل الخل وبيعه).

(3) المقصد الارشد 2 / 93 ت(579)، وفيات الأعيان 1: 279 والبداية والنهاية 13: 28 ، الأعلام للزركلي 3 / 316، المعين فى طبقات المحدثين 1 /57 ت (1941).

(4) تذكرة الحفاظ 5 / 189، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 1 / 311 ت(227) ، ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد 2 / 72 ت(1177) ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 1 / 193 ت(413) ، معجم المؤلفين 5 / 118.

له عدة كتب في العلل منها:"بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل"،و"تقريب المنهج بترتيب المدرج"،و"تقويم السناد بمدرج الإسناد"،و"الزهر المطلول في الخبر المعلول"،و"شفاء الغلل في بيان العلل"،و"مزيد النفع بمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع"،و"المقترب في بيان المضطرب"،و"نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب" وغيرها(2).

وبعض هذه الكتب طبع بفضل الله ، وبعضها لا يزال في دور المخطوطات.

(1) الضوء اللامع 2: 36 ، والبدر الطالع 1: 87 ، وبدائع الزهور 2: 32 وفيه وفاته سنة 854 هـ ، ودائرة المعارف الاسلامية 1: 131، وانظر ترجمته لنفسه في كتابه رفع الاصر 1: 85، وترجمة تلميذه السخاوي له في الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر – العسقلاني.

(2) شرح علل الترمذي 1 / 29 : 33.

الفصل الثامن: المصنفات في العلل:

يمكن إجمال هذا الفصل بالنقاط التالية:

(1) إنَّ هناكَ مصلحة عظيمة في التصنيفِ والتأليفِ في "علم عِلَل الحديثِ"، قَالَ ابنُ رجب: (الكلامُ في العلل والتواريخ قد دونه أئمةُ الحفاظ، وقد هُجِرَ في هذا الزمان، ودرس حفظه وفهمه، فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عُرِفَ هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً) (1).

(2) إنَّ التصنيفَ في عِلَل الحديثِ بدأ في القرن الثالث، وكانت البداية العلمية العميقة على يد إمام هذه الصنعة علي بن المديني، وقد تفنن في التصنيف في هذا الفن.

والمؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق في التأليف، قَالَ ابنُ رجب:"وقد صنفت فيه كتب كثيرةٌ مفردة، بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى وغيرهم، وبعضها مرتبة: ثم منها ما رتب على المسانيد: كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة..ومنها ما هو مرتب على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي.."(2).

---

(1) شرح علل الترمذي 892/2.

(2) شرح علل الترمذي (892/2).

ويمكن تقسيم الكتب المبينة للعلل إلى قسمين:

القسم الأوَّل: كتب مبينة للعلل غير مفردة لبيانها؛ ففيها بيان العلل وغيرها، ومن هذا القسم كثير من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتُبُ التواريخ والبلدان، وكُتُبُ التخريج، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر عللال أحاديث:التاريخ الكبير، والأوسط للبخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرى والصغرى للنسائي، وتهذيب الآثار للطبري، والضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، وسنن الدارقطني، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، ومسند البزار، والسنن الكبرى للبيهقي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرها من الكتب التي تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب، وتعدادها يطول.

وَيُنَبَّهُ هنا على أنّ الكتبَ المصنفة لنقدِ الرجال مليئة – في الغالب – بتعليل الأحاديث، وكذلك كتب العلل مليئة بنقد الرجال، وهذا يوضح التلازم التام بين علم الرجال وعلم العلل، وهذان العلمان ثمرة جمع الطرق والموازنة بينها فظهور الخلل في المرويات هو "علم عِلَل الحديثِ"، وظهور الخلل في الراوي وضبطه هو "علم الرجال".

وقد أخذت الترتيب التالي:

(أ) منها ما كان على طريقة المسائل المتفرقة والمعارف غير المبوبة:

وذلك بأن يجيب إمام من أئمة هذه الصنعة على أسئلة تلاميذه ثم ينشط واحد من هؤلاء التلاميذ فيجمع هذه المسائل المنثورة المتفرقة في كتاب وذلك كما فعل عباس الدوري في أجوبه يحيى بن معين وأقواله حيث جمعها في كتاب التاريخ والعلل وكذلك فعل عثمان الدارمي وابن الجنيد وابن محرز فكل واحد من هؤلاء أسهم بجمع هذه المسائل المتفرقة.

وكما نقلت مسائل يحيى بن معين فقد نقلت مسائل أحمد وأقواله في العلل إذ قام عدد من تلاميذه يجمعون هذا النوع من المعارف الحديثية منهم عبدالله بن أحمد الذي جمع مسائل والده في العلل ومعرفة الرجال وكذلك فعل صالح بن الإمام أحمد والميموني وابن هانئ والأثرم كل واحد من هؤلاء له كتاب جمع فيه مسائل في العلل عن الإمام أحمد.

(ب) ومنها ما كان على طريقة التراجم المعللة:

وقد تكون هذه التراجم إما على الطبقات أو على الترتيب الهجائي وفيها يعمد المصنف إلى الرواة فيذكرهم ويذكر بعض العلل التي عرف بها المترجم وذلك ككتاب العقيلي الضعفاء الذي احتوى على تراجم مرتبة ترتيبا هجائيا والكامل في ضعفاء المحدثين وعلل الحديث لابن عدي كذلك.

(ت) أما كتب مصطلح الحديث :

كمعرفة علوم الحديث للحاكم ومقدمة ابن الصلاح ومن تابعهما من المصنفين في المصطلح فقد جعلوا الحديث المعلل نوعا من الأنواع التي تعرضوا لها وذكروا شيئا من تعريف العلة وأنواعها ولكنه على غاية من الاختصار وهذا يناسب موضوع كتب المصطلح والهدف منها وهو التعريف بعلوم الحديث عامة.

القسم الثاني: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ، وهذه على قسمين أيضاً:

القسم الأوَّل: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، ويحيى وغيرهم، ذكر ذلك ابن رجب كما تقدم، ويبدو أنَّ هذه غير الكتب التي تجمع معرفة الرجال والعلل، فهي كما قَالَ ابنُ رجب مفردة لبيان العلل.

القسم الثاني: كتب مفردة ومرتبة لبيان عِلَل الحديثِ، واتخذت هذه الكتب عدة مناهج من حيث الترتيب:

(أ) كتب مرتبة على الأبواب:

أي على طريقة الأبواب المعللة وذلك بأن يصنف الحديث على الأبواب الفقهية، ثم تذكر علل كل باب بعد الفراغ منه، أو علة كل حديث بعده، وذلك كما فعل أبو عيسى الترمذي في كتابه الجامع المشهور بسنن الترمذي، وكما فعل عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتابه علل الحديث، والعلل للترمذي، والعلل لأبي بكر الخلال(1).

(ب) كتب مرتبة على المسانيد:

ومنها ما كان على طريقة المسانيد المعللة وذلك بان يصنف إمام معتبر علل الحديث على مسانيد الصحابة فيذكر حديث الصحابي الواحد، ثم يذكر علة كل حديث بعد الفراغ منه وذلك كما فعل يعقوب بن شيبة في المسند المعلل وأبو بكر البذار في المسند الكبير المعلل والدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

قَالَ ابنُ رجب: (وقد صنف ابنُ المديني ويعقوب بنُ شيبة مسانيد معللة)(2)، وقال أيضاً: (وهما في الحقيقة موضوعان لعِلَل الحديثِ)(3)، ويلتحق بهما مسند البزار ومسند الماسرجسي.

(ت) كتب مفردة لبيان علل حديث راوٍ معين:

ومنها ما كان على طريقة جمع الحديث المعلل لشيخ واحد وذلك كما فعل علي بن المديني عندما صنف في علل الحديث ابن عيينة وهذه الطريقة مفيدة في معرفة نسبة العلل في حديث هذا الشيخ.

---

(1) فائدة: قَالَ ابنُ رجب: "وأمَّا الأبوابُ المعللة فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها "، ويقصد ابن رجب عمل الترمذي في الجامع، شرح علل الترمذي (345/1).

(2)المرجع السابق.

(3) المرجع السابق (892/2).

وفي الغالب يكون من الأئمة الكبار الذين يجمع حديثهم، أو من الرواة المختلف فيهم اختلافاً كبيراً بين النقاد جرحاً وتعديلاً- ومن ذلك: كتاب "علل حديث الزهري" للذهلي، والنسائي، وابن حبان.

(ث) كتب مفردة لبيان علل كتاب معين:

وفي الغالب يكون من الكتب المشهورة جداً كالصحيحين والموطأ- ومن ذلك: كتاب "علل صحيح مسلم" لابن الشهيد، وكتاب "التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة" للدارقطني.

(ج) كتب مفردة لبيان نوع من أنواع العلل:

من ذلك: "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" و"الفصل للوصل المدرج في النقل" وكلاهما للخطيب، وقال السخاويُّ -عند ذكره العلل للدارقطني-:(وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ماله لقب خاص كالمقلوب والمدرج والموقوف فجعل كلاًّ منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجردة في تصنيف مستقل)[1].

(ح) كتب مفردة لبيان علة حديث معين:

ككتاب "حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه" للخطيب[2].

وقبل ذكر هذه الكتب ينبغي أن أشير إلى أن أيّ كتابٍ يراد ذكره وإنزاله منزلته التي يستحقها من بين كُتب العلل لا بدَّ فيه من نظرين:

(1) نظر في المؤلف ومنهجه العقدي:

---

(1) فتح المغيث (313/3).

(2) انظر: جهود المحدثين في بيان علل الحديث 103/1.

لئلا تذكر كتب أجنبية عن هذا العلم، ككتب عِلَل الحديثِ للشيعة-، ومنهجه العلمي.

(2) ونظر في الكتاب نفسه ومضمونه:

إذْ إنَّه لا يشترط في اسم كتاب العلل أنْ يتضمن مادة"علَّ ومشتقاتها"، فهناك كتب كثيرة وضعت في العلل لا تحتوي أسماؤها على هذه المادة كمسند علي بن المديني، ويعقوب بن شيبة، والبزار، والتمييز لمسلم، والأجوبة للدمشقي وغيرها، وكذلك هناك كتب صُنفتْ، وأبواب عُقِدتْ باسم "علل الحديث" وهي تبحث في مقاصد الشريعة(1) وقد عقد الشافعيُّ في كتابه "الرسالة" باباً قال فيه:(باب العلل في الحديث)، وللحكيم الترمذيّ كتاب "إثبات العلل"، ومقصودهما بالعلل هنا حِكَم التشريع ومقصده، لا العلل في اصطلاح المحدثين، فالنظر في الكتاب نفسه ومضمونه يحدد نوعية الكتاب ومجاله وقيمته.

إنّ أبرزَ كُتُبِ العلل التي حَظِيتْ بثناء النقاد وحُفاظ الحديث: علل ابن المديني، وعلل حديث الزهري للذهلي، ومسند يعقوب ابن شيبة، وعلل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان(2).

فالكتب التي ألفت في هذا الفن كثيرة ، ومن الصعب إحصاؤها وحصرها لذلك أكتفي بما عثرت عليه منها ، سواء كانت موجودة أم مفقودة وسأرتبها حسب وفيات مؤلفيها.

فمنها : (1) العلل لسفيان بن عُيَينة (ت198هـ) رواية ابن المديني (ت234هـ). (2) العلل ليحيى بن سعيد القطان (ت 198 هـ) .

(3) علل الأحاديث للحسن بن محبوب بن وهب الشرادالبجلي (ت224هـ)

(4) العلل ليحيى بن معين (ت 233 هـ) .

---

(1) انظر: السير (442/13)، (575/15)، (309/21).

(2) جُهُودُ المُحَدِّثِينَ فِي بَيَانِ عِلَلِ الأَحَادِيثِ لد.علي بن عبدالله الصياح ص41: 53.

(5) علل المسند لعلي بن المديني (ت 234 هـ).

(6) العلل التي كتبها عن ابن المديني إسماعيل القاضي (ت 282 هـ) .

(7) علل حديث ابن عينية لابن المديني .

(8) العلل المتفرقة له .

(9) العلل له برواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء (ت291 هـ).

(10) العلل ومعرفة الرجال لاحمد بن حنبل (ت 241 هـ) برواية ابنه عبدالله بن أحمد (ت 290 هـ) .

(11) العلل لأحمد بن حنبل، رواية أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي (ت 275 هـ) . (12) كتاب العلل لأبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الاثرم .

(13) سؤالات خطاب بن بشر (ت 264 هـ) للإمام أحمد.

(14) علل الحديث ومعرفة الشيوخ لأبي جعفر محمد بن عبدالله بن عمار المخرمي الموصلي (ت 242 هـ) .

(15) كتاب العلل لأبي حفص عَمْرو بن علي الفلاس ت249هـ.

(16) كتاب العلل لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256 هـ) لمحمد بن يحيى الذهل (ت : 258 هـ) .

(18) كتاب العلل لمسلم بن الحجاج القشيري (ت : 261 هـ) .

(19) كتاب التمييز له . (20) المسند المعلل ليعقوب بن شيبة (ت262هـ.

(21) كتاب العلل لأبي زرعة عُبَيد الله بن عبدالكريم الرازي(ت264 هـ).

(22) كتاب العلل لأبي بشر إسماعيل بن عبدالله بن مسعود الأصبهاني(ت267 هـ)

(23) العلل لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279 هـ).

(24) العلل الصغير له).

(25) كتاب العلل لأبي زرعة عبدالرحمن بن عَمْرو بن صفوان الدمشقي (ت280 هـ). (26) كتاب العلل لإبراهيم بن إسحاق الحربي (ت 285 هـ).

(27) المسند الكبير المعلل المسمى بالبحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عَمْرو بن عبدالخالق البزار (ت 292 هـ).

(28) العلل في الحديث لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح بن عبدالله النيسابوري شيخ خراسان (ت 295 هـ) 75).

(29) علل الحديث لأبي يعلى زكريا بن يحيى الساجي (ت307 هـ).

(30) كتاب العلل لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت311هـ).

(31) معرفة الرجال وعلل الحديث لعبدالله بن حنين بن عبدالله يعرف بابن أخي ربيع الصباغ (ت 318 هـ) .

(32) كتاب العلل لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت 327 هـ).

(33) كتاب العلل لأبي علي حسين بن علي النيسابوري (ت349 هـ) .

(34) علل حديث الزُّهْرِي لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت354 هـ).

(35) علل حديث مالك له .

(36) علل ما استند إليه أبو حنيفة له .

(37) المسند الكبير المعلل لأبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي(ت365 هـ) .

(38) كتاب العلل لأبي الحسين محمد بن محمد بن يعقوب الحجاجي(ت368 هـ) .

(39) العلل لأبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الكبير (ت378 هـ)

(40) العلل الواردة في الاحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385 هـ) .

(41) العلل لأبي علي حسن بن محمد الزجاجي (ت في حدود 400 هـ) .

(42) العلل لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد الحاكم النيسابوري(ت405 هـ) .

(43) علة الحديث المسلسل في يوم العبدلابي محمد عبدالله بن يوسف الجرجاني. (ت 489 هـ).

(44) تصحيح العلل لأبي الفضل محمد بن طاهر القيسراني (ت507 هـ).

(45) جزء فيه علل الحديث لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي النحوي (ت 521 هـ) .

(46) المعتل من الحديث لعد الحق بن عبدالرحمن الاشبيلي (ت582 هـ).

(47) العلل المتناهية في الاحاديث الواهية لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت 597 هـ).

(48) العلل لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت744 هـ) .

(49) الزهر المطلول في الخبر المعلول لابن حجر : أحمد بن علي العسقلاني (ت852 هـ) .

(50) شفاء الغلل في بيان العلل له [1].

---

(1) العلل للدارقطني (1 / 47 : 56).

هذه في بعض المؤلفات التي خصصت لهذا الفن العويص ، وهناك كتب أخرى في الأحاديث ورجالها ، قد ذكر فيها علل الأحاديث كما أوضحت في بداية الفصل .

والآن نتحدث عن بعض هذه الكتب المطبوعة بشيء من التفصيل:

كتاب العلل للإمام أحمد بن حنبل:

هذا الكتاب يرويه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه .

مؤلفه:

اسمه: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ هِلَالٍ بن أسد الشيباني المروزي نزيل بغداد أبو عبد الله أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة وهو رأس الطبقة العاشرة([1]).

مولده: ولد في سنة أربع وستين ومائة (164) في أولها في ربيع الأول، وقد أثنى على الإمام جمع غفير من الأئمة لا نستطيع أن نحصي أقوالهم أذكر منها أقوال بعضهم .

ثناء العلماء عليه: قال القطان: ما قدم علي مثل أحمد، وقال فيه مرة: حبر من أحبار هذه الأمة، وقال عبد الرزاق: ما رأيت أفقه منه ولا أورع؛ وقال الشافعي خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل؛ وأختم هذا الأقوال بقول يحيى بن معين: لو جلسنا مجلسا بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها.

وفاته: مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وله سبع وسبعون سنة، وقال أبو الحسن بن الزاغوني كشف قبر أحمد حين دفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى إلى جانبه فوجد كفنه صحيحا لم يبل وجنبه لم يتغير وذلك بعد موته بمائتين وثلاثين سنة.([2]).

منهجه في الكتاب:

---

(1) تقريب التهذيب ص84 ت(96).

(2) تهذيب التهذيب 62/1 : 65ت(126)، وانظر المراجع السابقة التي أوردتها عند ذكره.

يمكن تلخيص المنهج فيما يلي:

(1) في هذا الكتاب أسئلة وسماعات يقول فيها عبدالله سألت أبي وسمعت أبي وحدثني أبي .

(2) مادة الكتاب عرضت بلا ترتيب ولا تصنيف ، ولكن هذا ليس عيبا في الكتاب لأنه إجابات وأخبار عن القضايا اليومية التي تعترض الإمام وتلاميذه وغزارة المادة والانشغال بالمتابعة والسماع يجعل مهمة التصنيف والترتيب عسيرة.

(3) القسم الأعظم من هذا الكتاب يتعلق بروايات الثقات سواء فيذكر علل حديثهم أو يذكر مراتب الرواة عنهم أو ما يتعلق بتراجمهم مما له علاقة بحديثهم من رحلة أو اختلاط أو تدليس أو إرسال .

(4) يسوق مجموعة كبيرة من الأخبار محورها أحاديث شيخ واحد ويطيل في ذلك.

(5) ومن القضايا المهمة في هذا الكتاب حصر الرواة عن شيخ ما كأن يقول هذه تسمية من روى عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من أهل مكة روى عن عمر بن الخطاب من أهل مكة يعلى بن أمية وعبدالله بن الزبير وأبو الطفيل وعبدالله بن صفوان وعبيد بن عمير وأملى علي أبي ومن أهل المدينة عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر ويذكر عشرات الأسماء.

(6) خلال ذكره لهذه الأسماء يقف عند من اختلفت الأقوال في سماعه عن عمر فيقول مثلا وحميد روى عن عمر فلا أدري سمع منه أم لا وقال ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد رأيت عمر.

(7) ثم يواصل ذكر الرواة عن عمر -رضي الله عنه- من أهل البصرة ثم من روى عن علي - رضي الله عنه- من أهل البصرة ثم من روى عن عثمان من أهل المدينة ثم من روى عن عمر من أهل الكوفة.

وهذا اللون من فنون الحديث نجده عند الإمام أحمد في علله يرتقي إلى أسلوب يدل على معرفته الواسعة

موضوعات الكتاب:

موضوعات الكتاب متنوعة ومادته اشتملت على كل أبواب علوم الحديث ففيه الكلام عن الثقات والرواة عنهم والضعفاء والمبتدعة والمتروكين والمجاهيل وفيه أخبار المدلسين والكلام عمن أرسل الحديث وكثير من تراجم رجال الأخبار، فيذكر وفياتهم ومواطنهم .

والقسم الأعظم والأكبر هو الكلام عن الأسانيد والمتون المعلة ولهذا حق لنا أن نقول إن كتب العلل هي الكتب الأولى لعلوم الحديث.

مثال من الكتاب:

قال عبدالله: حدثني أبي قال حدثنا هشيم عن سيار عن أبي وائل قال لا يقرأ القرآن جنب ولا حائض. قال أبي لم يسمعه هشيم من سيار.

سمعت أبي يقول حدثنا هشيم قال أخبرنا منصور يعني ابن زاذان عن نافع أن امرأة صبحت قوما في سفر سمعت أبي يقول لم يسمع منصور من نافع شيئا.

حدثني أبي قال حدثنا هشيم عن مغيرة عن سماك –يعني ابن سلمة– قال رأيت ابن عمرو وابن عباس يتربعان في الصلاة سمعت أبي يقول لم يسمعه هشيم من مغيرة.

وهكذا فإن الإمام أحمد يستعرض الكثير من حديث هشيم ويكشف عن انقطاع أو تدليس فيه وقد يثبت السماع النادر له كأن يقول هذان الحديثان سمعهما هشيم من جابر الجعفي وكل شيء حدث عن جابر مدلس إلا هذين عن أبي جعفر عن ابن عباس أن النبي مر بقدر يغلي فأخذ منها عرقا أو كتفا فأكله ثم صلى ولم يتوضأ وذكر حديثا آخر.

وفي موضع آخر نجد ذكرا مستفيضا لحصين بن عبدالرحمن المديني ويميزه عن حصين بن عبدالرحمن الحارثي الكوفي وفي موضع ثالث نجده يستعرض حديث وكيع بن الجراح من ذلك.

حدثني أبي قال حدثنا وكيع عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبدالله بن أبي كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس قال أبي كذا قال وكيع وهو خطأ إنما هو عبدالله بن كثير.

ثم نجده يعود فيتكلم عن حديث وكيع رواية ونقدا في موضع آخر ويفيض في ذلك.ولو قدر لهذا الكتاب أن ترتب مادته بحيث يجمع ما يتعلق بوكيع وما يتعلق بشعبة وما يتعلق بهشيم وغيرهم لو قدر له ذلك لكان على غاية من الفائدة لما يذكره من دقائق المعارف عن هؤلاء وما يعالجه من أحاديثهم رواية ونقدا وهو ما لا يوجد في كتاب من كتب التراجم المعروفة.

وقد استفاد كل من جاء بعد الإمام أحمد من هذا الكتاب وكل أخذ منه ما يدخل في اهتمامه ومن أكثر الكتب اعتمادا عليه كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وكتاب الضعفاء للعقيلي.

كتاب العلل الصغير للترمذي:

مؤلفه:

الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبو عيسى السلمي نسبة إلى بني سليم الضرير الترمذي البوغي نسبة إلى بوغ قرية من قرى ترمذ.

مولده: ولد هذا الإمام سنة تسع ومائتين على أرجح الأقوال وكان ذلك بترمذ (209هـ).

ثناء العلماء عليه: وثناء العلماء عليه كثير حتى قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم في الفرائض انه مجهول فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل التي له.

وفاته: توفي –رحمه الله– بعد ما كف بصره وكانت وفاته في رجب سنة تسع وسبعين ومائتين(279هـ)[1].

---

(1) انظر: سير أعلام النبلاء 13 / 270 ت(132)، وفيات الاعيان: 4 / 278، تذكرة الحفاظ: 2 / 633 – 635، ميزان الاعتدال: 3 / 678، البداية والنهاية: 11 / 66 – 67، تهذيب التهذيب: 9 / 387 – 389، النجوم الزاهرة: 3 / 88، طبقات الحفاظ: 278، شدرات الذهب: 2 / 174 – 175.

التعريف بكتابه العلل:

ترتيبه: صنف الإمام الترمذي كتابه المسمى بـ الجامع على الأبواب المعللة، ثم ختم كتابه بكتاب صغير في العلل بين فيه مقاصده ومصادره ورجاله ومصطلحاته.

ومع أن هذا الكتاب مسبوق بجهود متفرقة في علم الدراية كما هو مسبوق بمقدمة صحيح مسلم التي حددت مقاصد مسلم ورجاله وبعض آرائه رغم كل هذا فإن كتاب العلل الصغير للترمذي جاء أتم وأكمل وجاز لنا أن نعتبره أول مصنف في علوم الحديث وموضوعاته أشمل وأدق من موضوعات المحدث الفاصل للرامهرمزي الذي قيل فيه أنه أول مصنف في علوم الحديث.

منهجه في الكتاب:

(1) حدد الترمذي أسانيده إلى الفقهاء الذين ذكر مذاهبهم في كتابه.

(2) ساق فيه الترمذي أدلة كثيرة على جواز الكلام في الرجال والعلل بل على وجوبه.

(3) قسم الرواة فيه إلى أربعة أقسام.

(أ) قوم من الثقات الحفاظ الذين يندر الخطأ في حديثهم.

(ب) قوم من الثقات الذين يكثر الغلط والخطأ في حديثهم.

(ج) قوم من جلة أهل العلم غلب عليهم الخطأ والوهم فلا يحتج بحديثهم إذا انفردوا. (د) قوم من المهتمين وأصحاب الغفلة وهؤلاء لا يحتج بهم.

وفي الكلام عن الرواة ركز الترمذي على تفاوت الحفاظ في الضبط وأثر ذلك على رواياتهم وهذا لب علم العلل كما سنرى فيما بعد –إن شاء الله–.

(4) تكلم الترمذي على الرواية بالمعنى واللفظ ووضع شروطا لجواز الرواية بالمعنى.

(5) فصل الكلام في أنواع التحمل.

(6) تكلم عن الاختلاف في توثيق الرواة وتضعيفهم وفي هذه إشارة منه إلى أن صاحب الكتاب قد يأخذ عن رجل ضعيف عند غيره ولكنه ثقة عنده.

(7) تكلم الترمذي عن المرسل وحكمه واختلاف العلماء في قبول المراسيل.

(8) تكلم عن اصطلاح الحسن في كتابه وحدد مفهومه له وكذلك ما اشتق منه.

(9) تكلم عن الغريب وأنواعه وتكلم عن زيادة الثقة في المتن والإسناد.

هذه هي مقاصد الترمذي في كتابه العلل وعند كل مقصد من هذه المقاصد يذكر الترمذي جملة من الأخبار المسندة.

وهذه المقاصد تخدم حديث الثقات وتلقي ضوءا باهرا على كتاب الترمذي المعلل فكانت بهذا داخلة في علم العلل وهي بلا شك البواكير النظرية لهذا العلم[1].

---

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 27.

شرح علل الترمذي:

مؤلفه:

الإمام الحافظ المحدث الفقيه الواعظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد بن مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي:

مولده: وُلد في بغداد في ربيع الأول سنة ست وسبعمائة.

مؤلفاته: "شرح الترمذي" و"شرح علل الترمذي" و"شرح قطعة من البخاري" و"طبقات الحنابلة" وغيرها، .

وفاته: مات في رجب سنة خمس وتسعين وسبعمائة[1].

منهج ابن رجب في الباب الأول:

تناول ابن رجب كلام الترمذي في العلل الصغير بالشرح والتوضيح والاستدراك والنقد والتكميل والتمثيل.

أولاً: من حيث طريقة ابن رجب في عرض كلام الترمذي.

شرح علل الترمذي بطريقة أخرى فانتهج:

(1) ذكر كلام الترمذي أولا في الموضوع الواحد.

(2) يعقب على كلام الترمذي بالشرح والإيضاح التمثيل دون أن يلجأ إلى حل الألفاظ والتراكيب وإنما يكتفي بالإشارة إلى أصل الموضوع ومعناه عند الترمذي فيكون ابن رجب قد استقل استقلالا تاما في عبارته وأسلوبه فكانت ثمرة هذا المنهج

(1) تذكرة الحفاظ 1 / 243 .

سهولة العبارة وانسجام التراكيب ووحدة الأسلوب وفي ظل هذا المنهج يصبح كلام الترمذي كأنه ترجمة للباب أو رأس موضوع له أو مدخل مناسب.

ثانياً: من حيث وقوف ابن رجب عند كلام الترمذي:

وابن رجب خير من يشرح كلام الترمذي ويفصله ويرفع عنه الإبهام إلا انه لا يقف عند هذا الحد بل يتجاوزه إلى طرق الموضوع من جميع جوانبه ويضيف إلى قول الترمذي أقوال خلفه من العلماء.

وسبب هذا التوسع عند ابن رجب إنما يرجع إلى أن كتاب العلل الصغير يعتبر من أوائل كتب المصطلح في ذلك الوقت المبكر الذي لم يكن فيه التصنيف في هذا الفن قد بلغ رشده بعد ثم توالت التصانيف بعد الترمذي وجمعت أقوال العلماء في هذا العلم فكان على ابن رجب أن يضم اللاحق إلى السابق.

وكذلك فإن مكانة الترمذي وإمامته لم تمنع ابن رجب من أن يستدرك عليه وهي استدراكات قيمة تظهر علم ابن رجب وفضله .. كأن يقول وفي الباب مما لم يخرجه الترمذي، أما في شرح العلل فإنه يكثر من الاستدراكات كما في المثال الآتي:

قال الترمذي: جميع ما في هذا الكتاب معمول به وقد أخذ به بعض العلماء ما خلا حديثين حديث ابن عباس – رضي الله عنهما – أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة من غير خوف ولا سفر.

وحديث النبي ﷺ إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه

وقال ابن رجب: وكان مراد الترمذي –رحمه الله– أحاديث الأحكام وقد روى في كتاب الحج حديث جابر في التلبية عن النساء ثم ذكر أن الإجماع أن لا يلبى عن النساء فهذا ينبغي أن يكون حديثا ثالثا مما لم يؤخذ به عند الترمذي.

ثالثاً: الاعتراض على كلام الترمذي أحيانا

وكما أن ابن رجب يشرح عبارة الترمذي ويضيف إليها ويستدرك عليها فإنه كذلك ينقد ويعترض حيث يجد مبررا لذلك.

وفيما يلي مثال لهذه الاعتراضات:

قال الترمذي وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء فما كان من قول سفيان الثوري فأكثره ما حدثنا محمد بن عثمان الكوفي (ثنا) عبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري ومنه ما حدثنا مكتوم أبو الفضل بن العباس الترمذي (ثنا) محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان.

وما كان فيه من قول مالك بن أنس فأكثره ما حدثني به إسحاق بن موسى الأنصاري (ثنا) معن بن عيسى القزاز عن مالك.

وهكذا فإن الترمذي يذكر أسانيد أقوال الفقهاء، ولكن ابن رجب لم يكتف بأسانيد الترمذي المجملة سيرا على قواعد المحدثين في قبول الإسناد ولذلك فإنه سجل اعتراضه على هذا المنهج.

فقال: أعلم أن أبا عيسى -رحمه الله- ذكر في هذا الكتاب مذاهب كثير من فقهاء أهل الحديث المشهورين كسفيان وابن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وذكر فيه كثيرا من العلل والتواريخ والتراجم ولم يذكر أسانيد أكثر من ذلك فذكر ههنا أسانيد مجملة وإن كان لم يحصل بها الوقوف على حقيقة أسانيده حيث ذكر أن بعضه عن فلان وبعضه عن فلان ولم يبين ذلك البعض.

رابعاً: الكلام على منهج الترمذي في الجامع:

تكلم الترمذي في العلل الصغير عن منهجه في الجامع وجاء ابن رجب ففضل الكلام عن هذا المنهج وأصبح من الضروري للباحث في سنن الترمذي أن يطلع على شرح علل الترمذي بل إن هذا الكتاب احتوى على مقارنة ضافية بين مناهج عدد من كتب السنة كالسنن الثلاثة ومسند أحمد وصحيحي البخاري ومسلم، وكتاب شرح علل الترمذي لكتاب الترمذي –يشابه هدى الساري الذي قدم به ابن حجر لفتح الباري وتكلم فيه عن منهج البخاري في صحيحه وهذان الكتابان شرح العلل وهدى الساري يستحقان اهتمام الباحثين في السنة وفيها المقدمة الضرورية التي على ضوئها تكون الفائدة المرجوة من كتب السنة كبيرة.

منهج ابن رجب في الباب الثاني من الكتاب:

يتألف الباب الثاني من الكتاب من مجموعة قواعد وفوائد في علم العلل وما يتصل به من أحوال الرواة وكان غرض ابن رجب في هذا النصف الأخير من الكتاب تقريب علم العلل على من ينظر فيه.

ولما انتهى الكلام على ما ذكره أبو عيسى الترمذي –رحمه الله– في كتاب الجامع وآخره كتاب العلل أحببت أن أتبع كتاب العلل بفوائد آخر مهمة وقواعد كلية تكون للكتاب تتمة وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه فإنه علم قد هجر في هذا الزمان. وفي هذا القسم يجد الباحث نفسه أمام منهج فريد في التصنيف لم يشارك فيه ابن رجب أحد من السابقين كما سيجد الباحث في هذه القواعد متعة ما بعدها متعة وتضعه أمام منهج تطبيقي حي.

وفيما يلي عرض للسمات الأساسية لمنهج ابن رجب في هذا الجزء من الكتاب.

أولاً حسن التقسيم ودقته:

بدأ ابن رجب هذا التقسيم ببيان مكان علم العلل من علوم الحديث أو على الأخص من علوم التصحيح والتضعيف فقال:

أعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين لأن الثقات الضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث وبعد أن حدد ابن رجب -رحمه الله- مكان علم العلل من علم التصحيح والتضعيف دخل إلى علم العلل فقسمه إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وتفاوتهم وحكم اختلافهم وقول من يرجع منهم عند الاختلاف.

والقسم الثاني: في معرفة قوم من الثقات لا يوجد ذكر كثير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح قد ضعف حديثهم إما في بعض الأماكن أو في بعض الأزمان أو بعض الشيوخ.

ثانياً: التقعيد

جمع قواعد مبددة ولم شعث فروع متشابهه فكان بهذا أول من علمناه صنف كتابا أفرد فيه قواعد العلل في الحديث ويكون بهذا قد لفت نظر الباحثين إلى اتجاه جديد في دراسة علوم الحديث ينصب على التقعيد .

وفيما يلي أمثلة من القواعد التي أودعها ابن رجب كتابه هذا:

قاعدة: الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط.

قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث.

قاعدة: إذا روى الحفاظ الأثبات حديثا بإسناد واحد وانفراد واحد منهم بإسناد آخر فإن كان المنفرد منهم ثقة حافظاً فحكمه قريب من حكم زيادة الثقة في الأسانيد والمتون

قاعدة: قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ هذه السلسلة لم يثبت منها حديث أصلا من رواية الثقات.

قاعدة: يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لم يصح منها شيء مسنداً.

قاعدة: كل شيء روى عبيدة السلماني سوى رأيه فهو عن علي.

قاعدة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان.

ملاحظات عامة على منهج ابن رجب في الكتاب:

أولاً: منهج ابن رجب في شرح علل الترمذي منهج نظري تطبيقي ونقصد بالنظري أنه يذكر جوانب الموضوع الواحد المتكامل في بناء نظري ضمن تقسيمات علمية دقيقة ثم لا يترك هذا البناء بعيدا عن التطبيق العملي بل يزوده بالأمثلة المتنوعة معتمدا في ذلك على حشد هائل من مراجع السنة سواء الصحيح منها أو ما كتب في العلل ولا يترك ابن رجب –رحمه الله– قضية نظرية إلا ويؤيدها بشاهد عملي ففي موضوع مراتب الرواة جعلهم ابن رجب أربع مراتب: (1) الثقات الحفاظ الذين يندر الغلط في حديثهم.

(2) الثقات الذين يكثر في حديثهم الوهم والغلط.

(3) الرواة الذين يغلب عليهم الوهم والغلط.

(4) المتهمون بالغفلة وكثرة الغلط أو الكذب.

ومع كل زمرة من هذه الزمر نماذج من الرواة وبيان شاف كاف لأحوال ورواياتهم. وهذا كله في القسم الأول وكذلك الحال في القسم الثاني الذي هو تعقيبات لابن رجب على الكتاب ففي موضوع مراتب الثقات ومعرفة قول من منهم يقدم عند الاختلاف يذكر مراتب هؤلاء ثم يعرض حشدا من الأسانيد التي وقع الخلاف بين العلماء في ترجيح بعضها على بعض وكذلك إذا ذكر القاعدة النظرية فإنه يبتعها بالعديد من الأمثلة التي تجلي هذه القاعدة وتوضحها.

وكل باحث في شرح الترمذي سيجد أن الفرق واسع بينه وبين كتب المصطلح السابقة وذلك في حدود المواضيع التي تناولها وسيلاحظ أن الكتب السابقة تجنح إلى الجانب النظري أكثر من الجانب العملي وأما كتاب ابن رجب ففيه توازن بديع بين هذين الجانبين.

ثانياً: وبالرغم من ميل ابن رجب إلى الناحية التطبيقية إلا أنه يورد الأحاديث والأسانيد على درجة بالغة في الاختصار والإيجاز فيوعر طريق الباحث ويجهده في

الوصول إليها، وقل أن نجد حديثا واضحا بإسناده ومتنه يمكنك من سرعة الوصول إليه، بل تجده يقول: ومنها حديث التيمم إلى نصف الذراعين أو يقول ومنها حديث أنس في أكل البرد للصائم، أو يقول حديث ابن عمر في الصلاة ولا يزيد على هذا . وقد أكمل المحقق جزاه الله خيراً عمل ابن رجب في هذا الكتاب ولله الحمد والمنة.

ثالثاً: وابن رجب يغترف مادته وأمثلته من مجموعة كبيرة من المصادر الأصلية ولا يذكر شيئاً من كتاب معاصريه أو سابقيه من رجال قرنه حتى ابن تيمية والذهبي والمزي وابن القيم حتى هؤلاء لا يوجد لهم ذكر في كتابه وأكثر اعتماده على رجال القرون الأربعة الأولى وقد أخذ من كتب العلل السابقة بنصيب وافر وأكثر اعتماده على مسائل الإمام أحمد.

وأما اعتماده على كتب التواريخ والرجال فكبير جدا ومن مصادره الأساسية تواريخ البخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم والكامل لابن عدي والضعفاء للعقيلي، وهو دقيق وأمين في النقل وفي نسبة كل قول إلى قائله[1].

---

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 /20.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية:

مؤلفه: الدَّارَقُطْنِيُّ أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ . الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، شَيْخُ الإِسلاَمِ، عَلَمُ الجهَابذَةِ، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ بنِ مَهْدِيِّ بنِ مَسْعُوْدِ بنِ النُّعْمَانِ بنِ دِيْنَارِ بنِ عَبْدِ اللهِ البَغْدَادِيُّ، المُقْرِئُ، المُحَدِّثُ، مِنْ أَهْلِ مَحَلَّةِ دَارِ القُطْنِ بِبَغْدَادَ. ولد: سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاَثِ مائَةٍ، هُوَ أَخْبَرَ بِذَلِكَ.

كان عالما حافظا انفرد بالإمامة في علم الحديث في عصره ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه وتصدر في آخر أيامه للإقراء ببغداد وكان عارفا باختلاف الفقهاء ويحفظ كثيرا من دواوين العرب، ومن مؤلفاته: كتاب السنن والمختلف والمؤتلف وغيرهما .

وفاته: توفي في سنة (ت385هـ)، ودفن قريبا من معروف الكرخي ودار القطن : محلة كبيرة ببغداد(1).

كتاب العلل:

هذا الكتاب يشهد لعلم الدارقطني وتبحره في الحديث وطرقه ولقد استحق بسببه عظيم الثناء من العلماء.

قال ابن كثير في اختصار علوم الحديث: "وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجل الكتب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن لم يسبق إلى مثله وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده فرحمه الله وأكرم مثواه"(2).

---

(1) سير أعلام النبلاء 449/16.

(2) العلل للدارقطني 1/ 131.

وبحق فإن الكتاب موسوعة حديثية وقد جمع من طرق الحديث وعلله ما يدهش المرء ويعجزه عن الملاحقة والاطلاع فكيف بالابتداء والتصنيف.

منهجه:

اعتمد أسلوب العلل على الأسانيد ، ..فكتاب الدارقطني هذا هو من كتب العلل الفريدة التي اعتمدت منهجاً موحداً لا كما هو الحال في علل أحمد وابن المديني وابن معين وأصل الترمذي قبل ترتيبه، والمنهج الذي سلكه الدارقطني أنه:

(1) يذكر الصحابي، ومن روى عنه .

(2) يذكر العلل في حديث هذا الصحابي من هذه الطريق ثم ينتقل إلى الصحابي الآخر بعد أن يستوفي الرواة عن الصحابي الأول .

(3) يرتب المسانيد حسب الأكثر ثم الأقل فيما عدا مسانيد الخلفاء الراشدين فإنه يبدأ بها ولو كانت قليلة، ثم ذكر مسانيد الصحابيات.

وفي الجزء الأول بدأ بأبي بكر الصديق -رضي الله عنه- وقال حديث عمر عن أبي بكر ثم حديث عثمان عن أبي بكر ثم حديث علي عن أبي بكر وفي كل مرة يذكر العلل في هذه الطرق.

وأما الجزء الثاني فقد أتم الكلام في أوله عن عبدالله بن مسعود ... ثم ذكر مسند أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري، ثم مسند أبي بردة، ثم مسند معاذ بن جبل وهكذا وفي كل مسند يتناول الرواة عنهم فيذكر عللهم وآخره بعض مسند أبي هريرة.

أما الجزء الثالث فأوله بقية مسند أبي هريرة فبدأ بحديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ثم من حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة ثم المقرونات من حديث أبي سلمة وسعيد عن أبي هريرة.

وكذلك فإن الجزء الرابع احتوى بقية مسانيد الصحابة وهو في جميع هذه الأجزاء .

وأما الجزء الخامس فقد تضمن مسند النساء الصحابيات بدءا بعائشة –رضي الله عنها– ثم أم حبيبة وهكذا حتى ينتهي بقوله آخر مسند النساء من كتاب العلل.

(4) جاءت عبارة الكتاب على شكل مسائل يقال فيها وسئل عن حديث فلان عن فلان ورغم ما فيه من منهجية على المسانيد إلا أنه صعب التناول فلا بد من معرفة إسناد الحديث للبحث عن علته ثم نقلب صفحات الكتاب لنهتدي إلى مكان هذا الصحابي فيه، ثم الرواة عنه حتى نصل إلى المطلوب، ولو رتب الكتاب ترتيبا أبجديا أو على أبواب الفقه لكانت الفائدة منه أكبر وأعم .

وفي هذا يقول ابن كثير: ولكنه يعوزه شيء لا بد منه وهو أن يرتب على الأبواب ليقرب تناوله للطلاب أو أن تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتبة على أبواب المعجم ليسهل الأخذ منه فإنه مبدد جدا لا يكاد الإنسان يهتدي إلى مطلوبه منه بسهولة.

نماذج من كتاب العلل للدارقطني:

قال: ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي وسئل عن حديث ابن المسيب عن أبي هريرة أن النبي: حض على صدقة رمضان فقال على المرء صاع من تمر أو صاع من شعير أو صاع من قمح فقال يرويه الزهري واختلف عنه في إسناده وفي لفظه فرواه بكر بن الأسود عن عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلا وهو الصوابً.

وأما في لفظه فإن بكر بن الأسود ذكر في صدقه الفطر أمر بصاع وخالفه إسحاق فقال على كل نفس مدان من قمح وهو المحفوظ عن الزهري وكذلك قال عقيل وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر ومحمد بن أبي حفصة عن ابن المسيب مرسلاً. وكذلك رواه زهرة بن معبدويزيد بن قسيط عن ابن المسيب، وعند ابن عدي فيه أقاويل من هذا؛ ورواه معمر عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة؛ وقيل عن معمر عن الزهري عن أبي هريرة؛ وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن

أبي صعير عن أبيه؛ وقال يحيى بن خارجة عن الزهري عن عبدالله بن ثعلبة عن سليمان بن أرقم عن أبي هناد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

والمحفوظ عن الزهري عن سعيد بن المسيب وقبل عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت عن النبيﷺ. وسليمان بن أرقم متروك؛ ونلاحظ في هذا الحديث عللاً في الإسناد من حيث الوصل والقطع كما نلاحظ في بعض رواياته علة القوادح الظاهرية وهي الرواية عن المتروك من الرواة.كما نلاحظ العلم الغزير الذي يفيض به الدارقطني على سائله ويعرض من الطرق والأسانيد واختلاف الرواة ما يصلح تعريفا كاملا بأبعاد علم العلل ومهمة عالم العلل(1).

هذه أهم الكتب التي اهتمت بعلم علل الحديث، نسأل الله أن يوفق العاملين بالسنة.

الخاتمة

لعل من المفيد استخلاص أهم النتائج التي تمخض عنها هذا البحث، ونحن في نهاية الجولة العلمية التي أتاحت للقارئ فرصا عديدة للاطلاع على جوانب علمية شتى بخصوص هذا الفن الصعب الخفي.

وها أنا أذكر في هذه الخاتمة أهم نتائج البحث ، وهي كالآتي :

(1) العلل للدارقطني 1/ 73.

(1) تكون العلة عنوانا عاما يشمل كل أنواع الخطأ، سواء صدر من الثقة أم من الضعيف غير المتروك، وأيا كان سبب ذلك الخطأ؛ كالمضطرب، والشاذ والمنكر، وما تفرع عنهما من المقلوب ، والمصحف ، والمدرج.

(2) كثير من العلل يعلل بها المحدثون ولا يعلل بها الفقهاء.

(3) منهج المحدثين النقاد في التعليل منهج متكامل ودقيق ، لكونه قائما على معرفتهم لملابسات الروايات، وأحوال رواتها، ومعاينة أصولهم فيها.

(4) المعيار العلمي في هذا المنهج هو شعور الناقد بمخالفة الحديث الأمر الواقع، أو تفرد الراوي بما لا أصل له.

(5) ضرورة تسليم الأمر لهم في هذا المجال النقدي، ولا ينبغي لنا مزاحمة صفوفهم باعتماد ظواهر السند.

وإذ أقدم هذا الكتاب فإني أتضرع إلى الله عزوجل أن يتقبل مني هذا الجهد، ويجعله من صالح الأعمال الخالد عطائها ونفعها.

وإن أخطأت فيما كتبت فمن تقصيري، وقلة علمي، وأسأل الله أن يقيني وإياكم من شره، وإن أصبت ، فمن الله تعالى، وأسأل الله تعالى أن يوفقني لأن أشكره على ذلك. والله من وراء القصد . وله الحمد أولاً وآخراً.

وأختمُ بما كان يختمُ به النبي ﷺ مجلس التحديث:

"اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَعَاصِيكَ ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتَكَ ، وَمِنَ الْيَقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَيْنَا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا ، وَمَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوَّتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا ، وَاجْعَلْهُ الْوَارِثَ مِنَّا ، وَاجْعَلْ ثَأْرَنَا عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا ، وَانْصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَانَا ، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا ، وَلَا تَجْعَلِ

الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا ، وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا ، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا مَنْ لَا يَرْحَمُنَا (1)....

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ(2).

---

(1) أخرجه: الترمذي في كتاب الدعوات –باب 80 – 528/5 برقم (3502)، عن ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّى يَدْعُوَ بِهَؤُلَاءِ الدَّعَوَاتِ لِأَصْحَابِهِ.... الحديث، قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، والنسائي في السنن الكبرى –كتاب عمل اليوم والليلة –باب ما يقول إذا جلس في مجلس كثر فيه لغطه – 106/6 برقم (10234)،وفي عمل اليوم والليلة – باب ما يدعوا به الرجل لجلسائه – صـ394 برقم (446)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين – كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر – 709/1 برقم (1934)،وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

2) جزء من حديث أوله كلِمَاتٌ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِنَّ أَحَدٌ فِي مَجْلِسِهِ عِنْدَ قِيَامِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَّا كُفِّرَ بِهِنَّ عَنْهُ وَلَا يَقُولُهُنَّ فِي مَجْلِسِ خَيْرٍ وَمَجْلِسِ ذِكْرٍ إِلَّا خُتِمَ لَهُ بِهِنَّ عَلَيْهِ كَمَا يُخْتَمُ بِالْخَاتَمِ عَلَى الصَّحِيفَ ثم ذكره، أخرجه: أبو داود في –كتاب الأدب– باب فى كفارة المجلس. 415/4 ح(4860)، والترمذي في كتاب الدعوات – باب ما يقول إذا قام من المجلس – 494/5 ح(3433)،وقال: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، والنسائي في كتاب السهو –نوع آخر من الذكر بعد التسليم– 71/3 ح(1344)، كلهم عن أبي هريرة وقال الشيخ الألباني : صحيح.

المصادر والمراجع:

(1) القرآن الكريم – جل من أنزله.

(2) الإرشاد للخليلي \شرح النووي –ط:دار إحياء التراث ، بيروت ، سنة 1392 الثانية.

(3) أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع للأستاذ الدكتور محمد محمود بكار ط: دار طيبة – الثانية 1418هـ – 1997م.

(4) الإعلام – لخير الدين الزركلى – ط/دار العلم للملايين.

(5) الأنساب – لأبي سعد السمعاني – تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي ط: دار الجنان الطبعة الاولى 1408 هـ – 1988 م.

(6) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث – للأستاذ أحمد شاكر – ط/ دار الكتب العلمية فى بيروت.

(7) البداية والنهاية لابن كثير ط/ مكتبة المعارف – بيروت.

(8) بدائع الفوائد – لابن القيم –ط: مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة– الطبعة الأولى ، 1416 – 1996م –.

(9) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع– لمحمد بن علي الشوكاني .

(10) بلوغ الآمال فى مصطلح الحديث والرجال : للأستاذ الدكتور محمد محمود بكار ، ط . الأولى 1420هـ = 1999م .

(11) تاج العروس من جواهر القاموس– لأبي الفيض ، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي– ط: دار الهداية.

(12) تاريخ ابن معين – رواية الدوري– ليحيى بن معين أبي زكريا–ط/مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة– الأولى ، 1399 – 1979– تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف.

(13) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام – للذهبي –ط/ دار الكتاب العربي– لبنان/ بيروت – الأولى – 1407هـ – 1987م –تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري.

(14) التاريخ الكبير–لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبدالله البخاري الجعفي– ط/ دار الفكر– تحقيق : السيد هاشم الندوي.

(15) تاريخ بغداد – للخطيب البغدادي – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.

(16) تاريخ جرجان –لأبي القاسم الجرجاني– ط: عالم الكتب – بيروت

(17) تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي – المتوفى 571هـ – ط/ دار الفكر – بيروت – 1995 م – تحقيق / محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمري.

(18) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي– للمباركفوري أبي العلا– ط: دار الكتب العلمية – بيروت.

(19) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – للسيوطي –ط: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض– تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف.

(20) تذكرة الحفاظ – للذهبي – ط: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان – الطبعة الأولى 1419هـ– 1998م– تحقيق: زكريا عميرات .

(21) التعريف بأوهام من قسم السنن للشيخ محمود سعيد .

(22) تقريب التهذيب – لابن حجر – ط/ دار الرشيد – سوريا – الأولى – 1406هـ – 1986م– تحقيق محمد عوامة.

(23) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح– للعراقي –ط : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة– الطبعة الأولى، 1389هـ/1969م – تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان.

(24) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير – لابن حجر –ط: دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى 1419هـ .1989م.

(25) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق- لا بن عبدالهادي الحنبلي - ط: أضواء السلف - الرياض- الطبعة : الأولى ، 1428هـ - 2007 م- تحقيق : سامي بن محمد بن جاد الله وعبدالعزيز بن ناصر الخباني.

(26) تهذيب التهذيب - ط/ دار الفكر بيروت الأولى ، 1404 - 1984 .

(27) تهذيب الكمال -للمزي - ط/مؤسسة الرسالة - بيروت- الأولى ، 1400 - 1980-تحقيق : د. بشار عواد معروف.

(28) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار- للأمير الصنعاني- ط: المكتبة السلفية - المدينة المنورة- تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد.

(29) الجامع الصحيح المختصرمن أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)- للإمام البخاري -ط/ دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت- الثالثة ، 1407 - 1987-تحقيق : د. مصطفى ديب البغا.

(30) الجامع الصحيح سنن الترمذي- للترمذي -ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت- تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون.

(31) جامع العلوم والحكم- لابن رجب الحنبلي- ط : دار المعرفة - بيروت-الطبعة الأولى ، 1408هـ .

(32) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- للخطيب البغدادي -ط: مكتبة المعارف - الرياض ، 1403- تحقيق : د. محمود الطحان .

(33) الجرح والتعديل - لابن أبي حاتم -ط: دار الكتب المصرية.

(34) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء-لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني- ط/دار الكتاب العربي - بيروت- الرابعة ، 1405 .

(35) خطبة الحاجة التى كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه للإمام ناصر الدين الألبانى . ط . مكتبة المعارف بالرياض .

(36) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال - للخزرجي الأنصاري اليمني- ط: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر-سنة النشر 1416 هـ- تحقيق عبدالفتاح أبي غدة ..

(37) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة- لابن حجر العسقلاني -الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية- 1392هـ/ 1972م- صيدر اباد/ الهند- تحقيق مراقبة / محمد عبدالمعيد ضان.

(38) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد - لأبي الطيب المكي الحسني الفاسي- ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان1410هـ/1990م- تحقيق : كمال يوسف الحوت.

(39) رسالة أبي داود إلى أهل مكة 29/1(تحقيق محمد الصباغ ، دار العربية ، بيروت).

(40) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة- لابن جعفر الكتاني- ط: دار البشائر الإسلامية – بيروت- الطبعة الرابعة ، 1406 – 1986 -تحقيق : محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني .

(41) زاد المعاد في هدي خير العباد – لابن القيم -ط : مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت- الطبعة : السابعة والعشرون , 1415هـ /1994م .

(42) سبل السلام – للأمير الصنعاني ط: مكتبة مصطفى البابي الحلبي: الرابعة 1379هـ/ 1960م.

(43) السلسلة الصحيحة – للألباني- ط/ مكتبة المعارف – الرياض.

(44) السلسلة الضعيفة – للألباني- ط/ مكتبة المعارف – الرياض.

(45) سنن الدارمي – للدارمي- ط/ الكتاب العربي – بيروت- الأولى ، 1407- تحقيق : فواز أحمد زمرلي , خالد السبع العلمي.

(46) سنن ابن ماجة –لابن ماجة – ط/دار الفكر – بيروت- تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي.

(47) سنن الدارقطني – للدارقطني البغدادي- ط : دار المعرفة – بيروت ، 1386 – 1966م –تحقيق : السيد عبدالله هاشم يماني المدني.

(48) السنن الكبرى – للبيهقي- ط : مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد- الأولى . 1344 هـ .

(49) سنن النسائي المجتبى – لأبي عبدالرحمن النسائى – ط/ مكتبة المطبوعات – حلب – الثانية – 1406هـ – 1986– تحقيق / الشيخ عبدالفتاح أبو غدة

(50) سير أعلام النبلاء للذهبي ط مؤسسة الرسالة بيروت التاسعة 1413

(51) شذرات الذهب في أخبار من ذهب– لعبدالحي بن أحمد العكري الدمشقي ط: دار الكتب العلمية.

(52) شرح علل الترمذي –لابن رجبالحنبلي– المحقق : د.نور الدين عتر ، مع مقدمة تحقيق د.همام عبدالرحيم سعيد.

(53) شرح معاني الآثار – للطحاوي – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى – 1399هـ – تحقيق/ محمد زهرى النجار .

(54) شعب الإيمان – لأبي بكر البيهقي – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى– 1410هـ – تحقيق/ محمد السعيد بسيوني زغلول.

(55) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان– لابن حبان أبي حاتم البستي–ط/مؤسسة الرسالة – بيروت– الثانية ، 1414 – 1993–تحقيق الأرنؤوط.

(56) صحيح مسلم–لمسلم بن الحجاج ط/دار إحياء التراث العربي – بيروت–تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي.

(57) ضعيف سنن ابن ماجة – للألبانى – ط / المكتب الإسلامى .

(58) ضعيف سنن أبى داود – للألبانى – ط / المكتب الإسلامى.

(59) طبقات الحفاظ – للسيوطي – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى 1403هـ .

(60) طبقات الحنابلة – لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى – ت 521هـ – ط/ دار المعرفة – بيروت – تحقيق/ محمد حامد الفقي .

(61) طبقات الشافعية الكبرى . للسبكي – ط : هجر للطباعة والنشر والتوزيع – 1413هـ– الثانية.

(62) الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع أبي عبدالله البصري الزهري– ط : دار صادر – بيروت.

(63) العبر في خبر من غبر – للذهبي – ط: دار الكتب العلمية – بيروت – أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

(64) علل الحديث – لابن أبي حاتم – ط/ دار المعرفة – بيروت – 1405هـ – تحقيق/ محب الدين الخطيب .

(65) علل الحديث ومعرفة الرجال – لأحمد بن حنبل – ط/ مكتبة المعارف – الرياض – الأولى – 1409هـ – تحقيق/ صبحى البدري السامرائي .

(66) العلل المتناهية – لابن الجوزي – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى – 1403هـ – تحقيق / خليل الميس.

(67) العلل الواردة في الأحاديث النبوية – للدار قطني – ط/دار طيبة – الرياض – الأولى – 1405 هـ – 1985م – تحقيق/ د/ محفوظ الرحمن السلفي .

(68) علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية إعداد وصي الله بن محمد عباس .

(69) علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن 1984 م.

(70) عمل اليوم والليلة – للنسائي –ط: مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية ، 1406هـ –تحقيق : د. فاروق حمادة.

(71) فتح الباري . لابن رجب – ط: دار ابن الجوزي – السعودية / الدمام – 1422هـ – الطبعة : الثانية ، تحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض الله.

(72) فتح الباري بشرح صحيح البخاري – لابن حجر – ط / دار المعرفة – بيروت – تحقيق /محب الدين الخطيب.

(73) فتح المغيث شرح ألفية الحديث – للسخاوي – ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى – 1403 هـ.

(74) الفروسية – لابن القيم – ط: دار الأندلس – السعودية – حائل – الطبعة الأولى ، 1414 – 1993 – تحقيق : مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان.

(75) القاموس المحيط – للفيروزآبادي – ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت –.

(76) الكامل فى ضعفاء الرجال – لأبى أحمد ابن عدى الجرجانى – ط/دار الفكر – بيروت – الثالثة – 1409هـ – 1988م – تحقيق / يحيى مختار غزاوى .

(77) الكامل في التاريخ – لابن الأثير – المتوفى سنة 630هـ – ط/دار الكتب العلمية – بيروت الثانية – 1415هـ – تحقيق /عبدالله القاضي .

(78) الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الثقات للذهبى . ط / دار الكتب العلمية .

(79) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة – للسُّيوطي– ط : دار الكتب العليمة.

(80) اللباب فى تهذيب الأنساب – لابن الأثير الجزرى– ط/ دار صادر – بيروت – 1400هـ .

(81) لسان العرب لابن منظور ط/ دار صادر – بيروت الأولى.

(82) لسان الميزان– لابن بن حجر العسقلاني ط/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت– الثالثة ، 1406 – 1986–تحقيق : دائرة المعرف النظامية – الهند.

(83) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين – لابن حبان البستى تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

(84) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد–لأبي بكر الهيثمي–ط/دار الفكر، بيروت – 1412 هـ.

(85) مجموع الفتاوى – لابن تيمية – ط/ دار المعرفة بيروت.

(86) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي– للحسن بن عبدالرحمن الرامهرمزي (ت360هـ)، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر، بيروت، ط1، عام 1391هـ.

(87) مختار الصحاح – لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي – ط/ مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – 1415هـ – 1995 – تحقيق/ محمود خاطر.

(88) المدخل إلى كتاب الإكليل– لأبي عبدالله الحاكم– ط: دار الدعوة– الاسكندرية– تحقيق د. فؤاد عبدالمنعم أحمد .

(89) المستدرك على الصحيحين- لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري-ط/دار الكتب العلمية بيروت الأولى ، 1411 - 1990-تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا .

(90) مسند أبي يعلى- لأبي يعلى الموصلي -ط/دار المأمون للتراث - دمشق- الأولى ، 1404 - 1984-تحقيق : حسين سليم أسد.

(91) مسند أحمد- ط/مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(92) مشكاة المصابيح - للتبريزى - ط المكتب الإسلامى .

(93) مصنف أبي شيبة (المصنف في الأحاديث والآثار)- لأبي بكر بن أبي شيبة -ط/مكتبة الرشد - الرياض- الأولى ، 1409-تحقيق : كمال يوسف الحوت.

(94) معجم البلدان - لياقوت بن عبدالله الحموي ط/ دار الفكر - بيروت.

(95) المعجم الكبير للطبراني - ط/مكتبة العلوم والحكم - الموصل- الثانية ، 1404 - 1983-تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

(96) معجم المؤلفين- لعمر رضا كحالة - ط: مكتبة المثنى - بيروت دار إحياء التراث العربي بيروت.

(97) معجم مقاييس اللغة - لا بن فارس - ط: دار الفكر- الطبعة : 1399هـ - 1979م. تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .

(98) المعين فى طبقات المحدثين- للذهبي ط/ دار الفرقان - عمان - الأردن - 1404- الأولى - تحقيق : د. همام عبدالرحيم سعيد.

(99) المغني في الضبط المعين - لابن قدامة - المتوفى 620هـ - ط/ دار الفكر - بيروت - الأولى - 1405هـ .

(100) مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث - لأبى عمرو عثمان بن الصلاح - ط/مكتبة المتنبى .

(101) المقصد الأرشد فى ذكر أصحاب الإمام أحمد- لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد ط/ مكتبة الرشد الرياض - الطبعة الأولى 1990م.

(102) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم -لابن الجوزي - ط : دار صادر - بيروت- الطبعة الأولى ، 1358.

(103) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج–للنووي–ط/دار إحياء التراث العربي – بيروت– الثانية ، 1392.

(104) موطأ مالك – للإمام مالك بن أنس – ط/ دار إحياء التراث – مصر – تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي .

(105) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة – لابن تغري بردي – ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(106) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني،المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(107) النكت على مقدمة ابن الصلاح – لابن حجر – لبدر الدين أبي عبدالله محمد الدين عبدالله بن بهادر – ت794 هـ – ط/ أضواء السلف – الرياض – الأولى 1419هـ – 1998م – تحقيق / د. زين العابدين بن محمد بلا فريج .

(108) النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات بن الأثير الجزري ط/المكتبة العلمية – بيروت ، 1399هـ – 1979م تحقيق : طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.

(109) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى، بيروت.

(110) الوافي بالوفيات – لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي – ط: دار إحياء التراث بيروت 1420هـ 2000م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.

(111) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان – لابن خلكان– ط: دار صادر – بيروت – المحقق : إحسان عباس.